



الموضوع

محددات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

* علي بوعبد الله

إعداد الطالب:

• فؤاد هريات

نوقشت أمام اللجنة المكونة من السادة:

الصفة	الرتبة العلمية	اللجنة
رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حياة بن سماعيل
مشرفا	أستاذ محاضر - أ-	د. علي بوعبد الله
مناقشا	أستاذ محاضر - ب-	د. نوال هاني

السنة الجامعية: 2019-2020

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

والذي العزيزين أدامهما الله لي

إلى من زين أيامي زوجتي وابنتي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل طالب علم

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة

شكر وتقدير

أشكر الله العليّ القدير على إتمام هذا البحث

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف علي

بوعبد الله على ما قدمه لي من إرشادات هادفة وتوجيهات

قيّمة والحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف

مراحله

كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة

المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا البحث

كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل أساتذة

الكلية.

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة محددات الميزان التجاري الجزائري باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة الزمنية من 1980 إلى 2017، تلخصت مشكلة البحث في تحليل تطور وضعية الميزان التجاري وتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في رصيده في ظل مراحل السياسة التجارية.

توصلت الدراسة بواسطة نموذج قياسي لمحددات الميزان التجاري للجزائر في الفترة (1980-2017)، تبين أنه هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، النمو الاقتصادي، وفرة الموارد الطبيعية، والإنفاق الحكومي على رصيد الميزان التجاري، أي أنها هي محدداته، مع الإشارة إلى عدم معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم التأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية:

رصيد الميزان التجاري؛ سعر الصرف؛ وفرة الموارد الطبيعية؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ الإنفاق الحكومي.

Abstract :

This research aims to study the determinants of the Algerian trade balance using the self-regression methodology for the slowdown periods distributed (ARDL) during the time period 1980 to 2017, the research problem summarized in analyzing the development of the status of the trade balance and determining the economic variables affecting its balance in the stages of trade policy.

The study was arrived at by a standard model for the determinants of the trade balance of Algeria in the period 1980-2017, showing that there is a statistically significant effect for both the real effective exchange rate, economic growth, abundance of natural resources, and government spending on the balance of the trade balance, i.e. they are its determinants, with reference To the lack of significance of the effect of foreign direct investment, and it was confirmed that there is a balanced relationship in the long term through the presence of a common complementarity between the study variables.

Key words:

Balance of trade balance; exchange rate; abundance of natural resources; gross domestic product; government spending.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
V	الإهداء
V	شكر وتقدير
V	ملخص الدراسة
V-V	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
V	فهرس الملاحق
V	قائمة المختصرات
أ-د	المقدمة العامة
ب	1. تمهيد
ت	2. اشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية
ت	3. فرضيات الدراسة
ث	4. أهمية الدراسة
ث	5. أهداف الدراسة
ث	6. منهجية البحث
ج	7. حدود الدراسة
ج	8. الدراسات السابقة
د	9. صعوبات الدراسة
د	10. هيكل الدراسة
45-1	الفصل الأول: الإطار النظري لمحددات الميزان التجاري
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات

3	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته
3	الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات
4	الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
5	المطلب الثاني: تركيب وعناصر ميزان المدفوعات
5	الفرع الأول: تركيب ميزان المدفوعات
11	الفرع الثاني: عناصر ميزان المدفوعات
13	المطلب الثالث: الدور الاقتصادي لميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه
13	الفرع الأول: الدور الاقتصادي لميزان المدفوعات
14	الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
15	المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري
15	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري
15	الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري
16	الفرع الثاني: مفهوم الصادرات والواردات
17	الفرع الثالث: أقسام الميزان التجاري
17	الفرع الرابع: أهمية الميزان التجاري
18	المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري
18	الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري
19	الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري
20	المطلب الثالث: أسباب الاختلال وأثره الاقتصادي على الميزان التجاري
20	الفرع الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري
21	الفرع الثاني: أثره الاقتصادي على الميزان التجاري
23	المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الميزان التجاري
23	المطلب الأول: أثر كل من تقلبات سعر الصرف والتضخم وعرض النقود على الميزان التجاري
23	الفرع الأول: الفرع الأول: سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري
32	الفرع الثاني: التضخم وأثره على الميزان التجاري

34	الفرع الثالث: العرض النقدي وأثره على الميزان التجاري
36	المطلب الثاني: أثر التحرير التجاري وتقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري
36	الفرع الأول: التحرير التجاري وأثره على الميزان التجاري
39	الفرع الثاني: تقلبات أسعار البترول وأثره على الميزان التجاري
40	المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والميزانية العامة للدولة على الميزان التجاري
40	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري
41	الفرع الثاني: الميزانية العامة للدولة وأثرها على الميزان التجاري
45	خلاصة الفصل الأول
105-46	الفصل الثاني: دراسة تحليل وقياس لمحددات الميزان التجاري في الجزائر
47	تمهيد
48	المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر
48	المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية
48	الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية
49	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية
50	المطلب الثاني: تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر قبل 1990
50	الفرع الأول: السياسة التجارية المطبقة في فترة الرقابة على التجارة الخارجية
51	الفرع الثاني: السياسة التجارية المطبقة في فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية
52	المطلب الثالث: تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر بعد 1990
52	الفرع الأول: السياسة التجارية المطبقة في فترة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية
53	الفرع الثاني: السياسة التجارية المطبقة في فترة تحرير للتجارة الخارجية
55	المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)
55	المطلب الأول: تطور الصادرات في الجزائر
55	الفرع الأول: تحليل تطور قيمة الصادرات
57	الفرع الثاني: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية
68	الفرع الثالث: تحليل تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

70	المطلب الثاني: تطور الواردات في الجزائر
70	الفرع الأول: تحليل تطور قيمة الواردات
73	الفرع الثاني: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية
83	الفرع الثالث: تحليل تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
85	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري
89	المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات الميزان التجاري الجزائري باستعمال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)
89	المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
90	المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي وبيانات الدراسة
90	الفرع الأول: متغيرات الدراسة
91	الفرع الثاني: مصادر البيانات وتحليلها
95	المطلب الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها
95	الفرع الأول: اختبار الاستقرارية
102	الفرع الثاني: تشخيص البواقي
105	خلاصة الفصل الثاني
111-106	الخاتمة العامة
107	نتائج الدراسة
110	المقترحات
111	أفاق الدراسة
117-112	قائمة المراجع
121-118	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	تركيب ميزان المدفوعات	01
54	تطورات معدلات الرسوم الجمركية في الجزائر خلال الفترة (1992-2002)	02
55	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017)	03
58	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017)	04
64	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017)	05
68	تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2017)	06
70	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017)	07
73	التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2017)	08
79	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2017)	09
83	تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2017)	10
85	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2017)	11
95	اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية	12
99	اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL	13
101	نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL	14
102	اختبار اختلاف التباين	15

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	مكونات ميزان المدفوعات	01
29	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	02
56	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017)	03
69	تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2017)	04
71	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017)	05
84	تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2017)	06
87	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2017)	07
92	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	08
92	تطور النمو الاقتصادي (نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1980-2017)	09
93	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	10
94	تطور صادرات المحروقات كنسبة من الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	11
94	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	12
95	تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980-2017)	13
97	اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة	14
103	اختبار توزيع البواقي	15
104	اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي	16
104	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي	17

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
119	البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية	01

فهرس المختصرات

المختصر	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
TB	Trade Balance	الميزان التجاري
REER	Real effective exchange rate	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
PER	Real per capita economic growth	النمو الاقتصادي
HYD	The development of hydrocarbon exports	وفرة الموارد الطبيعية
G	Government spending	الإنفاق الحكومي
FDI	Direct foreign investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
ARDL	Autoregressive distributed lag model	منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة

المقدمة العامة

1. تمهيد:

شكلت المبادلات التجارية منذ القديم اهتمام وتفكير الاقتصاديين، والواقع أن هذا الاهتمام يزداد ويكتسب قوة مع مرور الوقت، فهي القوة الدافعة للتنمية وأداة تعكس الواقع الحالي للهياكل الاقتصادية والانتاجية، حيث تعد التجارة الخارجية معيار تطور وتوازن الدول وتأمين احتياجاتها من خلال الاستيراد وفي الوقت نفسه تتخلص من السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير، الأمر الذي يضيف ويبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر على القوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية، فتسمح الواردات للبلد الحصول على سلع وخدمات حيوية التي لا يمكن لسبب أو لآخر انتاجها داخل البلد، وبالتالي توفير مجموعة أوسع من المنتجات ومستوى أرفع من المعيشة، أما الصادرات تسمح بالتصريف لفائض الانتاج والاستفادة من عائدات المالية المصدرة.

حيث تعاني العديد من دول العالم عامة والجزائر خاصة من عجز في رصيد الميزان التجاري لسنوات عديدة قبل وبعد تنفيذ لبرامج الهيكلية كتحرير التجارة الخارجية، فبرغم من الأهمية التي تكتسبها التجارة الخارجية إلا أن الأمر يأخذ بعدا آخر بالنسبة للاقتصاديات النفطية لاعتمادها على مصادر تمويل واحدة لتنمية الاقتصادية يكمن فيما تحققه من صادرات المحروقات لتغطية فاتورة الواردات ليظهر فائض في الميزان التجاري.

وبهذا عرفت التجارة الخارجية الأهمية البالغة في إطار التنمية الاقتصادية التي حاولت السلطات الجزائرية تحقيقها بعمل على تنويع هيكل الصادرات وتقليل من حجم الواردات لتحقيق فائض تجاري، فقد عرفت السياسة التجارية عدة مراحل منذ الاستقلال بدأت بمرحلة المراقبة مرورا بمرحلة الإحتكار وصولا الي مرحلة التحرير التجاري التام سنة 1994، وعليه كان للانفتاح الاقتصادي للجزائر على العالم الخارجي أثر على ميزانها التجاري رغم اختلاف السياسات والاستراتيجيات المنتهجة تماشيا بحسب ما تفرضه التحولات الدولية ودرجة ومستوى مواكبة الاقتصاد الوطني لها مثل التكتلات الاقتصادية الاقليمية والمنظمة العالمية للتجارة.

وعليه وأمام الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية للجزائر، ومدى تأثيره بمتغيرات الاقتصادية التي تحدد وضعيته في ظل التحولات، وبناءً على ما تطرقت له الدراسات السابقة وخاصة البحوث الاقتصادية ذات الصيغة القياسية لمعالجة موضوع التجارة الخارجية بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص.

2. إشكالية الدراسة:

وبناءً على ما سبق إنبنت معالم إشكالية البحث بتحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة في وضعية الميزان التجاري الجزائري بالنحو التالي:

ماهي محددات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 ؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة تربط بين الميزان التجاري ووفرة الموارد الطبيعية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟
- هل هناك علاقة تربط بين الميزان التجاري والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟
- هل توجد علاقة تربط بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟
- هل توجد علاقة تربط بين الميزان التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟
- هل توجد علاقة تربط بين الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)؟

3. فرضيات الدراسة:

لمعالجة البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة نطرح الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة بين الميزان التجاري ووفرة الموارد الطبيعية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).
- لا توجد علاقة بين الميزان التجاري والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).
- لا توجد علاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).
- لا توجد علاقة بين الميزان التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).

- لا توجد علاقة بين الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث في توفير الأدوات المعرفية لفهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري الجزائري، وكذلك تحديد المتغيرات الاقتصادية التي لا تعمل بشكل أفضل لبذل المزيد من الجهد واتخاذ التدابير الجديدة لزيادة النمو الاقتصادي والتي تكون بزيادة الصادرات وتقليل من الواردات لتحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث أنه يهتم العديد من الخبراء الاقتصاد في الدول المتقدمة والنامية من محاولة تحديد العوامل الاقتصادية التي لها أثر على الميزان التجاري في ظل تنامي عجوزات هذا الحساب، وباعتباره أحد أهم الحسابات ميزان المدفوعات لذلك يحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل لمعرفة طبيعة هذا الحساب والعوامل المؤثرة فيه.

5. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- معرفة محددات رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة الممتدة (1980-2017)، وهي فترة تعتقد بأنها جديرة بمعرفة وتحديد بدقة العوامل المؤثرة في رصيد الميزان التجاري الجزائري في ظل مراحل السياسة التجارية المنتهجة.
- تناول العوامل المؤثرة على رصيد الميزان التجاري في المدى الطويل (1980-2017)، بخلاف الدراسات السابقة التي كانت تفترض ثبات أسعار الصرف في الأجل القصير.
- تهدف هذه الدراسة تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تكون السبب الرئيسي في عجز الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2017).

6. منهجية البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يركز في تحليل طبيعة العلاقة بين الميزان التجاري والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه بالإضافة إلى المراحل التي مرت بها السياسة التجارية الجزائرية والتي نسعى في إطارها لتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي لقياس وتحليل متغيرات التي لها أثر على رصيد الميزان التجاري.

وتطلب التحليل استخدام نشرات الاحصائية للديوان الوطني للإحصائيات وإحصائيات البنك الدولي على الجزائر، وبالاعتماد على برنامج Eviews10 لإسقاط الدراسة على الميزان التجاري الجزائري، و من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر المتغيرات على وضعية الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

7. حدود الدراسة:

لقد تضمنت الدراسة الحدود الزمنية والمكانية، فكانت الحدود المكانية تخص الميزان التجاري الجزائري، أما الحدود الزمنية فحددت الفترة من 1980 إلى 2017، حيث عرفت هذه الفترة مراحل السياسات التجارية المنتهجة وكذا اصلاحات هيكل الاقتصاد الوطني.

8. الدراسات السابقة:

سننترق في هذا البحث لعديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة وفق مايلي:

- (Ari & Cergibozan, 2017, pp. 160-169) :

هدف الباحثان في هذه الدراسة لمحددات الميزان التجاري التركي حيث استخدمت دراسة اختبار التكامل جوهانسن ونموذج تصحيح خطأ الموجه (VECM) لإظهار المحددات قصيرة المدى وطويلة الأجل للميزان التجاري التركي للبيانات السنوية للفترة 1987-2015، وقد توصلوا إلى أنه في المدى الطويل تؤدي الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي الي تحسين الميزان التجاري، بينما تؤدي الزيادة في الدخل التركي (الأجنبي) إلى تحسين الميزان التجاري، أما المدى القصير لا يؤثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري، في حين تؤثر الزيادة في الدخل المحلي والأجنبي سلبا على الميزان التجاري التركي.

- (Ali, 2017, pp. 1-19) :

هدف الباحث في هذه الدراسة لمحددات الميزان التجاري السوداني للفترة 1970-2014، لقد بحث في العلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الميزان التجاري للسودان، وسعر الصرف، وتكلفة التمويل، والائتمان للقطاع الخاص، والنتاج المحلي الاجمالي للفرد الحقيقي، ومعدل التضخم والاستثمار المحلي من خلال تطبيق اختبار ARDL المرتبط وما يرتبط به نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، إن البيانات المستخدمة كانت سنوية تغطي الفترة 1970-2014، وجد الباحث أنه على المدى الطويل فإن سعر الصرف والتضخم والنتاج المحلي الاجمالي للفرد الحقيقي لهما آثار سلبية، في حين أن تكلفة التمويل والقروض للقطاع الخاص والاستثمار لها تأثير ايجابي على الميزان التجاري، علاوة على ذلك لم يجد الباحث أي علاقة قصيرة المدى بين المتغيرات التفسيرية والميزان التجاري في السودان.

- (Alhanom, 2016, pp. 24-34) :

هدف الباحث في هذه الدراسة لمحددات الميزان التجاري الأردني، حيث بحث في العلاقات طويلة وقصيرة المدى بين الميزان التجاري الأردني ومحدداته، من خلال تطبيق اختبار ARDL للفجوات الزمنية على البيانات السنوية التي تغطي الفترة من 1970 إلى 2010، ويأتي ذلك إلى التكامل المشترك (علاقة طويلة المدى) بين الميزان التجاري، سعر الصرف الحقيقي، الدخل المحلي، الدخل الأجنبي، ومع ذلك يظهر التحليل أن سعر الصرف الحقيقي هو محدد هام للميزان التجاري الأردني سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، بالمقارنة مع الدخل المحلي والدخل الأجنبي يبدو أنه محدد هام للميزان التجاري على المدى الطويل.

- (Shawna & Shen, 2013, pp. 134-141) :

هدف الباحثان في هذه الدراسة تحليل محددات الميزان التجاري التتازني، استخدمت في هذه الدراسة طريقة أقل مربع الصغرى العادية (OLS) ضمن برنامج E-View لتقدير العلاقة بين الميزان التجاري التتازني ومحدداته للبيانات السنوية للفترة 1980-2012. وخلصت إلى أن المحددات الرئيسية للميزان التجاري لتتازنيا هي الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتنمية رأس المال البشري، ونفقات الاستهلاك الأسري، والإنفاق الحكومي، والتضخم، وتوافر الموارد الطبيعية، والدخل الأجنبي. ولذلك ينبغي أن تستند إليها صياغة السياسات من أجل تحسين الميزان التجاري في تتازنيا.

- (Saqib, 2013, pp. 1-10) :

هدف الباحث في هذه الدراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري السعودي، حيث تناولت العلاقة طويلة المدى بين تقلبات أسعار الصرف والميزان التجاري في المملكة العربية السعودية، ويتوظيف نموذج تعادل القوة الشرائية (PPP) للفترة 1980-2008 ، توصل الباحث إلى علاقة طويلة المدى بين تقلبات أسعار الصرف والميزان التجاري للمملكة العربية السعودية على المدى الطويل ولكن ليس على المدى القصير.

- (Ray, 2012, pp. 73-83) :

هدف الباحث في هذه الدراسة تحليل محددات الميزان التجاري في الهند، حيث بحث في العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين الميزان التجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والاستهلاك المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر والدخل الأجنبي في حالة الهند، خلال الفترة من 1972-1973 إلى 2010-2011 ، باستخدام العديد من المقاييس الاقتصادية وقد تم استخدام تقنيات وأدوات مثل اختبار ديكي فولر المعزز ، واختبار جوهانسن Cointegration وVECM، وOLS لمراقبة السببية على المدى الطويل والقصير بين متغيرات الاقتصاد

الكلية المختلفة، وجد الباحث أدلة مقبولة على أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك المحلي والدخل الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير إيجابي كبير على الميزان التجاري، في حين أن الاستهلاك المحلي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي يؤثران سلبا على الميزان التجاري في الهند.

- (Waliullah, Khan Kakar, Kakar, & Khan, 2010, pp. 1-26) :

هدف الباحثون في هذه الدراسة لمحددات الميزان التجاري الباكستاني، تناولت دراسة العلاقة القصيرة وطويلة المدى بين الميزان التجاري، والدخل، والعرض النقدي، وسعر الصرف الحقيقي في حالة الاقتصاد الباكستاني، من خلال تطبيق اختبار ARDL للفجوات الزمنية، أي أن البيانات المستخدمة كانت سنوية تغطي الفترة 1970-2005 ووجدوا أن النتائج تقدم دليلاً واضحاً وقويًا على أن العرض النقدي والدخل يلعبان دوراً رئيسياً في تحديد سلوك الميزان التجاري، وأن نظام سعر الصرف يمكن أن يساعد في تحسين الميزان التجاري ولكن سيكون له تأثير طفيف من النمو و السياسة النقدية.

- (Duasa, 2007, pp. 89-102) :

قام الباحث في هذه الدراسة بالبحث عن محددات الميزان التجاري الماليزي، حيث قام بتحليل العلاقة طويلة وقصيرة المدى بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي والدخل والعرض النقدي في حالة ماليزيا، وذلك باستخدام اختبار ARDL للفجوات الزمنية، بالبيانات السنوية التي تغطي الفترة من 1974 إلى 2003، وتوصل الباحث إلى أدلة واضحة وقوية على أن الدخل والعرض النقدي يلعبان دوراً في اكتشاف السلوك طويل المدى لميزان التجارة الماليزي، ولكن لا توجد علاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي.

• ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف الكثير من الدول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية في طبيعة اقتصادها، حيث أن العديد من الدراسات اختبرت محددات الميزان التجاري لكل دولة، لكنها كانت مختلفة في تحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الميزان التجاري من دولة إلى أخرى.

تميزت هذه دراسة عن باقي الدراسات السابقة بمحددات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017، حيث بحثنا في أثر كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، النمو الاقتصادي، وفرة الموارد الطبيعية، الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري، باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بالبيانات السنوية التي تغطي الفترة الزمنية من 1980 إلى 2017، وتوصل البحث

إلى أن متغيرات الدراسة هي محددات الميزان التجاري ماعدا الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ظهرت النتائج متوافقة مع واقع الاقتصادي للبلاد.

9. صعوبات الدراسة:

واجهت الباحث أثناء اعداد هذه الدراسة بعض الصعوبات أهمها:

الظروف الاستثنائية التي تشهدها الجزائر من حجر صحي تصعب التنقل والتواصل مع الأستاذ المؤطر والجامعة بالإضافة ضعف الاتصال بشبكة الانترنت.

10. هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان الاطار النظري لمحددات الميزان التجاري، ويتضمن ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم و تركيبية حسابات التي يضمها ميزان المدفوعات ثم إلى مفهوم كل من الميزان التجاري و أهميته واختلال وتوازن رصيده ثم المبحث الثالث إلى العوامل الاقتصادية التي لها أثر على رصيد الميزان التجاري.

أما الفصل الثاني كان بعنوان دراسة تحليل وقياس لمحددات الميزان التجاري، ويتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول جاء فيه المراحل السياسة التجارة الخارجية في الجزائر والثاني تناولنا فيه دراسة تحليلية لتطور الصادرات والواردات وتركيبية السلعية والتوزيع الجغرافي لها ونسبة مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الاجمالي وتطور وضعية الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، وفي المبحث الثالث قمنا بدراسة قياسية لمتغيرات اقتصادية على الميزان التجاري، لنستنتج محددات التي لها أثر على وضعية الميزان التجاري وفي الأخير ختمنا دراستنا بعرض النتائج المتوصل لها وتقديم توصيات واقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمحددات

الميزان التجاري

تمهيد:

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالاستيراد أو التصدير من وإلى دول أخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون خدمات مختلفة كالشحن والنقل والتأمين.

حيث يقوم الميزان التجاري بتحليل هذه العمليات التبادلية ويرصدها في حالتين إما توازن أو اختلال، ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة لسلامة الاقتصاد وصورة للعلاقات الاقتصادية، وهو أهم حسابات ميزان المدفوعات.

وبناءً على ذلك سنحاول في هذا الفصل توضيح الجانب النظري لمحددات الميزان التجاري من خلال ثلاثة مباحث، حيث المبحث الأول يضم ميزان المدفوعات وتركيبه حساباته، أما المبحث الثاني يضم ماهية الميزان التجاري ووضعية رصيده، وفي الأخير العوامل الاقتصادية التي لها أثر على الميزان التجاري.

المبحث الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات:

ترتبط دول في ما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجرى تعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في الحسابات (ميزان المدفوعات)، الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته:**الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات:**

هناك عدّة مفاهيم أعطيت لميزان المدفوعات:

- يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم لكل معاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة محددة هي في الغالب سنة (حامد محمود، 2017، صفحة 105).
- ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل معاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة (يسري أحمد و محب زكي، 2007، صفحة 221).
- ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (أفراد، شركات، هيئات حكومية) والمقيمين في بقية الدول الأخرى والذي يشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين وذلك خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة (نوري موسى، طاهر الزرقان، عبد الرزاق الحنيطي، و يوسف سعادة، 2012، صفحة 188).
- يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي (Guillochon & Kawech, 2009, p. 188)، وعليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي (coulombet Jean Longatte & Vanhov, 2013, p. 219).
- حيث يمكننا تعريف ميزان المدفوعات على انه بيان حسابي له جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، حيث تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والأجانب.

ومن خلال ما سبق يتبين أن ميزان المدفوعات يعني تسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي وتسجل كافة العمليات الاقتصادية التي تقتضي دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين، في ما تسجل كافة العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه.

ومن الناحية المحاسبية يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بمقتضى اتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود، والتي يتم بموجبها تسجيل كل عملية تجرى مع العالم الخارجي مرتين، مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين، الأمر الذي يفسر التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، وذلك بمقتضى تحركات الحساب الرأسمالي والمالي، لتسوية المدفوعات الخارجية، غير أن هذا التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات بموجب طريقة القيد المزدوج، يخفي وراءه حقيقة الوضع الاقتصادي لهذا الميزان، أي (الاختلاف والتوازن بالمعنى الاقتصادي) والذي يتطلب الوقوف عليه التمييز بين الموازين الفرعية في الميزان الاجمالي، وملاحظة ارسدها (فخري نعمة، 2011، الصفحات 70-71).

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات:

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف و المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك في الآتي:

- يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانيات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبي.
- إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.
- ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوصا في المدى القصير.
- هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات يعكس مدى القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وقدرته ودرجة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، كون هذا الميزان

- يعكس حجم وهيكل الصادرات والواردات، وما يتبعها من عوامل تؤثر في اقتصاد الدولة (حجم الإستثمارات، مستوى التشغيل، مستوى الاسعار والتكلفة، ...).
- يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملة الأجنبية، كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات محل التبادل، وهو ما يحدد مدى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.
- يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد السلطات الحكومية تساعد على توجيه علاقاتها الاقتصادية الخارجية (كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة) ورسم سياساتها المالية والنقدية (تايه النعيمي، 2012، صفحة 55).

المطلب الثاني: تركيب وعناصر ميزان المدفوعات:

الفرع الأول: تركيب ميزان المدفوعات Foundation of Balance of Payment

لقد جرت العادة على عرض ميزان المدفوعات في صورة جدول مقسم أفقياً إلى أقسام رئيسية حسب طبيعة المعاملات المعينة، والشكل الشائع لميزان المدفوعات والذي يأخذ به صندوق النقد الدولي في نشراته الدورية يتضمن ثلاثة أقسام رئيسية كما هو موضح في الجدول أدناه.

1. القسم الأول: السلع والخدمات:

أ. السلع **Products**: ويشتمل بند السلع على الصادرات والواردات السلعية، أي العمليات التجارية الخارجية بمعناها الدقيق، وتسمى هذه العمليات بالعمليات التجارية المنظورة، وتسجل الصادرات في الجانب الدائم أي جانب الإيرادات وتسجل الواردات في الجانب المدين أي جانب المدفوعات. ويطلق على المقارنة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اسم الميزان التجاري **Commercial Balance** أو ميزان التجارة المنظورة **Balance of Visible commerce** ويكون الميزان التجاري في مصلحة الدولة إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات (نوري موسى، طاهر الزرقان، عبد الرزاق الحنيطي، و يوسف سعادة، 2012، صفحة 191).

ب. الذهب غير النقدي **Non – Monetary Gold**: يقصد بالذهب في الوقت الحالي كل سلعة ذهبية يزيد نصيب الذهب في قيمتها عن 80% وإلا كانت العمليات بها في بند السلع. ولتحديد قيمة هذا البند فإن صندوق النقد الدولي يشير إلى إتباع الخطوات التالية:

(الصادرات - الواردات) + تغير في الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي = الذهب غير النقدي أي أننا نقوم بتحديد الذهب غير النقدي على النحو الآتي:

نطرح أولاً واردات الذهب من الصادرات، ثم نظيف الزيادة أو النقص في الذهب النقدي فنحصل على القيمة الصافية الواجب تسجيلها في بند الذهب غير النقدي.

ت. **السفر إلى الخارج Travel**: يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة والتي تسجل في الجانب الدائن أي جانب الإيرادات، ومصروفات المسافرين من المقيمين في الخارج والتي تسجل في الجانب المدين أي جانب المدفوعات، ويقصد بالمشافر في هذا الشأن، السائح أو الطالب أو المريض أو الموظف في مهمة رسمية أو المشافر لقضاء أعمال، وتقدر هذه القيمة اعتماداً على متوسط يومي يقدر لمصروفات المشافرين خلال مدة إقامته أو اعتماداً على ما قد تقدمه رقابة الصرف من بيانات.

ث. **النقل Transport**: ويتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل البرية والبحرية والنهرية والجوية والتي تؤديها وسائل النقل الأجنبية للمقيمين وتسجل في الجانب المدين أي جانب المدفوعات، ويشمل ذلك أيضاً أجور شحن البضائع، والأسعار تذاكر سفر ورسوم الموانئ وقيمة أعمال الصيانة العادية للسفن، وقيمة ما تحصل عليه السفن من وقود و تموين.

ج. **التأمين Insurance**: قد يكون التأمين خاصاً بنقل السلع وقد يكون خاصاً بعمليات التأمين على الحياة والحوادث وعمليات إعادة التأمين وقد تكون مدفوعات المتعلقة بعمليات التأمين أقساط دورية، أو مبالغ تستحق عند وقوع حادث مؤمن عليه ويسجل المدفوع منها إلى الداخل بجانب الدائن ويسجل المدفوع منها إلى الخارج في الجانب المدين (نوري موسى، طاهر الزرقان، عبد الرزاق الحنيطي، و يوسف سعادة، 2012، صفحة 192).

ح. **دخول الاستثمارات Investments Incomes**: يشمل هذا البند عوائد الأصول الدولية من أصول الدولة في الخارج ويسجل في جانب الدائن، ومن أصول الخارج في الدولة ويسجل في الجانب المدين وذلك بعد خصم الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة التي يوجد فيها الأصل، ويقسم الصندوق النقد الدولي هذا البند إلى العناصر التالية:

- دخل الاستثمار المباشر ويقسم هذا النوع من الدخل إلى الأنواع التالية:
- فوائد من شركات تابعة على الاموال الموظفة فيها من المؤسسات الأصلية على سبيل الدائنية، وتتضمن هذه الفوائد أيضاً تلك المستحقة والتي لم تدفع بعد.

- أرباح موزعة من شركات تابعة وفقا لنصيب الخارج من راس مال الشركات وتشمل هذه الأرباح أيضا الأرباح المستحقة وغير المحولة.
- أرباح غير موزعة في شركات تابعة، فقد تحقق الشركة التابعة أرباحا وترى إعادة توزيعها وعدم توزيعها.
- أرباح الفروع، أي أن ما يحققه الفرع من ربح ينسب مباشرة إلى الأصل، أي ينشأ عنه حق للخارج لذلك يسجل المدفوع من هذه الأرباح وغير المدفوع.
- دخل رأس المال الدائن ويتضمن هذا البند فوائد القروض بين الدول وفوائد السندات العامة، والسندات التوظيف وفوائد المستحقة على القروض والاعتمادات المصرفية.
- دخول أخرى لرأس المال وتشمل هذه الدخول الأرباح الموزعة على الأسهم التوظيف والدخل الناشئ عن نصيب في الشركة (في غير حالة الاستثمار المباشر) ودخل العقارات غير التجارية.
- خ. الأعمال الحكومية **Governmental Business**: يتضمن هذا البند عددا من الاعمال التي تمارسها الحكومة الوطنية او الحكومة الأجنبية التي لا تدخل في بنود أخرى من ميزان المدفوعات، يميز صندوق النقد في هذا المجال بين:
 - إيرادات ومدفوعات الحكومة الوطنية وتشمل إيرادات ومدفوعات الحكومة الوطنية عمليات مختلفة منها: نفقات البعثات الدبلوماسية، والسياسية ومساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج، والخدمات المتبادلة بين الدولة ومستعمراتها، والعمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج: كإيجارات القواعد والتموين، والرسوم الخاصة بالنشاط القنصلي: كالتأشيرات والضرائب التي يدفعها مواطن من الخارج (نوري موسى، طاهر الزرقان، عبد الرزاق الحنيطي، و يوسف سعادة، 2012، صفحة 193).
 - العمليات الخاصة بالحكومات الأجنبية وتشمل هذه العمليات الإيرادات الناشئة من مصروفات البعثات الأجنبية و المنظمات الدولية في الدولة، وكذلك المعاشات التي يحصلها مقيمون في الخارج، والمصروفات العسكرية التي تقوم بها حكومات أجنبية لغير الدولة، ورسوم العمليات القنصلية.
- د. **متنوعات**: ويشمل هذا البند عمليات مختلفة أهمها: أجور المواطنين الذين يعملون في الخارج، والأجانب الذين يعملون في الداخل وثن الخدمات المهنية والمعاشات الخاصة، والعمولات التجارية، والأرباح والخسائر على عمليات تجارية تمت في الخارج على يد مقيمين، ومدفوعات البريد والهاتف، وعوائد الحقوق الأدبية... إلخ

2. القسم الثاني: الهبات والتعويضات:

ويشمل هذا القسم القيود المقابلة للعمليات غير التبادلية التي تظهر في بنود أخرى من ميزان المدفوعات (سلع، خدمات، تحويلات)، وتسجل في الجانب الدائن قيمة جميع الهبات التي حصلت الدولة عليها. وتسجل في الجانب المدين جميع الهبات التي منحتها الدولة أو مقيمون للخارج وقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى:

أ. **الهبات الخاصة Private Gifts:** وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات (دينية، ثقافية، خيرية) العيني منها والنقدي بالإضافة إلى التحويلات الخاصة بالمواريث والوصايا والزواج، وتضاف إلى ذلك تحويلات المهاجرين فالمهاجر عندما يغير إقامته يحول بذلك ملكية جميع ثرواته من مقيم إلى غير مقيم، وبذلك يعتبر المهاجر قد وهب ثرواته باعتباره مقيماً في الدولة إلى نفسه باعتباره مقيماً في دولة المهجر، وبالتالي يسجل انتقال ثرواته سواء أكانت على شكل سلع أو نقد أو صكوك في البنود الخاصة بها، ويقابل هذا بقيد مواز في هذا البند أي دائن بالنسبة للمهاجر إلى الدولة ومدين بالنسبة للمهاجر من الدولة.

ب. **الهبات العامة Public Gifts:** وتتضمن التعويضات، ويعتبر صندوق النقد بمثابة هبات إجبارية، وكذلك الهدايا على اختلاف أنواعها سواء أكانت سلعا أم خدمات أم نقود أم صكوك مالية (نوري موسى، طاهر الزرقان، عبد الرزاق الحنيطي، و يوسف سعادة، 2012، الصفحات 194-195).

3. القسم الثالث: رأس المال والذهب النقدي:

وبميز صندوق الأجنبي في هذا القسم بين قطاعين هما:

أ. **القطاع الخاص Private Sector:** ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات غير مصرفية، ويتم تقسيم مختلف العمليات بين ما هو متعلق بأصول وخصوم طويلة الأجل، وما هو متعلق بأصول وخصوم قصيرة الأجل وذلك على النحو التالي:

- رأس المال طويل الأجل ويتعلق بالتغيرات الطارئة على الأصول والخصوم طويلة الأجل ومن أهم أنواع هذه الأصول: الاستثمارات المباشرة وصكوك المحافظة، وغير ذلك وبالتالي فإن جميع العمليات التي تمثل زيادة أو نقصان في أي نوع من هذه الأنواع تسجل في هذا البند إما بالدائن أو المدين.

- رأس المال قصير الأجل ويتعلق من ناحية الالتزامات بالتغيرات المتعلقة بالديون التجارية والقروض المصرفية، أما من ناحية الأصول فيتعلق بالتغير في الرصيد من العملة الأجنبية، والودائع في البنوك الأجنبية وأذونات الحكومة الأجنبية والحقوق التجارية.
- ب. **القطاع الرسمي Formal Sector:** ويشمل العمليات التي تباشرها هيئات رسمية ومنها المصالح الحكومية، والبنك المركزي، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية، وفي الدول التي تتبع أنظمة صرف مراقبة تدرج تحتها جميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي وتضم أيضا التالي:
 - رأس المال طويل الأجل ويظهر العمليات الخاصة بالقروض الحكومية والمصرفية وما تباشره الجهات الرسمية من تعامل في صكوك طويلة الأجل هذا فضلا عن العمليات الخاصة بما يملكه القطاع الرسمي من استثمارات مباشرة أو مناصب في منظمات دولية كصندوق النقد الدولي.
 - رأس مال قصير الأجل ويشمل التغيرات الطارئة على الالتزامات مثل: أرصدة الخارج من العملة المحلية، والودائع في بنوك محلية، وأذون الخزينة العامة، والقروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية، كما ويشمل أيضا التغيرات الطارئة على الأصول مثل: الأرصدة الدائنة على نطاق اتفاقيات الدفع الدولية، والقروض التي يمنحها القطاع الرسمي، والبنوك للخارج وأرصدة هذا القطاع من الصرف الأجنبي.
 - الذهب النقدي ويشمل التغيرات الطارئة على أرصدة الهيئات الرسمية والبنوك من الذهب زيادة أو نقصانا، حتى ولو كان ذلك نتيجة عمليات داخلية بحتة لا يشترك فيها غير مقيم واحد (نوري موسى، طاهر الزرقان، عبد الرزاق الحنيطي، و يوسف سعادة، 2012، صفحة 196).

الجدول رقم 01: تركيب ميزان المدفوعات Foundation of Balance of Payment

البند	دائن (إيرادات)	مدين (مدفوعات)	الصافي (دائن - مدين)
أ. السلع والخدمات:			
1. السلع.			
2. الذهب غير النقدي.			
3. السفر إلى الخارج.			
4. النقل.			
5. التأمين.			
6. دخول الاستثمارات.			
7. أعمال حكومية.			
8. متنوعات.			
ب. الهبات والتعويضات.			
9. الخاصة.			
10. العامة.			
ت. رأس المال والذهب النقدي.			
1. القطاع الخاص			
11. الالتزامات طويلة الأجل.			
12. الالتزامات قصيرة الأجل.			
13. الأصول طويلة الأجل.			
14. الأصول قصيرة الأجل.			
2. القطاع الرسمي والبنوك.			
15. الالتزامات طويلة الأجل.			
16. الالتزامات قصيرة الأجل.			
17. الأصول طويلة الأجل.			
18. الأصول قصيرة الأجل.			
19. الذهب النقدي.			
20. السهو والخطأ.			

المصدر: شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع،

ط1، عمان، 2012، ص 190.

الفرع الثاني: عناصر ميزان المدفوعات Elements of Payments Balance

يتضمن ميزان المدفوعات العناصر التالية:

1. **الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية):** ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه ولذلك يطلق عليه أحيانا حساب الدخل القومي، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

أ. **الحساب التجاري:** والذي ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين وهما:

- حساب التجارة المنظورة (الحساب التجاري السلعي) ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية (الملموسة) التي تمر بحدود الدولة الجمركية، ويمكن حسابه بطرح صادرات السلع الملموسة من واردات الدولة من السلع الملموسة.

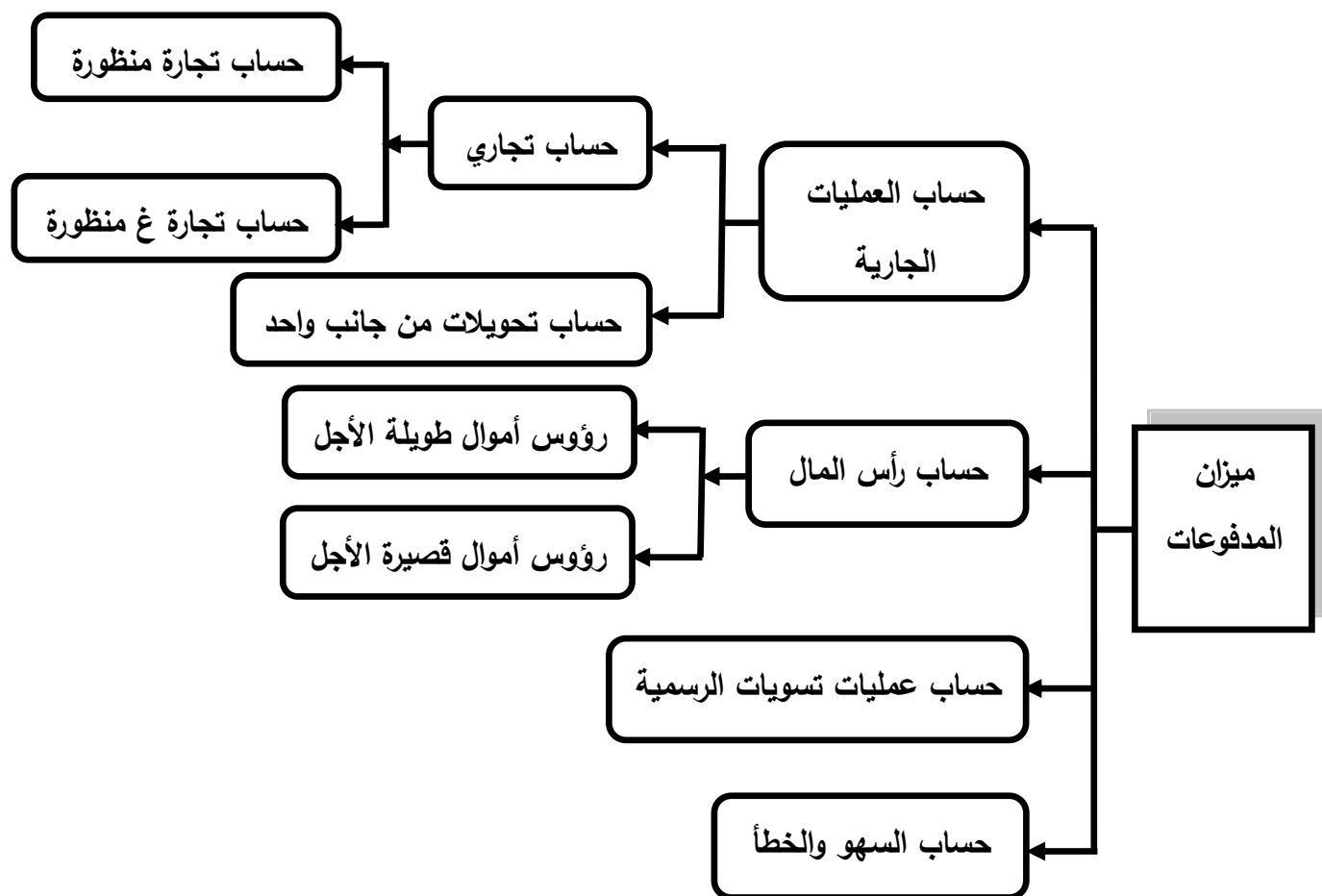
- حساب التجارة غير المنظورة (الحساب التجاري للخدمات) ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات الحكومية، ويمكن حسابه بطرح صادرات الدولة من الخدمات من وارداتها من الخدمات.

ب. **حساب التحويلات:** ويتضمن هذا الحساب الهدايا والحوالات والتحويلات ويمكن حسابه بطرح التحويلات النقدية إلى داخل الدولة من التحويلات النقدية إلى خارج الدولة.

2. **حساب رأسمال:** ويشمل كل التدفقات النقدية إلى الداخل من العملات الأجنبية ناقصا التدفقات النقدية إلى الخارج من العملات الأجنبية، كما يشمل ميزان رأس المال على التدفقات الداخلة والخارجة من الذهب.

3. **حساب الاحتياطي الرسمي:** ويتكون هذا الحساب من الوسائل السريعة للمدفوعات (العملات الصعبة والذهب)، كما يشمل هذا الحساب على حساب السهو والخطأ (سعيد مطر، نوري موسى، و المومن، 2008، صفحة 16).

الشكل رقم 01: مكونات ميزان المدفوعات.



المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 16.

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي لميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه:

الفرع الأول: الدور الاقتصادي لميزان المدفوعات:

يضم ميزان المدفوعات مجموعة من الوظائف أهمها :

- يعتبر المحدد لدرجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي، وبالتالي يبين درجة التشابك أو الترابط لاقتصاد الدولة المعنية باقتصاديات باقي الدول، إضافة إلى أنه يعطينا المزيد من التفاصيل عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية.
- يوضح ميزان المدفوعات في دولة معينة ما لها من حقوق وما عليها من التزامات تجاه الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية هذه الدولة لباقي الدول.
- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب أحداث تغيرات كلية، فإذا ما أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات وعلى الأرصدة الدولية.
- إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة مثل لجوء البلد إلى فرض الرقابة على الصرف في حالة العجز في الميزان التجاري للحد من الواردات.
- يعمل على تحديد طبيعة وبعد العلاقة الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فمثلا يظهر ميزان المدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية حصة هذا البلد من التجارة العالمية، مما اكسب الدولار وزنه المعروف في تسوية المدفوعات الدولية.
- إن جل البيانات الواردة في ميزان المدفوعات هي أدوات للتفسير والتقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، كما أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة خاصة في المدى القصير (محمد أحمد السيريتي، 2016، صفحة 9).

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية، نذكر منها:

1. **التضخم:** الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية العالية نسبيًا مقارنة مع الأسعار العالمية، فتنخفض بذلك الصادرات وترتفع الواردات نظرًا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليًا.
2. **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب عليها.
3. **الاختلاف في أسعار الفائدة:** يبدي التغيير في سعر الفائدة أثرًا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.
4. **تقلبات أسعار الصرف:** تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثرًا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليًا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتصبح بالتالي أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين (الحجار، 2003، صفحة 64).

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو المعيار الأساسي لوضع التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، ويشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري:

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري:

- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الانتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطاتها الانتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الانتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري (حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2011، صفحة 234).
- يسجل الميزان التجاري تدفق البضائع بين بلد ما وبقية العالم (المواد الخام، الطاقة والسلع المصنعة، إلخ) (Metay & Rudelle, 2006, p. 121).
- الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (Y)}$$
- حيث يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.
- الميزان التجاري الايجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو مايسمى "الفائض التجاري"، كندا، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر.
- الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري،

هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي (سمير بهاء الدين، هجيرة، و أمجادوش، 2012، صفحة 134).

- حيث يمكننا تعريف الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات لدولة ما من سلع وخدمات حيث يكون فائضا في حالة صادرات أكبر من الواردات، وعجزا في حالة الواردات أكبر من الصادرات، وعادة يكون خلال فترة زمنية معينة ثلاثة أشهر.

الفرع الثاني: مفهوم الصادرات والواردات:

إن رصيد الميزان التجاري يتمثل في الفرق بين الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات فلقد أعطيت مفاهيم متعددة للصادرات فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

1. مفهوم الصادرات: تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العامل

الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب الناتج الوطني.

كما تعرف الصادرات أيضا بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية.

مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصادي القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الانتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية. وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الانتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتساعد درجة تركيزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف.

وتحسب قيمة الصادرات على أساس قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير (صخري، 2000، صفحة 130).

2. **مفهوم الواردات:** تعرف الواردات على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصيب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع. فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الانتاج المنتج داخل حدود الوطن. إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية. ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين.

وتحسب قيمة الواردات على أساس قيمتها مضافا إليها تكاليف النقل والتأمين (حسام علي، 2011، صفحة 145).

الفرع الثالث: أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

1. **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).
2. **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال) (يسري أحمد و محب زكي، 2007، صفحة 222).

الفرع الرابع: أهمية الميزان التجاري:

- يعكس الميزان التجاري أهم العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد ما.
- يمثل الميزان التجاري الأداة المساعدة على معرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني من حيث حجم المبادلات التجارية.
- يعتبر المؤشر الاقتصادي الهام والمعياري الأساسي لوضعية التجارة الخارجية للدولة.

- يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات من خلال ما يتعلق من سلع وخدمات المصدرة والمستوردة .
- يحلل الهيكل السلعي للصادرات والواردات ودرجة تنوع النشاط الإنتاجي للدولة.
- يظهر رصيد الميزان التجاري الوضع الاقتصادي للبلد.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري:

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الامكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحلة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

المنتجات المحلية

معناه:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي (حسن خلف، التمويل الدولي، 2004، الصفحات 124-125).

الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى.

1. أنواع الاختلال في الميزان التجاري:

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى:

أ. **الاختلال الطارئ:** يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتيا، وذلك عندما تفر أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الانتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس في حالة الفائض، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

ب. **الاختلال الدوري:** وهو الاختلال الذي يتحقق أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتب بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة للزدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد انتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي.

ت. **الاختلال الدائم:** وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتب أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر (حسن خلف، التمويل الدولي، 2004، صفحة 130).

المطلب الثالث: أسباب الاختلال وأثره الاقتصادي على الميزان التجاري:

الفرع الأول: أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تعد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية:

1. أسباب اقتصادية:

أ. **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

ب. **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ت. **أسباب دورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بينها نذكر:

- الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة لها.

- تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

- العوائق التجارية: التي من شأنها تعديل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات (تقي الدين الحسني، 1999، صفحة 126).

2. أسباب غير اقتصادية:

أ. **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجز عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب. **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفي تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارته الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

ت. **الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

ث. **النمو الديموغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديموغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

ج. **الاضرابات العمالية:** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير (أحمد حشيش و محمود شهاب، 2003، صفحة 123).

الفرع الثاني: أثره الاقتصادي على الميزان التجاري:

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري، فنلمس هناك أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز:

1. **الأثر الاقتصادي للفائض:** وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولاً إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني

على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطه من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته.

2. الأثر الاقتصادي للعجز: أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي. فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور انتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة (ناصر، 2013-2014، الصفحات 25-26).

المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الميزان التجاري:

يأتي هذا المبحث في معرفة المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر رصيد الميزان التجاري، سواء كان هذا الأثر موجبا أو سلبا.

المطلب الأول: أثر كل من تقلبات سعر الصرف والتضخم وعرض النقود على الميزان التجاري:

الفرع الأول: سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري:

التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، ولكن تختلف عملة كل دولة عن الأخرى، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، ويتم تداول هذه العملات في سوق يدعى سوق الصرف، ولذا سنتناول ذلك فيما يلي:

1. مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى وهو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنا لها، ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، فمثلا يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر الصرف $1\$ = 100$ دج، والحاجة للصرف تقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي، والطلب على النقد الأجنبي هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فالطلب الجزائري على السلع الأمريكية هو طلب على الدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت عرض للدينار الجزائري.

2. أنواع سعر الصرف:

أ. **سعر الصرف الاسمي:** يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويدل سعر الصرف الاسمي على سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا إما تدهورا أو تحسنا، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية (أويابة و خليل، 2018، صفحة 163).

ب. **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي TCR وفق المعادلة التالية:

$$TCR = TCN \times \frac{P}{P^*}$$

حيث P^* مؤشر الأسعار الأجنبية، P مؤشر الاسعار المحلية، TCN سعر الصرف الاسمي.

ت. **سعر الصرف التوازني**: هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني et^* هو ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.

3. سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، إلا أنه ليس محدود بمكان معين وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف وذلك في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم وتنقسم أسواق الصرف إلى قسمين:

أ. **سوق الصرف الحاضرة (العاجل)**: تجرى فيه المعاملات المتعلقة ببيع وشراء العملات الأجنبية على أساس تسليم وتسلم العملات موضوع التعامل فور الانتهاء من عقد الصفقة، ويجب أن يكون هذا التبادل خلال (48 سا) بعد تاريخ العملية، وهذا ما يسمى بالصرف الحاضر.

وتتغير التدفقات في هذا السوق بصفة متواصلة ويومية كما أنه تحدد أسعار الصرف في السوق عن طريق العرض والطلب على الصرف (أويابة و خليل، 2018، الصفحات 163-164).

ب. **سوق الصرف الآجلة**: وتسمح هذه السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية على أن تجرى العملية في مدة تفوق اليومين حيث يتم التسليم في هذه السوق في المستقبل لمدة ثلاثين أو ستين أو تسعين يوماً، ويلاحظ هنا أن عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعاً من المضاربة

على سعر الصرف، فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره، يؤدي في الواقع إلى التسريع في تصور ارتفاع أو تدهور سعر الصرف، فيحدث الارتفاع أو التدهور قبل الزمن المتوقع، وذلك نتيجة للاندفاع في الشراء أو الاندفاع في البيع، كما يؤدي إلى المغالاة في الأثر المتوقع، فإذا حدث الارتفاع يكون أكبر، وإذا وقع التدهور يكون أخطر.

ويشارك في سوق الصرف الآجلة كل من البنوك، السماسرة، وتمكن العمليات المقامة في هذا السوق من الحماية ضد أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات التجارية المتمثلة في شراء الصرف من طرف المستوردين، وبيع الصرف من طرف المصدرين، وكذلك ضد أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات المالية المتمثلة في الإقراض والاقتراض والاستثمار في الخارج وشراء السندات الأجنبية.

4. العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

أ. العوامل الفنية:

- ظروف السوق والمعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف.
- خبرة المتعاملين وأوضاعهم والقدرة التفاوضية لهم والأساليب المستخدمة من قبلهم.
- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة.
- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات فارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الاسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

ب. العوامل الأساسية:

- وتشمل العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية:
- الاستيراد والتصدير فاستيراد السلع والخدمات هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- أرباح الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية وقد يكون الاستثمار مباشرة كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات.
- الحوالات دون مقابل وذلك بتحويل المواطنين المحليين غير المقيمين الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (أويابة و خليل، 2018، صفحة 165).

- المساعدات الخارجية فكثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية لكن غالبا ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق الدولة المانحة، وفي هذه الحالة فإن عملة الدول المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها، وإذا كانت هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وتتنخفض قيمتها وفي المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس وتتنخفض قيمة العملة المحلية.
- القروض الدولية المقدمة من دولة إلى أخرى، والقروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها، فعند حصول دولة ما على قرض من دولة أجنبية فإن عرض العملة الأجنبية سوف يزيد، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لكن في مرحلة لاحقة ستدفع هذه الدول أصل الدين مع الفوائد مما يعكس القضية.
- تحويل الأموال بقصد المضاربة وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية (أويابة و خليل، 2018، صفحة 166).

5. أدوات سياسة سعر الصرف:

- تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل لتحقيق وتنفيذ سياسة سعر الصرف أهمها:
- أ. **تعديل سعر صرف العملة:** عادة ما يكون من أجل تعديل توازن ميزان المدفوعات وذلك بتخفيض العملة وإعادة تقويمها، وهذا في ظل نظام الصرف العائم فتعمل على تحسين أو تدهور قيمة العملة.
 - ب. **استخدام احتياطات الصرف:** ويتم ذلك في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة حتى تحافظ السلطات النقدية على سعر صرف عملتها، فعند انهيار العملة المحلية تقوم ببيع العملات الأجنبية المتواجدة في احتياطاتها وعندما تتحسن تقوم بعملية الشراء، أما إذا كانت الاحتياطات غير كافية يلجأ البنك المركزي إلى إجراء تخفيض العملة.
 - ت. **مراقبة الصرف:** تقتضي هذه الأداة إخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة للرقابة عن طريق الترخيص، وتستخدم كذلك لمقاومة تهريب رؤوس الأموال للخارج.
 - ث. **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة متدهورة يعمل البنك المركزي على اعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة من أجل تعويض مخاطر انهيار العملة (عبود، 2017، صفحة 177).

ج. إقامة سعر صرف متعدد: تسعى السلطات النقدية من إتباع هذا النظام إلى محاولة تقليل حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم وسائلها اعتماد النظام الثنائي أو أكثر لسعر الصرف بحيث يكون أحدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الضرورية للواردات الأساسية أو القطاعات المرغوب في ترقيتها، أما القطاعات الأخرى من واردات غير أساسية وسلع محلية موجهة للتصدير فتخضع لسعر الصرف العادي، إلا أن هذا الأسلوب صعب التطبيق في ظل شروط صندوق النقد الدولي، التي تقتضي بعدم إمكانية تعدد أسعار الصرف.

6. أنواع سياسة سعر الصرف:

تسعى السلطات النقدية إلى التخفيض من قيمة عملتها أو الرفع منها بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترمي إليها مع توفر مجموعة من الشروط:

أ. سياسة تخفيض قيمة العملة: هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عدد أقل مما كانت عليه من قبل. وعليه فهو قرار إداري تقوم به السلطات النقدية بغية الوصول إلى أهداف إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الدور الذي يلعبه في تشجيع الصادرات والتقليص من حجم الواردات، ويرتبط التخفيض بأنظمة الصرف الثابتة عكس انخفاض قيمة العملة الذي تتحكم فيه قوى السوق من خلال العرض و الطلب على العملة والذي يكون في نظام الصرف العائم. ولكي تتحقق أهداف التخفيض لابد من توفر مجموعة من الشروط:

- وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية.
- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.
- عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها لما يعيق الأهداف المرجوة من العملية.
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

ب. سياسة الرفع من قيمة العملة: تعتبر هذه العملية مقابلة لعملية التخفيض، حيث تهدف أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، والفائض المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدفق السيولة والتي تعتبر من العوامل المؤدية للتضخم، إضافة إلى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو بلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون الحقيقة بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا (عبود، 2017، صفحة 178).

7. علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري:

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات عن قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق عجزا في الحالة العكسية، حيث سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى، ويساوي الفرق بين الصادرات «X» والواردات «M» أي «M-X» وهو جزء من الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي:

$$Y=C+I+G+(X-M) \text{ . (صالح، 2004، صفحة 255)}$$

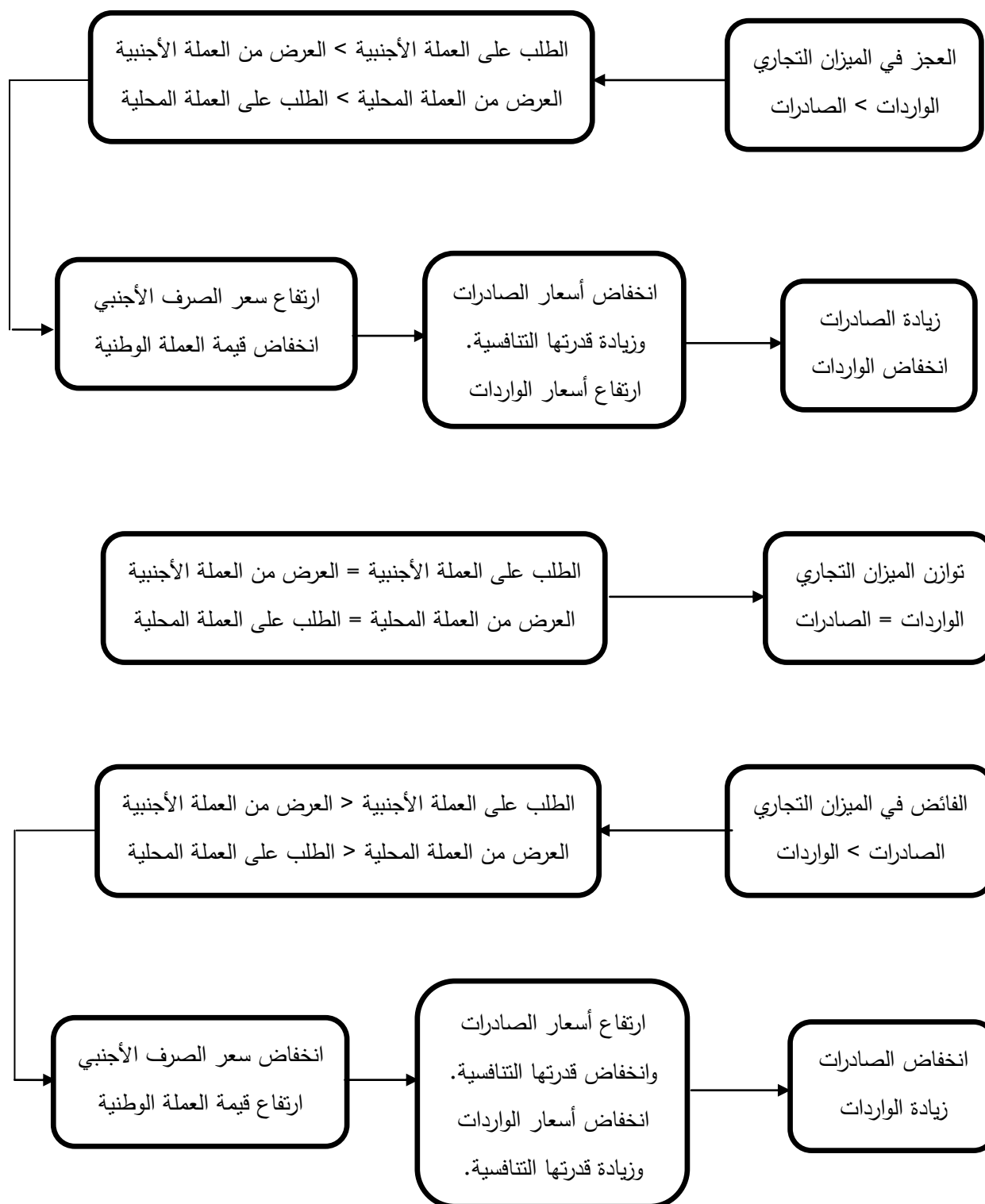
حيث: C, I, G, (X-M) تمثل كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على التوالي. كما أن للصادرات والواردات أثرا مباشرا على سعر صرف بلد ما.

عندما يقوم بلد باستيراد منتج ما فإنه يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج، إذ يقوم البلد المستورد بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغير في سعر الصرف.

في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الانخفاض أو نقل قيمتها مقارنة بالعملات الأخرى المستعملة في المبادلات، والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها. ومع ذلك ضعف قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر، والعملة الأجنبية ترتفع من جديد أو أن قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أقل والعملة الأجنبية تنخفض (هجيرة، 2011-2012، صفحة 98).

ويمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل أدناه (سيد عابد، 1999، صفحة 320).

الشكل رقم 02: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1999، ص 320.

8. أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري:

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري كما يلي:

في معظم الأحيان لا تيرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B. نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف لعملة البلد A، ويتعرض سعر الصرف إلى الارتفاع أو الانخفاض تبعاً للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكميات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع والعكس بالعكس.

لنفرض الآن أن هناك عجزاً في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي. في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد. في هذه الحالة يختل ما نسميه بميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة والمدفوعات المخططة في البلد A.

وهنا تكون بين احتمالين: فإما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A، وإما أن تتخفف قيمة عملة البلد A. أي يرتفع سعر الصرف بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى.

يؤدي انخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج. وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A.

ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقض الخلل في الميزان التجاري للبلد A تناقضا تدريجياً ثم يختفي أخيراً بصورة نهائية. وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض والطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

لكنه في حالات معينة تكون مرونة الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى الميزان التجاري (الأشقر، 2002، صفحة 161).

وفي بعض الأحيان قد يؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى. كما تلجأ هذه السلطات أحيانا إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها والعملات الأخرى.

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف والثانية هي سياسة حرية سعر الصرف. لنفرض مثلا أن الحكومة اتخذت جملة من الاجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل والاستهلاك، فمن شأن هذه الاجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في الميزان التجاري يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية. فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري فتسمح بانخفاض سعر الصرف بالعملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية. ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات وانخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية. ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة اطلاق حرية سعر الصرف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في الميزان التجاري وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية. في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي. وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة (الأشقر، 2002، صفحة 162).

الفرع الثاني: التضخم وأثره على الميزان التجاري:

1. تعريف التضخم:

يعتبر التضخم من أكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم، وغالباً ما يقصد بالتضخم الارتفاع الغير طبيعي للأسعار. لهذا عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار. وبالإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق هذا المصطلح على حالات وظواهر أهمها :

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم العملة).
- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخصوصاً تكلفة العمل (تضخم التكاليف)

2. أنواع التضخم:

نظراً لاختلاف الاقتصاديين في وضع تعريف محدد للتضخم فقد ظهرت عدة تقسيمات لهذه الظاهرة وحسب عدة معايير أهمها:

- أ. حسب حدة التضخم: هناك عدة أنواع حسب هذا المعيار أهمها
 - التضخم الزاحف (التدريجي): يتمثل هذا النوع من التضخم في زيادة المستمرة في الأسعار بصورة بطيئة، حتى ولو لم تحدث زيادة في الطلب، إضافة إلى أن الزيادة في الأسعار لا تكون عنيفة ومعتدلة في الفترة القصيرة، وأن الارتفاع المستمر في الأسعار يستمر لفترة طويلة نسبياً.
 - التضخم الجامح (المفراط): هذا النوع يحدث في فترات تكون فيها الزيادات في المستوى العام للأسعار بمعدلات متسارعة، وفي مثل هذه الحالات تكاد تفقد النقود قوتها الشرائية الكلية. وهو ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود، أو نتيجة للتغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود.
 - التضخم المنقلب: يتمثل في ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحديد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة لفترة تالية أخرى ... وهكذا.

ب. حسب تحكم الدول في جهاز الأسعار:

- التضخم المكبوت (الكامن): يقصد بهذا النوع من التضخم تدخل السلطات العمومية في تسيير حركة الأسعار، متخذة في ذلك مجموعة من الاجراءات تهدف إلى وضع حدود قصوى للأسعار، من أجل الحد من تفشي التضخم كالرقابة على الصرف وتحقيق فائض في الميزانية، لكن سرعان ما تضطر الدولة إلى سحب هذه الاجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار، وهذا ما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار. وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تترك الأخرى حرة وتكون الرقابة عليها غير محكمة، فترتفع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق، فتتدخل الحكومة في النظام الاقتصادي لتبطل من ارتفاع الأسعار أو منعها أن تصبح عامة.
- التضخم المكشوف (المفتوح): وهو عكس التضخم المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف الانتاج، أو زيادة الكتلة النقدية.

ت. حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم:

- التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك، حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح عالية.
- التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار، عندما يحقق المنتجون في صناعات السلع الرأسمالية أرباح عالية (نوة، 2014، الصفحات 27-29).

3. أثره على الميزان التجاري:

تأثير التضخم على الميزان يكون أكثر وضوحا إذا كان قطاع التجارة الخارجية يساهم بنسبة كبيرة في الدخل، وإذا كان العجز الجاري بميزان المدفوعات يمكنه امتصاص جزءا من فائض الطلب، ويحد من سرعة اندفاع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فإن قدرة هذا العجز على امتصاص هذا الفائض تتوقف على امكانية الاقتصاد الوطني من تدبير تمويل العجز بميزان المعاملات الجارية لميزان المدفوعات.

فيؤثر التضخم على الواردات تأثيرا سلبيا، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بالداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة لانخفاض سعرها، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت هذه الواردات تتمتع بجودة أكثر من السلع المحلية المماثلة لها.

ينتج عن التضخم أيضا آثارا سلبية على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة التكاليف في هذه القطاعات، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية، وخصوصا إذا كانت الدولة لا تتمتع بموقف احتكاري في السوق العالمية، حيث لا يمكن لهذه الدولة نقل عبء هذه الزيادة إلى المستهلك في الأسواق الخارجية، ففي هذه الحالة فإن منتجي ومصدري هذه الدولة لا يحققون من صادراتهم الأرباح المطلوبة والمرغوب فيها، مما يدفع الدولة إلى التدخل عن طريق منح إعانات لهم، ويزداد الأمر سوءا إذا كانت صادرات هذه الدولة لا تتمتع باستقرار في أسعارها، كما أن زيادة الدخل التي تحقق لبعض الفئات الاجتماعية نتيجة التضخم وتوجه للطلب على السلع المحلية القابلة للتصدير، قد يؤثر على حجم السلع المصدرة.

ويتأثر القطاع الصناعي بتضخم النفقة وذلك عن طريق: ارتفاع الأجور، ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المحلية والوسطية والاستثمارية المستوردة. ومن ثم فقد ترتفع الأسعار بشكل كبير وذلك في حالة ما إذا كانت هذه المستلزمات المستوردة تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج، وكانت هناك صعوبات في استيرادها مع ارتفاع في أسعارها العالمية، الأمر الذي قد ينجم عنه ارتفاع في تكاليف إنتاج هذه القطاعات، وظهور الاختناقات والطاقات العاطلة مما ينعكس في النهاية على زيادة في تكلفة الوحدة والمنتجة، وبالتالي ارتفاع سعرها.

وبذلك يساعد التضخم على حدوث تدهور في تدهور في كمية الصادرات من ناحية وزيادات الواردات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، والذي بدوره قد يضيف ضغوطا أخرى إلى الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد. فإذا لجأت الدولة على سبيل المثال إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد، فإنها تؤدي إلى أنه بدلا من تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، ويكون من نتيجته توجيه هذه القوة الشرائية الفائضة إلى الأسواق المحلية، الأمر الذي يساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية الموجودة به (نوة، 2014، الصفحات 46-47).

الفرع الثالث: العرض النقدي وأثره على الميزان التجاري:

1. تعريف الكتلة النقدية:

هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات. وتعرف الكتلة النقدية أيضا بأنها تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

2. أشكال الكتلة النقدية:

تأخذ الكتلة النقدية في الاقتصاد الأشكال التالية:

أ. **النقود القانونية:** وهي أوراق النقد والنقود المساعدة، وسميت بالقانونية لأن القانون يضع عليها صفة الشرعية ويعطيها صفة الإلزام في التداول والقدرة على تسوية الديون والإبراء منها، وهي تمثل قيمة السيولة، حيث يمكنها أن تتحول مباشرة إلى سلع وخدمات أو يحتفظ بها كما هي، وهي أيضا نقود نهائية أي لا تتحول إلى نقود أخرى وبالذات إلى ذهب.

ويأخذ هذا النوع من النقود الشكلين التاليين:

- أوراق النقد: هي غير قابلة للتحويل إلى ذهب وتستمد قيمتها من قدرتها الشرائية والبنك المركزي هو الذي يحتكر وظيفة إصدار أوراق النقد وهو الذي يشرف على تنظيم تداولها ولها وحدة قياس أو عملة معينة كالدينار الجزائري، المارك الألماني... إلخ. كما لا يمنع الاتفاق بين عدد من الدول على تداول عملة واحدة مشتركة كالعملة الأوروبية (الأورو) EURO على سبيل المثال.

- النقود المساعدة: وهي عبارة عن وحدات نقدية صغيرة تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي والغرض منها قاصر على تجزئة الوحدات الكبيرة لتسهيل عمليات الدفع البسيطة اليومية، وقد تكون في صورة ورقية أو في صورة معدنية (برونز، نحاس... إلخ) ويلاحظ ارتفاع قيمتها الاسمية عن قيمتها كسلعة، والنقود المساعدة تمثل حوالي 20% من النقود القانونية.

ب. **أشباه النقود:** وهي المبالغ النقدية المودعة في الحسابات البنكية الخاصة، وتفيد لفترة معينة تحدد وفق الاتفاق بين المودع والبنك، بحيث يتقاضى صاحب الوديعة فوائد ترتفع معدلاتها وفقا لطول المدة، أو بمعنى آخر هي عبارة عن توظيفات الأموال في حسابات بنكية بحيث يكون هناك اتفاق بين البنك وصاحب الوديعة عن المبلغ المودع والمدة، بحيث كلما زادت طول المدة زادت معها نسبة الفوائد. وتأتي أشباه النقود في الدرجة الأخيرة من السيولة، وسميت بشبه النقود لأنه لا يمكن تحويلها إلى نقود سائلة إلا بتوفر شرط حلول موعد استحقاقها، مثل الودائع على الدفتر في صناديق التوفير، الودائع على الدفتر في البنوك، السندات والحسابات ذات الأجل القصير (وعيل و حديوش، 2017، صفحة 318).

3. أثره على الميزان التجاري:

إن الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة أما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم و الفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول المصرف المركزي مشتريا للأوراق المالية، وزيادة عرض

النقود تعني زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد والشركات والمستثمرين، فعندما يزداد عرض النقود (السياسة النقدية التوسعية) فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها (وجود حالة تفاوت) سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة بالاستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل، وذلك سوف يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وذلك سوف يقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري، ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدولة وان هذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يأتي:

- إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجياً بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيرادات (كونها أصبحت أرخص نسبياً من بدائلها المحلية) وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري.
- إن الطلب على النقود لإغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لإغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتتخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل أثر السياسة النقدية التوسعية إجمالاً بالاقتصاد القومي وميزان المدفوعات.
- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني إن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات كما بينا ذلك سابقاً، هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية أما في حالة السياسة النقدية التقيدية (تقليص عرض النقود) فسوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى (سوسن كريم و عبد الحسين جليل، 2009، صفحة 11).

المطلب الثاني: أثر التحرير التجاري و تقلبات أسعار البترول علي ميزان التجاري:

الفرع الأول: التحرير التجاري وأثره على الميزان التجاري:

1. تعريف التحرير التجاري:

يعرف حسب المعهد العربي للتخطيط هو تلك السياسة التي تؤدي التخلي عن سياسة المنحازة ضد التصدير، واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة الي تحويل القيود الكمية الي تعريفات جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفات

الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الاجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد ، وسياسات تشجيع الصادرات، وسياسات سعر الصرف وسياسات ادارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين (بن عروس و تهتان، 2017، صفحة 240).

2. تطور التحرير التجاري الدولي:

إن أهم ما تميز به الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هو حدوث تغيرات وتطورات أدت إلى تشكيل نظام دولي جديد بكل ملامحه وأبعاده ومقوماته، بحيث أن هذا النظام خلف واقعا جديد تجسد على الخصوص في امتداد صور التعاون الدولي ومستوى المنافسة، ومن بين هذه التطورات ما يلي:

أ. مشروع مارشال: أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة في زعامة ما أطلق عليه العالم الحر، بإعلان وزير خارجيتها "جورج مارشال" في محاضرة بجامعة هارفارد في 5 يونيو 1947 مبادرة مهمة، وهي ما عرف فيما بعد باسم "مشروع مارشال" فطلب "مارشال" في محاضراته وضع برنامج خاص لمعاونة أوروبا اقتصاديا مبينا أهمية إعادة إحياء الاتحاد الأوروبي.

ولعل الأمر الأكثر أهمية في مشروع مارشال هو ما ترتب على تنفيذه من توجهات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية فعند خروج الدول الأوروبية من الحرب وفي ظل اقتصاديات الحرب كان من الممكن أن تتجه أوروبا عند إعادة البناء إلى الاستمرار في الأخذ بسياسات التقيد والرقابة التي عرفتھا طوال سنوات الحرب، ف جاء "مشروع مارشال" قائما على أساس العمل في الإسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود وبذلك ساهم في وضع أساس النظام الاقتصادي العالمي القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال.

ب. سقوط الاتحاد السوفييتي: مع سقوط الاتحاد السوفييتي سنة 1991 وانهار النظم الاشتراكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وسقوط جدار برلين 1989 وبعد نجاح حزب المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر "Marbaret thatvher" في الانتخابات، حيث قامت بإلغاء المبادئ الكينيزية المكونة من حزمة من التوجهات مثل المحافظة على نسبة العمالة العالية والحد من الإنفاق العام، وكان الأهم هو تفكك الاتحاد السوفييتي إلى دول مستقلة وتحول دول أوروبا الشرقية نحو تبني التحرير الاقتصادي، وذلك بتخلصها من التبعية الشيوعية والاشتراكية له، كما أدى تبني الصين تدريجيا لهذه السياسة الاقتصادية إلى إعطاء القدوة للدول النامية لأن تحذوا حذوها إلى أن انتصرت الرأسمالية الأمريكية بسبب ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية فقد أغراها هذا الوضع لنتجه نحو جعل

تجربتها في مجال التجارة وفتح الأسواق العالمية أمام السلع والخدمات الأمريكية تجربة رائدة تصلح لكل دولة ومجتمع، فأصبح لزاما على كل دولة أن تطبق النظرية الرأسمالية وأن تلغي حواجز انتقال السلع والخدمات وأن تطبق الديمقراطية والحريات العامة وانتشرت الآن في كل بقاع العالم تقريبا وأصبحت معظم الدول جزءا من نظام واحد متكامل للرأسمالية العالمية، كما ساهمت أوروبا الغربية في نشرها وبتد روسيا والصين قوة رأسمالية أي بتعبير آخر تربة خصبة لها.

ت. **الشركات المتعددة الجنسيات:** الشركات المتعددة الجنسيات أو عابرة القوميات هي شركات عالمية النشاط، والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المجالات بسبب ما تمتلكه من امكانيات تمويلية هائلة وتكنولوجيا عالية مكنتها من تعاضد دورها وقيامها باستثمارات دولية ضخمة وواسعة، ولتنوع انشطتها حتمت على الدول المستقطبة لها للخضوع لشروطها لما لها من القدرة في تحويل الانتاج والاستثمار من دولة إلى أخرى (بخاري و الأمين الشريفي، 2017، صفحة 274).

3. أثره على الميزان التجاري:

الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية، كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية.

في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، ففي حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية، ويغلب على وارداتها السلع الغذائية والمنتجات النهائية، وللسياسة التجارية عدة أدوات تستعمل لتحقيق الغاية منها، وتنقسم هذه الأدوات إلى أدوات أو وسائل كمية في نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، كما توجد وسائل تنظيمية كالمعاهدات والاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع، والحماية الإدارية.

للتجارة الخارجية دور إنمائي، حيث يمكن للدول النامية الاستفادة منها من خلال استيراد وسائل الإنتاج والمصانع وكل المستلزمات لإقامة المشاريع الاقتصادية، وأيضا بإمكانها الاستفادة عن طريق متحصلات الصادرات، حيث يساعد ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وإغناء خزينة الدولة من العملة الصعبة (طيوخ، 2013-2014، الصفحات 70-71).

الفرع الثاني: تقلبات أسعار البترول وأثره على الميزان التجاري:

1. نظرة عامة حول سوق البترول العالمية:

سوق البترول العالمية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية. وتستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

2. خصائص سوق النفط العالمية:

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص وهي:

أ. **سوق احتكار القلة:** يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

ب. **الاتجاه نحو التكامل الرأسي:** حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله وتكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

ت. **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

3. أنواع الأسواق البترولية:

تتمثل في سوقين مختلفين هما:

أ. **الأسواق الفورية:** إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات، وفي حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، وهذا ما يفسر تركزهم في مناطق جغرافية معينة، إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة فهي تمتاز بتعامل بترولي

مكثف، وينشط بها إضافة إلى المنتجين والمستهلكين نوعان من المتعاملين هم التجار والسماصرة اللذان يساهمان في سيولة السوق. أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى، فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة ما بين المتعاملين، يتم الدفع غالباً 30 يوماً بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتجات البترولية.

ب. **الأسواق الآجلة:** نظراً لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر البترول، ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون البتروليون سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، وهو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، وتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار التسيير الحسن للمخزون، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها، تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية وبكل شفافية، ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة والأسواق البترولية المالية الآجلة (عبد الكريم و عبد القادر، 2017، الصفحات 253-254).

4. أثره على الميزان التجاري:

تأثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري حيث "يتضح أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير في قيمة الواردات، حيث أن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات ومنه زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، ويحدث العكس عند انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والميزانية العامة للدولة على الميزان التجاري:

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري:

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تغطي الأعمال الدولية مساحة واسعة من الأنشطة والفعاليات، كالإنتاج والتخزين، والاستيراد والتصدير، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وكمصطلح، من الصعب وضع تعريف شامل له، فهناك تعريفات متعددة وردت في أدبيات الأعمال الدولية، فالمستثمر الأجنبي هو الذي يحمل جنسية الدولة التي يستثمر فيها، وهو أي شخص حقيقي أو اعتباري حتى وإن كان النشاط الذي يقوم به

ليس لأغراض الريج. فالموسوعة الاقتصادية تعرف الأجنبي أنه امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول مؤسسات إنتاجية أو مالية في دولة أخرى غير دولة المالك لهذه الأصول. وإن العمل الدولي هو أي نشاط تجاري يتعدى مدها وانتشاره الحدود الجغرافية لصانع أو تاجر خدمة أو سلعة، وأي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أية منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر، وأية معاملات بين أفراد أو منشآت من دول مختلفة.

2. أثره على الميزان التجاري:

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات. فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف «الأثر المباشر أو المبدئي». أما الثاني فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري «الصادرات والواردات» مع دول العالم. والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية والرسوم الإدارية «الأوتار ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم» وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف تغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة، مما يساعد على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالإرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج (محمد البطاينة، 2015، الصفحات 122-126).

الفرع الثاني: الميزانية العامة للدولة وأثرها على الميزان التجاري:

1. الميزانية العامة للدولة:

تعبر الميزانية العامة للدولة عن برنامج العمل المالي المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه، فهي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مقبلة، وبالتالي فهي خطة مالية سنوية تعرض على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. وهناك نظرة متباينة لها في التشريعات المختلفة للدول، حيث عرفها القانون الفرنسي بأنها: الصيغة التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواراداتها، ويؤذن بها ويقدرها البرلمان في قانون الميزانية، الذي يعبر عن

أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية، أما القانون البلجيكي فيعرفها بأنها: بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية، وعرفها قانون المحاسبة العمومية في لبنان بأنها: صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها عن السنة المقبلة وتوجز بموجبه الجباية والإنفاق.

وبهذا، فالميزانية العامة تعتبر جزءاً من برنامج أوسع، يعكس فيه مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وتستخدم الميزانية كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وتخضع الميزانية العامة في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ والتي من أهمها:

- أ. مبدأ السنوية: والذي يعني أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنتظمة كل عام، كما يعني أيضاً أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.
 - ب. مبدأ وحدة الميزانية: والذي يقصد به أن تسجل كافة النفقات والإيرادات العامة المتوقع تنفيذها للسنة القادمة في وثيقة واحدة، حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة، وعلى أثر الميزانية على الدخل الوطني ودورها في إعادة توزيعه.
 - ت. مبدأ شمولية الميزانية: أي أن تشمل ميزانية الدولة جميع نفقاتها، وجميع إيراداتها دون إخفا أو سهو، ودون إجراء خصم أو مقاصة بينهما.
 - ث. مبدأ توازن الميزانية: لقد أصبح مفهوم توازن الميزانية العامة لا ينصرف إلى مجرد توازن حسابي بين كم من النفقات وكم من الإيرادات، بل ينظر إليه بطريقة أعمق من خلال ما تمارسه الميزانية العامة بجانبها الإيرادات العامة والنفقات العامة، من آثار في النشاط الاقتصادي.
2. أثرها على الميزان التجاري:

ترتبط الميزانية العامة للدولة مع مؤشرات اقتصادية كثيرة، حيث تعتبر من المؤشرات القليلة التي لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال علاقتها بالميزان التجاري، فيمكن من خلال الميزانية العامة ومنه السياسة المالية التأثير على الميزان التجاري ومعالجة الإختلالات التي قد تطرأ عليه (سواء الفائض أو العجز).

فعلى صعيد العجز في الميزان التجاري يمكن للدولة إتباع سياسة مالية انكماشية متمثلة في رفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو كليهما، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تقليص النشاط الاقتصادي والذي سوف يمتد إلى الاقتصاد بفعل المضاعف.

ونتيجة لذلك فإن استهلاك السلع والخدمات، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والإنتاجية المستوردة سوف يتقلص هو الآخر، أضف إلى ذلك أن انخفاض مستوى الطلب الكلي في الدخل، سيؤدي إلى توجيه القدرة الإنتاجية نحو إنتاج السلع المصدرة، وهذا يعني تحسن في وضع الميزان التجاري من خلال استخدام السياسة المالية، أما في حالة الفائض فإن ما يحدث هو عكس ذلك تماما.

ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$S + T + M = I + G + X$$

حيث أن S = الادخار، T = الإيرادات الضريبية، I = الاستثمار، G = الإنفاق العام، X = الصادرات، M = الواردات.

ويحل المعادلة السابقة للحصول على صافي الصادرات، فإننا نحصل على:

$$(X - M) = (T - G) + (S - I)$$

يعبر الجانب الأيسر من المعادلة عن الميزان التجاري $(X - M)$ ، والجانب الأيمن من المعادلة إنما هو عبارة عن صافي المدخرات العامة $(T - G)$ مضافا إليها صافي المدخرات الخاصة $(S - I)$.

وبلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي (G) عن حصيله الضرائب (T) أي الإيرادات العامة سيؤدي إلى عجز الميزانية العامة للدولة، وحدث العكس في المعادلة سيؤدي إلى الفائض في كل من الميزان التجاري $(X - M)$ وصافي المدخرات العامة $(T - G)$.

وبإعادة ترتيب المعادلة يمكن الحصول على المعادلة التالية:

$$(T - G) = (X - M) - (S - I)$$

يتضح من المعادلة أن وضع الميزانية يتأثر بوضع الميزان التجاري، وكذلك الفرق بين الادخار والاستثمار للقطاع الخاص، وفي حالة غياب الدور الكبير للقطاع الخاص في الدول النامية بصفة عامة، فإن السياسة التجارية لها التأثير الكبير على الميزانية العامة للدولة، فعند تقييد حركة الواردات للداخل عن طريق رفع الرسوم الجمركية أو عن طريق قيود كمية على الواردات أو من خلال الرقابة على الصرف الأجنبي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهذا بدوره كفيل بتخفيض حجم الواردات من خلال انخفاض الطلب عليها، مما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري، ومن المتوقع أن يتجه الإنفاق العام على السلع المستوردة إلى

الانخفاض مع زيادة حصيلّة الإيرادات العامة، خاصة إذا تم تقييد الواردات عن طريق زيادة الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وضع الميزانية العامة للدولة (يحياوي، 2015، الصفحات 221-225).

خلاصة الفصل الأول:

يتأثر الميزان التجاري بعدة متغيرات اقتصادية التي من شأنها تحديد رصيده سواء كان ذلك بفائض أو بعجز، حيث يعد الميزان التجاري أحد أهم حسابات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحة اقتصاد البلد، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن ضعف في اقتصاد البلد.

ومن أجل الفهم الجيد لتأثير هذه العوامل الاقتصادية على الميزان التجاري في تحديد سلوكياته من رصيد موجب أو سالب، سوف نحاول التطرق في الفصل الثاني إلى دراسة قياسية لبعض المتغيرات الاقتصادية والتي لها أثر على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2017.

الفصل الثاني:

دراسة تحليل وقياس لمحددات

الميزان التجاري في الجزائر

تمهيد:

إن الجزائر كقطر من هذا العالم لم تبقى بمعزل عن التحولات التي يشهدها العالم التجاري الدولي، حيث احتلت التجارة الخارجية أهمية نسبية خاصة في النشاط الاقتصادي الجزائري، وانطلاقاً من فكرة كون أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من مبادلات تجارية سلع وخدمات ولما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على اقتصاد هذه الدول.

وفي إطار هذه المبادلات التجارية يعتبر الميزان التجاري المؤشر الهام لوضعية التجارة الخارجية داخل وخارج الدولة، حيث يعاني العديد من دول العالم والجزائر خاصة من عجز في الميزان التجاري لسنوات عديدة قبل وبعد تنفيذ برامج الهيكلية كتحرير التجارة الخارجية، ونتيجة لهذا الخلل في رصيد الميزان التجاري لا بد من تحديد المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر في تحديد رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

وبناءً على ذلك سنحاول في هذا الفصل توضيح مراحل تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم تحليل الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، لننتقل إلى دراسة قياسية لمحددات الميزان التجاري الجزائري باستعمال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر:

تقوم التجارة الخارجية في الجزائر بدور مهم للنشاطات وتوفيرها احتياجات البلاد من سلع والخدمات غير متوفرة عن طريق الاستيراد كما تقوم بتصريف فائض الانتاج المحلي عن طريق التصدير لذا تحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا أنها ساعدت الكثير من الدول على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية:

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

- تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيات ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم.
- إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فحتمًا سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره.
- هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية، أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.
- ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق: ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع وغير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع: ويشمل:

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة.
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
- ✓ الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- ✓ الهجرة الدولية، عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى (علالي، 2017، صفحة 362).

- يمكننا تعريف التجارة الخارجية هي وجود اتصال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة بحيث تصدر وتستورد الدول الفائض والعجز في منتجات من والي دول، حيث يوجد ما يسمى بصافي الصادرات أو فائض الميزان التجاري وذلك حينما تزداد الصادرات عن الواردات كما يوجد أيضا بما يسمى بصافي الاستيراد أو العجز في ميزان التجاري وذلك حينما تصبح الواردات أكبر من الصادرات.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يتم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن.
- ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخل فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتج من طرفهم قليل.
- تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكار مستمر.
- تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.
- تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات (علالي، 2017، صفحة 363).

المطلب الثاني: تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر قبل 1990:

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي انتهجت سياسة حمائية بعد الاستقلال بهدف بناء قاعدة صناعية وزيادة الاستثمارات والتقليل من البطالة، فقامت الجزائر بمراقبة ثم باحتكار التجارة الخارجية من أجل حماية المنتج الوطني والتحكم في الواردات والصادرات حسب استراتيجية التنمية المتبعة. ولكن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات أجبرتها على اجراء اصلاحات في سياسة تجارتها الخارجية وتحريرها. حيث مرت السياسة التجارية الجزائرية أثناء هذه المرحلة بانتهاج نمط الاقتصاد المخطط بمرحلتين:

تميزت المرحلة الأولى بالاكنتفاء بمراقبة التجارة الخارجية، وفي المرحلة الثانية تطورت السياسة إلى أسلوب الاحتكار، وفي كلتا المرحلتين استعملت أدوات السياسة التجارية الحمائية.

الفرع الأول: السياسة التجارية المطبقة في فترة الرقابة على التجارة الخارجية:

اعتمدت الجزائر في الفترة الرقابة على التجارة الخارجية الممتدة من 1963 - 1970 في سياستها التجارية على مجموعة من الأدوات الحمائية تمثلت في:

- في سنة 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريف جمركية، حيث ميزت بين رسوم جمركية حسب تصنيف المنتجات، حيث تم تحديد تعريف 10% لسلع التجهيزات والمواد الأولية، وتعريف في حدود 5 إلى 20% للمنتجات نصف المصنعة، وتعريف من 15 إلى 20% للمنتجات تامة الصنع، ورسوم جمركية حسب مصدرها الجغرافي حيث فرضت تعريف منخفضة خاصة بفرنسا حتى تستفيد من القرض الفرنسي الممنوح آنذاك، تعريف جمركية مشتركة خاصة بالدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية، وتعريف جمركية عادية لبقية دول العالم.

- أما التعريف الجمركية لسنة 1968 تميزت بتعريف جمركية تفضليه حسب المناطق الجغرافية خضعت لها المنتجات التي يكون منشؤها الإتحاد الأوربي بما في ذلك فرنسا، وتعريف جمركية حسب أصناف السلع المستوردة، إعفاء شبه تام على وسائل التجهيز، المواد الخام معفاة، المواد شبه الخام نسب منخفضة بالنسبة للمواد الأساسية، ونسب مرتفعة بالنسبة للمواد التي يمكن الحصول عليها من طرف الشركات الوطنية، كما فرض معدل منخفض على السلع الضرورية، والسلع الضرورية من الدرجة الثانية، في حين تخضع السلع الكمالية لمعدل الحظر 100 - 150%.

- تم تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 188/63 بتاريخ ماي 1963 المتضمن لتقييد الواردات، يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من

السلع المرغوب في استيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر.

وكان الهدف من إجراء الرقابة على التجارة الخارجية هو:

✓ إعادة توجيه الواردات.

✓ كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.

✓ حماية الإنتاج الوطني، وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة (بونوة و

نوري، 2018، صفحة 124).

الفرع الثاني: السياسة التجارية المطبقة في فترة احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

في الفترة 1970 إلى غاية 1989 لجأت الجزائر إلى احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والغاية من ذلك هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي، والذي فصح عنه المخطط الرباعي الأول 1971 - 1973.

ابتداء من 1971 تم إقرار مجموعة من السياسات تنص على احتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية كل واحدة حسب المنتج الذي تخصص فيه، حيث كانت 80% من الواردات تحت احتكار المؤسسات العمومية.

وفي بداية سنة 1978 تم إقصاء كل الخواص في مجال التصدير، وتم حظر الاستيراد من قبل الخواص تحت أي ظرف، وحل كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون، وتم حضر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية، وخضعت معدلات التعريف الجمركية إلى تعديلين تعديل سنة 1973، وتعديل آخر سنة 1986:

1. تعديلات التعريف الجمركية لسنة 1973:

- تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية، لتصبح التعريف الجمركية لسنة 1973 تتمثل في تعريف القانون العام والتي تطبق على منتجات الدول المانحة للجزائر شرط الدول الأولى بالرعايا، وتعريف خاصة تطبق على الدول التي لها مع الجزائر أفضليات تجارية متبادلة سيما دول المغرب العربي.

- كما تم تغيير معدلات الرسوم الجمركية، حيث فرضت على السلع الكمالية معدلات مرتفعة قدرت بين 40%، 70%، 100%، والسلع الوسطية معدلات منخفضة 10%، معدل العادي 25%، ومرتفع

- 40%، أما سلع التجهيز والمنتجات الصيدلانية فتمتع بالإعفاء للبعض منها، وبرسوم جمركية جد منخفضة بمعدل 3% (بونوة و نوري، 2018، صفحة 125).
- ولضمان تغطية عجز السوق المحلي من المواد الأولية تم إعفاء هذه الأخيرة من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الاستيراد سنة 1975.
- 2. تعديلات التعريف الجمركية لسنة 1986:**
- تضمنت التعريف الجمركية لسنة 1986 أكبر عدد من المعدلات 19 معدلا، وأعلى النسب المفروضة عند الاستيراد 100%، و120%، وهذا منذ إنشاء أول تعريف جمركية 1963، فمعدلات التعريف الجمركية الجزائرية عرفت تطورا تصاعديا.
- إن الهدف من التعريف الجمركية لسنة 1986 الحصول على موارد مالية غير النفطية لتغطية عجز الميزانية بعد انخفاض المعتبر للجباية البترولية، حيث 28% من الواردات الإجمالية لسنة 1986 معفاة من الحقوق الجمركية، و31% منها خضعت لمعدل 3%، و40% من الواردات خضعت لمعدلات ما بين 5% - 45% (بونوة و نوري، 2018، صفحة 125).

المطلب الثالث: تطور سياسة التجارة الخارجية في الجزائر بعد 1990:

بعد صدمة البترول لسنة 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، وأهم ما ميز هذا الإصلاح أنه كان مرحلي.

فالمرحلة الأولى كانت عبارة تحرير تدريجي، والمرحلة الثانية تحرير خالي من القيود، وتزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.

الفرع الأول: السياسة التجارية المطبقة في فترة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية:

تعتبر الفترة 1990-1994 مرحلة تحرير تدريجي، في 1990 تم استبدال البرنامج العام للتجارة الخارجية والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة، وتعويبها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، والتي تتعامل مع المصدرين والمستوردين من القطاعين العام والخاص وفقا لقواعد السوق من خلال السماح للخوادم بالاستيراد دون تأشيرة احتكار ليتم إلغاء احتكار لدولة للتجارة الخارجية في 1991، وأعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية (بونوة و نوري، 2018، صفحة 126).

- كما قامت الجزائر بإجراء تعديلات في أدوات السياسة التجارية بشكل تدريجي، على النحو التالي:
- إجراء تغييرات على مستوى معدلات الرسوم الجمركية، وهذا ما نص عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60%.
 - فرض معدلات ضعيفة من 0% إلى 7% على الواردات من المواد الأولية، ومعدلات متوسطة تتراوح بين 15% و 25% على المنتجات النصف مصنعة، وأخيرا تعريف جمركية تتراوح بين 40% و 60% على المنتجات تامة الصنع.
 - ركزت هذه الفترة تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير، وذلك ابتداء من سنة 1992.
 - كما تم إحداث تعديلات على نظام سعر الصرف، حيث عرفت العملة الوطنية تخفيضا صريحا أمام الدولار الأمريكي قدر ب 22% سنة 1991، ثم 40.14% سنة 1994، ثم أنتقل سعر الصرف الدولار الأمريكي من 4.963 إلى 17.776 دينار جزائري، إن الهدف الرئيسي لعملية تخفيض الدينار هو استعادة التوازن الخارجي، ومن ثم تحقيق تنافسية أكثر للاقتصاد الوطني.
- كان الهدف من هذه التعديلات خلال هذه المرحلة هو:
- ✓ إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة.
 - ✓ العمل على توطيد العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي.
 - ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي.
 - ✓ تراجع الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، على أن تعمل المؤسسات العمومية والخاصة على ترقية النمو الاقتصادي بالتركيز خاصة تنويع الصادرات خارج المحروقات.
 - ✓ الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية مع العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار (بونوة و نوري، 2018، صفحة 127).

الفرع الثاني: السياسة التجارية المطبقة في فترة تحرير للتجارة الخارجية:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعقدة 1994 - 1998، وفي إطار الانفتاح التجاري والاندماج الجهوي حدث تحرير كلي للتجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على السياسات التجارية التالية:

عرفت المنظومة الجمركية تعديلا من خلال تخفيف أسلوب الحماية الجمركية في الفترة الممتدة 1994 إلى 2006، وجعل هذه المنظومة تعمل وفقا للمعايير الجمركية الدولية، وذلك حسب قوانين المالية التالية:

تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاثة مواد فقط، والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، وفي ظل قانون المالية لسنة 1996، تم تعويض نسب الرسوم الجمركية بنسب أقل من سنة 1995، وأصبحت ستة معدلات حسب معدلات حسب قانون المالية لسنة 1997.

أما بالنسبة للضريبة الجمركية لسنة 1999 فقد جاء قانون المالية لسنة 1998 بالاستغناء عن معدل 3%. الملاحظ لقانون المالية لسنة 2000 نجده أستخدم نفس المعدلات لسنة 1997، حيث الضريبة الجمركية 15% فرضت على تدعيم الاستثمارات في منتجات التجهيزات الصناعية والتي تستورد بغرض تركيبها داخل الوطن، و5% على المنتج الصناعي غير تامة الصنع، وفي ظل قانون المالية التكميلي لسنة 2001، تم تخفيض التعريف الجمركية من 45% إلى 40%، كما تضمن هذا القانون تطبيق الحماية على مجموعة من المنتجات حيث تم تخفيض معدلات الضريبة بشكل تدريجي إلى أن وصل 12% مع حلول سنة 2006، كما تأسس بموجب قانون المالية لسنة 1996 صندوق دعم الصادرات، حيث خصصت موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية (بونوة و نوري، 2018، صفحة 127).

كما يظهر الجدول رقم 02 تطور معدلات الرسوم الجمركية:

الجدول رقم 02: تطورات معدلات الرسوم الجمركية في الجزائر خلال الفترة 1992-2002.

السنوات	نسبة التعريف الجمركية المطبقة						عدد المعدلات
1992	3%	7%	15%	25%	40%	60%	6%
1996	3%	7%	15%	25%	40%	50%	6%
1997	-	5%	15%	25%	45%	-	4%
1998	3%	-	15%	25%	45%	-	4%
1999	-	5%	15%	25%	45%	-	4%
2000	-	5%	15%	25%	45%	-	4%
2001	-	5%	15%	25%	40%	-	4%
2002	-	5%	15%	30%	-	-	3%

المصدر: سمية بونوة، منير نوري، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مجلد 14(2)، الجزائر، 2018، (123-136)، ص 136.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017):

سنحاول في هذا المبحث تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري من خلال توضيح واقع الصادرات وتطور الواردات والتوزيع السلعي والجغرافي لهما ونسبة تغطية الصادرات للواردات وفقا لما مرت به السياسة التجارية في الجزائر من مراحل وصولا إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى إبراز نسبة كل من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في نشاط الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تطور الصادرات في الجزائر:

سنتناول في هذا العنصر تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2017) من خلال مايلي:

الفرع الأول: تحليل تطور قيمة الصادرات:

سنبين من خلال الجدول والمنحنى البياني التاليين تحليل تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (1980 - 2017) وذلك كما يلي:

الجدول رقم 03: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017).

الوحدة: دولار أمريكي.

السنة	قيمة الصادرات	السنة	قيمة الصادرات
1980	29436655692,4816	1999	56735490686,6006
1981	29524965342,6095	2000	60366562090,5431
1982	32536510917,1396	2001	58797031476,1889
1983	34553775954,6583	2002	62030868207,3793
1984	36523341369,0056	2003	66683183322,9328
1985	37472947350,0013	2004	68817045189,2667
1986	37360529659,6519	2005	72877250855,4334
1987	39602159035,1299	2006	71346828587,4695
1988	39760567120,4208	2007	70633360301,5948
1989	42941413347,1861	2008	68938159654,356
1990	44401421498,9644	2009	61975405529,2663
1991	44001812146,6903	2010	61975405529,2663

60302069579,9761	2011	45717879162,7396	1992
58010590935,937	2012	44849242599,9677	1993
54703987252,5886	2013	43324367297,867	1994
54813395227,0938	2014	46053801196,522	1995
55142275598,4563	2015	49507837150,7367	1996
59939653575,522	2016	52626832693,1451	1997
56762851936,0193	2017	53521485291,5212	1998

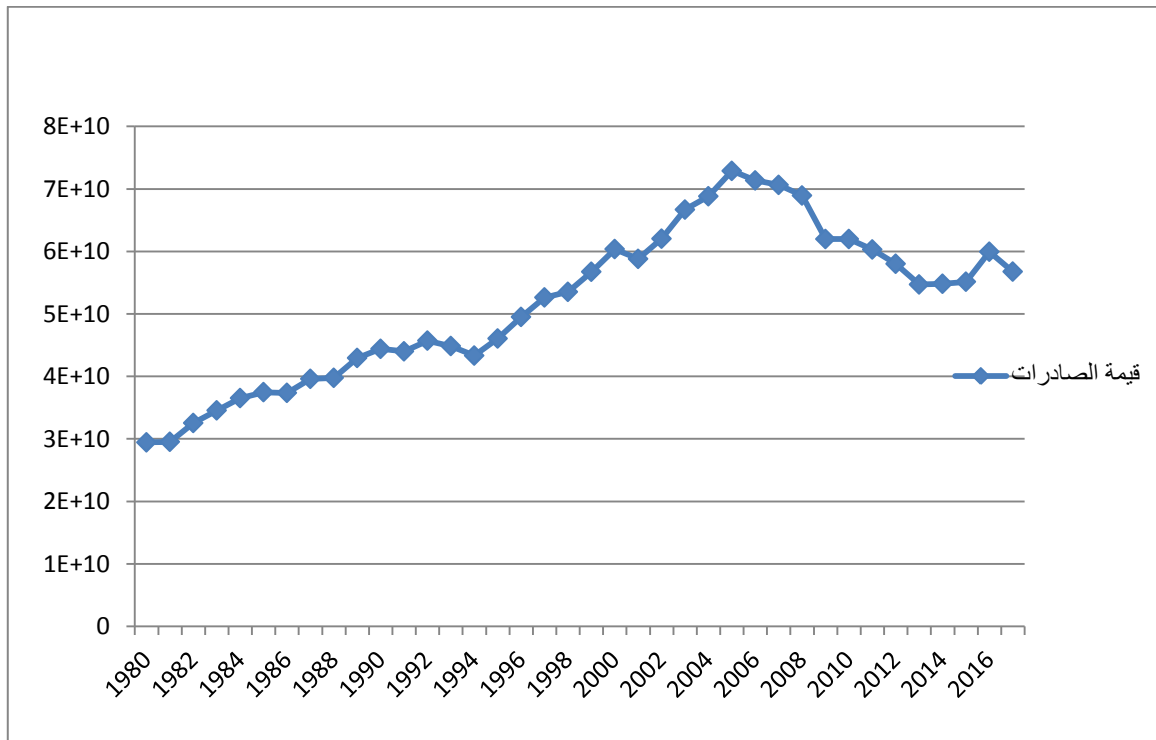
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الجزائر (الدولي، 1980-2017)

Source : <https://data.albankaldawli.org/> Date21/03/2020 Heure14 :20

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة الصادرات لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبا في حصيلتها من فترة إلى أخرى وهذا ما يبينه المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 03: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017).

الوحدة: دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 02 باستخدام Excel.

من خلال تحليلنا لقيم الجدول رقم 03 والشكل رقم 03 السابقين نلاحظ أن منحى قيم الصادرات الجزائرية عرف وتيرة تصاعدية متذبذبة خلال فترة الدراسة وسبب ذلك راجع إلى اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات وبالتالي فإن تذبذب أسعار هذه الأخيرة يؤدي إلى تذبذب قيمة الصادرات.

حيث سجلت أدنى قيمة له سنة 1980 بمقدار 29436 مليون دولار وأعلى قيمة مسجلة للصادرات سنة 2005 بما يقارب 72877 مليون دولار، وخلال سنة 1986 تتراجع قيمة الصادرات وذلك نتيجة تراجع أسعار البترول حيث سجلت قيمة 37360 مليون دولار مقارنة بسنة 1985 والمقدرة بـ 37472 مليون دولار أي نسبة تراجع 0,29%.

لقد عرفت الفترة 1990 - 1998 تذبذب مستمر في حصيلة قيمة الصادرات، حيث سجلت سنة 1990 ما قيمته 44001 مليون دولار وذلك راجع إلى حرب الخليج وارتفاع أسعار البترول، كما سجلت سنة 1994 انخفاض في حصيلة قيمة الصادرات بنسبة 3,4% مقارنة بسنة 1993 وذلك راجع لأزمة انخفاض أسعار البترول ليعود الارتفاع خلال السنوات 1995، 1996، 1997 بينما سجلت سنة 1998 ما قيمته 53521 مليون دولار أي ما يعادل نسبة نمو 20,54% مقارنة بسنة 1990.

أما الفترة ما بين 1999 - 2005 فقد شهدت قيم مرتفعة للصادرات وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول وعن زيادة الطلب العالمي على الطاقة لتسجل أعلى قيمة للصادرات خلال فترة الدراسة 2005 بما قيمته 72877 مليون دولار.

لتعود قيمة الصادرات للانخفاض في الفترة 2005 - 2017 بشكل تنازلي وذلك راجع لتقلبات أسعار البترول وتراجع الطلب العالمي على الطاقة وضعف حصيلة قيمة الصادرات خارج المحروقات لتسجل سنة 2013 ما قيمته 54703 مليون دولار.

الفرع الثاني: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:

1. التركيب السلعي للصادرات:

يتضح من خلال الجدول رقم 04 أدناه التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980-2017

الجدول رقم 04: التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

إجمالي صادرات	سلع غير مذكورة في مكان آخر	السلع الاستهلاكية	معدات النقل وقطع الغيار	الآلات والسلع التجهيزية	الوقود ومواد التشحيم	التموين الصناعي	المواد الغذائية	سنة/سلع
52648	0	20	1	5	51715	476	431	1980
%100	0	0,03	0,001	0,009	98,22	0,90	0,81	
62837	0	11	5	6	61677	619	519	1981
%100	0	0,017	0,007	0,009	98,15	0,98	0,82	
60478	0	3	2	4	59391	754	324	1982
%100	0	0,004	0,003	0,006	98,20	1,24	0,53	
60722	0	17	0	1	59824	702	178	1983
%100	0	0,02	0	0,001	98,52	1,15	0,29	
63758	0	13	1	8	62297	1204	235	1984
%100	0	0,02	0,001	0,01	97,70	1,88	0,36	
64564	0	12	92	17	63299	863	281	1985
%100	0	0,018	0,14	0,02	98,04	1,33	0,43	
34935	0	26	6	16	34003	761	123	1986
%100	0	0,07	0,017	0,04	97,33	2,17	0,35	
41736	0	41	60	61	40700	729	145	1987
%100	0	0,09	0,14	0,14	97,51	1,74	0,34	
45421	0	92	146	609	42934	1462	178	1988
%100	0	0,20	0,32	1,34	94,52	3,21	0,39	
71937	0	154	371	510	68927	1711	264	1989
%100	0	0,21	0,51	0,70	95,81	2,37	0,36	
122279	172	187	107	547	118600	2216	450	1990
%100	0,14	0,15	0,08	0,44	97	1,81	0,36	
233589	1	403	124	1227	226800	4077	957	1991
%100	0	0,17	0,05	0,52	97,09	1,74	0,40	
249010	0	388	182	1727	237545	7425	1743	1992
%100	0	0,15	0,07	0,69	95,39	2,98	0,69	
239552	1	695	38	356	228120	8077	2265	

%100	0	0,29	0,015	0,14	95,22	3,37	0,94	
324338	0	520	72	434	311362	10791	1159	1994
%100	0	0,16	0,02	0,13	96	3,32	0,35	
498451	0	568	84	1616	473064	17886	5233	1995
%100	0	0,11	0,01	0,32	94,90	3,58	1,04	
740811	0	2593	222	2371	682139	44226	9260	1996
%100	0	0,35	0,02	0,32	92,08	5,96	1,24	
791767,5	0	554,2	791,8	475,1	762709,6	25257,4	1979,4	1997
%100	0	0,06	0,10	0,06	96,32	3,19	0,24	
588875,6	0	765,5	235,6	883,3	566616,1	18372,9	2002,2	1998
%100	0	0,12	0,04	0,14	96,21	3,11	0,34	
840516,5	0	924,6	1681	2941,8	811266,5	21685,3	2017,2	1999
%100	0	0,11	0,19	0,34	96,51	2,57	0,23	
1657215,6	0	165,7	1160,1	2983	1611973,6	38281,7	2651,5	2000
%100	0	0,009	0,07	0,18	97,26	2,31	0,15	
1480335,8	0	296,1	1924,4	2664,6	1428968,1	44262	2220,5	2001
%100	0	0,02	0,12	0,17	96,52	2,98	0,14	
1501191,9	0	1745	1812,8	3445,2	1441871,6	48984,9	3332,5	2002
%100	0	0,11	0,12	0,22	96,04	3,26	0,22	
1902053,5	0	2226	923,4	1247,2	1850067,7	44030,2	3559,2	2003
%100	0	0,11	0,04	0,06	97,26	2,31	0,18	
2337447,8	0	782,4	2739,9	1210,5	2286309,3	41111,2	5294,6	2004
%100	0	0,03	0,11	0,05	97,81	1,75	0,22	
3421548,3	0	515,2	1390,3	1774,5	3355000	57840,5	5027,7	2005
%100	0	0,01	0,04	0,05	98,05	1,69	0,14	
3979000,9	0	839,3	2261,8	1246,3	3895736,2	72747,3	6168	2006
%100	0	0,02	0,05	0,03	97,90	1,82	0,15	
4214163,1	0	1083,7	1894,2	761,4	4121790,4	82220,2	6413,2	2007
%100	0	0,02	0,04	0,01	97,80	1,95	0,15	
5095019,7	0	35946,4	1889,2	1575,8	4970025,1	78125,4	7457,9	2008
%100	0	0,70	0,03	0,03	97,54	1,53	0,14	
3347636,0	0	1025,1	1547,6	1582,5	3270227,5	64788,5	8464,8	2009
%100	0	0,03	0,04	0,04	97,68	1,93	0,25	
4333587,4	0	785,7	987,8	1481,6	4220106,0	86219,4	24006,9	

%100	0	0,01	0,02	0,03	97,38	1,98	0,55	
5374131,3	0	782,1	1207,5	994	5233836,8	121265,7	26045,3	2011
%100	0	0,01	0,02	0,01	97,38	2,25	0,48	
5687369,4	0	639,9	1027,8	1490,2	5527736,5	131997,1	24477,9	2012
%100	0	0,011	0,018	0,02	97,19	2,32	0,43	
5217099,8	0	817,6	1108,8	1106,7	5057546,9	124219	32300,7	2013
%100	0	0,01	0,02	0,02	96,94	2,38	0,61	
4917598,2	0	499,2	251,1	856	4709622,4	180190,3	26179,0	2014
%100	0	0,01	0,005	0,017	95,77	3,66	0,53	
3537186,7	0,2	651,1	1103,5	733,7	3339435,1	171539,9	23723,3	2015
%100	0	0,01	0,03	0,02	94,40	4,84	0,67	
3277716,4	87,8	3417,5	177,1	1444,4	3080035,2	156436,4	36118	2016
%100	0,002	0,10	0,005	0,04	93,96	4,77	1,10	
3928295,6	2,7	5994,9	2338,7	1319	3714143,9	165511,9	38984,6	2017
%100	0	0,15	0,05	0,033	94,54	4,21	0,99	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (للإحصائيات، 1980-2017).

Source : <http://www.ons.dz/> Date23/03/2020 Heure19:31

من خلال الجدول رقم 04 يتبين لنا أن التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980 - 2017 يتحدد في المجموعات التالية:

أ. الوقود و مواد التشحيم: تحتل هذه المجموعة المرتبة الأولى بنسبة 96,63% خلال الفترة 1980 - 2017، ونلاحظ هيمنة هذه السلعة والمتمثلة في صادرات البترول ومشتقاته على باقي صادرات السلع الأخرى حيث انتقلت من 51715 مليون دينار سنة 1980 إلى 3714143,9 مليون دينار سنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع أسعار البترول في حين سجلت صادرات مواد الطاقوية أعلى قيمة لها سنة 2012 وما قيمتها 5527736,5 مليون دينار بنسبة 97,19% من إجمالي الصادرات، وأدنى قيمة مسجلة لها سنة 1980 ما قيمته 51715 مليون دينار بنسبة 98,22% من إجمالي الصادرات.

ب. التموين الصناعي: ويحتل المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات الجزائرية حيث تعتبر السلعة الأولى من الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2,53% خلال الفترة 1980 - 2017، حيث عرفت هذه المجموعة انتعاشا مستمرا بحيث انتقلت من 476 مليون دينار سنة 1980 بنسبة 0,9% إلى 165511,9 مليون

دينار سنة 2017 بنسبة 4,24% سجلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2015 بما قيمته 171539,9 مليون دينار 4,84% من إجمالي الصادرات.

ت. أما المواد الغذائية تحتل المرتبة الثالثة من إجمالي الصادرات والثانية من السلع المصدرة خارج المحروقات بنسبة 0,46% خلال الفترة 1980 - 2017، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 1986 بقيمة 123 مليون دينار بنسبة 0,35% مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2017 بقيمة 38984,6 مليون دينار بنسبة 0,99% من إجمالي الصادرات وذلك راجع إلى برامج تنمية الصادرات خارج المحروقات.

ث. أما الآلات و السلع التجهيز تحتل المرتبة الرابعة من حيث الصادرات بنسبة 0,16% خلال الفترة 1980 - 2017، حيث انتقلت بقيمة 5 مليون دينار سنة 1980 إلى 1319 مليون دينار سنة 2017 مسجلة أعلى قيمة لها سنة 1999 بقيمة 29418 مليون دينار بنسبة 0,34% من إجمالي الصادرات.

ج. لتأتي في الأخير مجموعة السلع الضعيفة من حيث قيمة صادراتها منها سلع استهلاكية ومعدات النقل وقطع الغيار والسلع غير المذكورة في مكان آخر بنسبة 0,09% و 0,06% و 0,003% على التوالي خلال الفترة الممتدة 1980 إلى 2017.

فالملاحظ من خلال الجدول أن صادرات السلع خارج المحروقات في تزايد مستمر على عكس صادرات المحروقات التي تشهد حالة عدم استقرار وتذبذب مستمر خلال فترة الدراسة وذلك راجع نقص الطلب العالمي على الطاقة زيادة على ذلك تقلبات أسعار البترول.

2. التوزيع الجغرافي للصادرات:

يتضح من خلال الجدول أدناه رقم 05 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980 إلى 2017.

حيث يتبين لنا أن دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية تمثلان أهم منفذ للصادرات الجزائرية وذلك بنسبة 60,60% و 21,56% على التوالي من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1980 - 2017 وتتصدر هذه الدول على التوالي إيطاليا وفرنسا والو.م. الأمريكية، أما المواد الأساسية المصدرة إلى هذه الدول تتمثل أساسا في النفط ومشتقاته.

سجلت أعلى نسبة للصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي سنة 1992 بنسبة 72,81% أما أدنى نسبة مسجلة سنة 1980 بـ 42,41%، أما بالنسبة لدول شمال أمريكا فقد سجلت أعلى نسبة سنة 1980 بـ

46,17% ما قيمته 24310 مليون دينار من إجمالي الصادرات، وأدنى نسبة مسجلة سنة 2015 بـ 8,20% ما قيمته 290049,3 مليون دينار من إجمالي الصادرات.

أ. يرجع السبب في ارتفاع نسبة الصادرات إلى دول الإتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية إلى التواجد الجغرافي الأقرب، ذلك أن قرب أوروبا (كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا) سمح بإقامة علاقات تجارية في ظروف حسنة، أما السبب الثاني يعود إلى لاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تربط الجزائر مع هذه الدول بينما درجة استيعاب الاقاليم الأخرى العالمية لم يتجاوز نسبة 7% خلال الفترة 1980 - 2017 من إجمالي الصادرات.

ب. بينما الدول العربية والدول المغاربية لم يتجاوز نسبة 2% للفترة 1980 - 2017 من إجمالي الصادرات، رغم سلسلة الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف التي أبرمتها الجزائر مع هذه الدول من جهة وللقرب الجغرافي والقواسم المشتركة التي تجمع هذه البلدان من جهة أخرى، وسبب ذلك يرجع إلى عدة عوامل تتمثل في تشابه المنتجات المصدرة، والحواجز الجمركية القائمة خاصة دول المغرب العربي، لقد عرفت الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة من 1980 إلى 2017 حيث انتقلت من 85 مليون دينار بنسبة 0,16% سنة 1980 إلى 86422,5 مليون دينار بنسبة 2,2% سنة 2017 من إجمالي الصادرات وذلك راجع إلى جهود تطوير التجارة البينية بين هذه الدول، بينما عرفت الصادرات الجزائرية إلى بلدان المغرب العربي انعداما خلال سنوات 1980 إلى سنة 1990 قبل تحرير التجارة الخارجية، حيث سجلت مع بداية التحرير التجاري سنة 1991 ما قيمته 3740,8 مليون دينار بنسبة 1,6% من إجمالي الصادرات لتبلغ ما قيمته 141418,6 مليون دينار بنسبة 3,6% سنة 2017 من إجمالي الصادرات وجاء هذا نتيجة تطوير المبدلات التجارية في إطار إتحاد المغاربي العربي، أما الصادرات الجزائرية إلى دول آسيا فنسبها تبقى متدنية، حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2017 بما قيمته 47261,9 مليون دينار بنسبة 1,12% من إجمالي الصادرات.

ت. ثم تأتي الدول الأوروبية الأخرى في المرتبة الثالثة لتسجل نسبة 6,56% خلال الفترة 1980 - 2017 وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2001 بما قيمته 315105,7 مليون دينار بنسبة 5,86% من إجمالي الصادرات.

ث. لتأتي أمريكا اللاتينية في المرتبة الرابعة مسجلة نسبة 4,29% خلال الفترة 1980 - 2017 من إجمالي الصادرات حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 بما قيمته 335554,7 مليون دينار بنسبة 5,9% من إجمالي الصادرات.

ج. أما صادرات الجزائر إلى دول إفريقيا ودول باقي العالم تتنيل وجهة صادرات الجزائرية مسجلة نسبة 0,32% و 0,09% على التوالي خلال فترة الدراسة.

وهنا يمكن القول أن هيكل توزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز على الشركاء التقليديين للجزائر والمتمثلين في دول الاتحاد الاوروبي وعلي رأسهم فرنسا وايطاليا بالإضافة الي الولايات م الامريكية.

الجدول رقم 05: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنة	الاتحاد الاوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	دول أفريقيا	دول آسيا	باقي دول العالم	إجمالي الصادرات
1980	22329	2 540	24 310	752		85	582	2 050	/	52 648
	42,41	4,82	46,17	1,43	0,00	0,16	1,11	3,89	0,00	100%
1981	32006	4 373	19 695	1 379		39	755	4 590	/	62 837
	50,93	6,96	31,34	2,19	0,00	0,06	1,20	7,30	0,00	100%
1982	40883	5 262	10 160	907		242	726	2 298	/	60 478
	67,60	8,70	16,80	1,50	0,00	0,40	1,20	3,80	0,00	100%
1983	36797	6 315	14 209	729		486	911	1 275	/	60 722
	60,60	10,40	23,40	1,20	0,00	0,80	1,50	2,10	0,00	100%
1984	42345	5 148	14 314	460		480	419	592	/	63 758
	66,42	8,07	22,45	0,72	0,00	0,75	0,66	0,93	0,00	100%
1985	47593	6 391	7 736	1 072		698	321	753	/	64 564
	73,71	9,90	11,98	1,66	0,00	1,08	0,50	1,17	0,00	100%
1986	24224	3 135	6 083	621		274	48	550	/	34 935
	69,34	8,97	17,41	1,78	0,00	0,78	0,14	1,57	0,00	100%
1987	27538	3 865	8 104	784		699	36	710	/	41 736
	65,98	9,26	19,42	1,88	0,00	1,67	0,09	1,70	0,00	100%

45 421	/	1 635	46	1 136		681	8 539	4 678	28706	1988
100%	0,00	3,60	0,10	2,50	0,00	1,50	18,80	10,30	63,20	
71 937	34	1 442	33	1 333		1 460	17 262	7 705	42668	1989
100%	0,05	2,00	0,05	1,85	0,00	2,03	24,00	10,71	59,31	
122 279	46	1 958	54	3 152		2 511	23 918	16 452	74188	1990
100%	0,04	1,60	0,04	2,58	0,00	2,05	19,56	13,45	60,67	
233 589,5	0,0	3 722,0	341,9	642,6	3 740,8	5 551,1	40 373,3	12 556,1	166 661,6	1991
100%	0,00	1,59	0,15	0,28	1,60	2,38	17,28	5,38	71,35	
249 009,8	0,1	5 641,0	266,9	47,8	5 226,2	8 650,5	35 474,9	12 407,7	181 294,7	1992
100%	0,00	2,27	0,11	0,02	2,10	3,47	14,25	4,98	72,81	
239 551,7	0,0	6 962,5	277,7	366,0	3 954,8	12 333,8	41 916,8	8 598,9	165 141,2	1993
100%	0,00	2,91	0,12	0,15	1,65	5,15	17,50	3,59	68,94	
324 338,7	0,0	7 283,1	633,1	259,0	8 939,5	8 607,0	58 089,0	14 641,7	225 886,3	1994
100%	0,00	2,25	0,20	0,08	2,76	2,65	17,91	4,51	69,65	
498 450,8	0,0	13 273,9	907,2	902,1	11 255,0	14 136,1	94 586,1	39 831,2	323 559,3	1995
100%	0,00	2,66	0,18	0,18	2,26	2,84	18,98	7,99	64,91	
740 810,9	9,9	14 688,8	742,1	865,6	13 997,2	40 993,8	140 563,8	84 518,7	444 431,1	1996
100%	0,00	1,98	0,10	0,12	1,89	5,53	18,97	11,41	59,99	
791 767,5	3,1	16 887,8	953,0	1 002,7	11 896,4	49 536,5	153 409,7	55 611,0	502 467,4	1997
100%	0,00	2,13	0,12	0,13	1,50	6,26	19,38	7,02	63,46	
588 875,6	0	5 299,9	0	1 177,8	7 655,4	43 576,8	112 475,2	42 399,0	376 291,5	1998

100%	0,00	0,90	0,00	0,20	1,30	7,40	19,10	7,20	63,90	
840 516,6	672,4	15 129,3	2 269,4	4 538,8	11 515,1	75 058,1	144 905,0	48 918,1	537 510,3	1999
100%	0,08	1,80	0,27	0,54	1,37	8,93	17,24	5,82	63,95	
1 657 215,6	0	18 395,1	3 148,7	4 308,8	19 223,7	135 063,1	316 362,5	124 125,4	1 036 588,4	2000
100%	0,00	1,11	0,19	0,26	1,16	8,15	19,09	7,49	62,55	
1 480 335,8	1 776,4	44 410,1	1 036,2	25 165,7	21 464,9	94 001,3	263 499,8	85 119,3	943 862,1	2001
100%	0,12	3,00	0,07	1,70	1,45	6,35	17,80	5,75	63,76	
1 501 191,9	2 281,0	39 671,5	4 251,7	20 775,4	19 770,0	80 060,9	288 588,6	86 399,5	959 393,3	2002
100%	0,15	2,64	0,28	1,38	1,32	5,33	19,22	5,76	63,91	
1 902 053,5	22,4	48 061,7	997,4	27 541,8	20 148,4	100 695,7	486 361,2	96 090,0	1 122 134,9	2003
100%	0,00	2,53	0,05	1,45	1,06	5,29	25,57	5,05	59,00	
2 337 447,8	1 723,7	63 705,2	2 333,9	37 415,6	32 097,3	149 791,2	660 105,6	111 691,4	1 278 583,8	2004
100%	0,07	2,73	0,10	1,60	1,37	6,41	28,24	4,78	54,70	
3 421 548,3	3 012,2	90 978,2	3 674,5	46 170,2	31 071,6	238 388,5	956 528,8	148 147,3	1 903 577,0	2005
100%	0,09	2,66	0,11	1,35	0,91	6,97	27,96	4,33	55,63	
3 979 000,9	0,8	134 678,5	1 096,4	43 034,1	37 505,2	178 134,7	1 343 188,9	151 382,5	2 089 979,8	2006
100%	0,00	3,38	0,03	1,08	0,94	4,48	33,76	3,80	52,53	
4 214 163,1	14 257,9	298 546,2	47 261,9	33 543,7	53 272,9	187 217,0	1 594 014,3	150 476,1	1 835 573,2	2007
100%	0,34	7,08	1,12	0,80	1,26	4,44	37,83	3,57	43,56	
5 095 019,7	6 349,2	294 950,7	23 116,3	50 868,9	104 322,3	193 163,9	1 561 164,7	202 063,2	2 659 020,4	2008
100%	0,12	5,79	0,45	1,00	2,05	3,79	30,64	3,97	52,19	

3 347 636,0	3 627,5	262 725,3	6 866,5	41 737,0	63 542,9	137 354,8	947 921,0	166 660,9	1 717 200,1	2009
100%	0,11	7,85	0,21	1,25	1,90	4,10	28,32	4,98	51,30	
4 333 587,4	2 091,8	319 642,4	5 852,6	52 810,8	97 319,4	200 624,9	1 275 950,0	251 817,4	2 127 478,2	2010
100%	0,05	7,38	0,14	1,22	2,25	4,63	29,44	5,81	49,09	
5 374 131,3	2 965,3	395 188,8	10 636,8	59 235,7	115 950,3	313 609,9	1 433 313,8	315 105,7	2 728 125,0	2011
100%	0,06	7,35	0,20	1,10	2,16	5,84	26,67	5,86	50,76	
5 687 369,4	11687.8	437927.4	11687,3	73935.8	164933.7	335554.7	1256908.6	261618.9	3145115,2	2012
100%	0,21	7,70	0,21	1,30	2,90	5,90	22,10	4,60	55,30	
5 217 099,8	15651.9	443453.4	10434.1	62605.1	213901.0	260854.9	714742.6	193032.6	3312858.3	2013
100%	0,30	8,50	0,20	1,20	4,10	5,00	13,70	3,70	63,50	
4 917 598,2	4917.9	491759.8	9835.1	49175.9	240962.3	250797.5	496677.4	216374.3	3157098.0	2014
100%	0,10	10,00	0,20	1,00	4,90	5,10	10,10	4,40	64,20	
3 537 186,7	7074.8	307735.2	7074.3	56594.9	159173.4	173322.1	290049.3	191008.0	2345154.7	2015
100%	0,20	8,70	0,20	1,60	4,50	4,90	8,20	5,40	66,30	
3 277 716,4	19666.6	258939.5	6555.4	42610.3	127830.9	216329.2	563767.2	160608.1	1881409.2	2016
100%	0,60	7,90	0,20	1,30	3,90	6,60	17,20	4,90	57,40	
3 928 295,6	23570.2	428184.2	11784.8	86422.5	141418.6	282837.2	463538.8	216056.2	2274483.1	2017
100%	0,60	10,90	0,30	2,20	3,60	7,20	11,80	5,50	57,90	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات (للإحصائيات، 1980-2017)

Source : <http://www.ons.dz/> Date23/03/2020 Heure19 :31

الفرع الثالث: تحليل تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

سننتظر في هذا العنصر الي نسبة صادرات من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 1980-2017

الجدول رقم 06: تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2017).

الوحدة: %

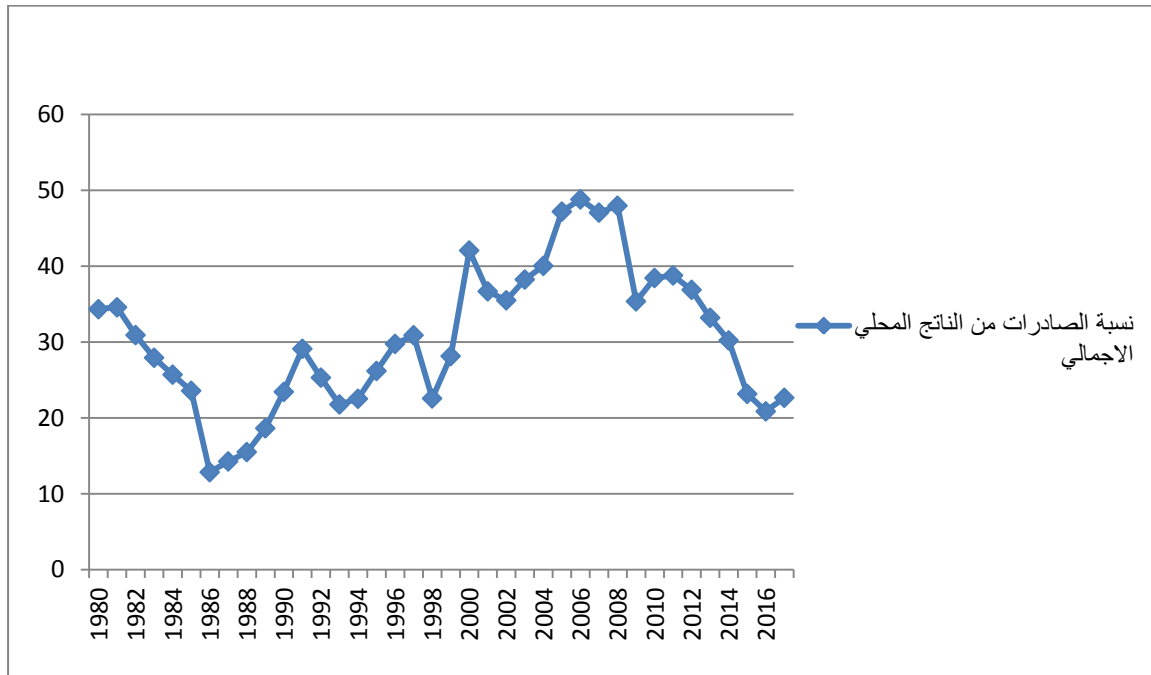
صادرات (% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي)	السنة	صادرات (% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي)	السنة
28,152	1999	34,338	1980
42,074	2000	34,587	1981
36,690	2001	30,924	1982
35,506	2002	27,941	1983
38,248	2003	25,710	1984
40,053	2004	23,583	1985
47,204	2005	12,854	1986
48,809	2006	14,272	1987
47,067	2007	15,507	1988
47,973	2008	18,639	1989
35,371	2009	23,443	1990
38,445	2010	29,117	1991
38,787	2011	25,319	1992
36,889	2012	21,783	1993
33,210	2013	22,530	1994
30,219	2014	26,194	1995
23,171	2015	29,760	1996
20,872	2016	30,906	1997
22,661	2017	22,578	1998

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الجزائر (الدولي، 1980-2017)

Source : <https://data.albankaldawli.org/> Date25/03/2020 Heure08:49.

يبين لنا الجدول رقم 06 بصورة عامة أن الاقتصاد الجزائري منفتح علي العالم الخارجي وهذا راجع بصورة أساسية الي كون الصادرات تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الاجمالي وهذا مايبينه الشكل التالي:
الشكل رقم 04: تطور الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1980-2017).

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 06 باستخدام برنامج EXCEL

فمن خلال الجدول رقم 06 والشكل رقم 04 السابقين يمكن الوصول الي مايلي:
نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي يتضح من استعراض هذه النسبة أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 30,56% خلال الفترة 1980 – 2017 مما يعني أن حوالي 30,56% من انتاج الداخلي الخام مصدرة للإنفاق الأجنبي على هذه السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تتعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه.

حيث عرفت الفترة 1980 – 1990 تراجع ملحوظ لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي وذلك لقيود التجارة الخارجية زيادة على ذلك أزمة البترول لسنة 1986 لتسجل أدنى نسبة خلال فترة الدراسة بـ 12,85%، وذلك راجع لحصيلة الصادرات من البترول، لتعرف الفترة 1990 – 2000 مرحلة تحرير التجارة الخارجية إنتعاش أسعار البترول والتبادل التجاري لتتطور هذه النسبة بشكل تصاعدي حيث بلغت سنة 1990 نسبة 23,44% لتسجل سنة 2000 نسبة 42,7%.

كما شهدت الفترة 2000 - 2010 تذبذبا نسبيا أين بلغت أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة سنة 2006 بـ 48,80% وذلك راجع لإرتفاع أسعار البترول، لتشهد انخفاض من سنة 2008 وذلك راجع لتداعيات الأزمة العالمية مسجلة نسبة 35,37% سنة 2009. حيث عرفت الفترة 2010 - 2017 تذبذب مستمر لتشهد انخفاض كبير للسنوات 2015 و 2016 و 2017 بنسبة 23,17% و 20,87% و 22,66% على التوالي وذلك راجع لأزمة البترول 2014 ونقص الطلب العالمي عليها.

المطلب الثاني: تطور الواردات في الجزائر:

سنتناول في هذا العنصر تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2017) من خلال مايلي

الفرع الأول: تحليل تطور قيمة الواردات:

سنبين من خلال الجدول رقم 07 والمنحنى البياني رقم 05 التاليين تحليل تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين (1980 - 2017) وذلك كما يلي:

الجدول رقم 07: تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017).

الوحدة: دولار أمريكي.

السنة	قيمة الواردات	السنة	قيمة الواردات
1980	27214009135,8124	1999	18217881366,4833
1981	31649891062,8974	2000	19602440350,336
1982	31111843779,1969	2001	21797913669,5736
1983	33040779286,0028	2002	26855029640,9147
1984	33866797645,4661	2003	28224636152,6014
1985	35797205081,0139	2004	31752715671,6765
1986	27921821048,6565	2005	33784889474,6638
1987	19908256643,6103	2006	33278116132,5438
1988	20585137765,2282	2007	37238211952,3167
1989	24043442487,5696	2008	42972896592,9734
1990	21687184393,7339	2009	48473427356,8741

50654731587,9332	2010	17805178090,8148	1991
48324613934,8883	2011	18624216638,0335	1992
54993410657,903	2012	17376393728,7456	1993
60382764902,3775	2013	18436353642,8517	1994
65454917154,1773	2014	18805081766,1019	1995
69644031852,0446	2015	16304004904,6563	1996
67554710896,4833	2016	16695301500,3799	1997
63839201797,1767	2017	17914058911,1555	1998

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الجزائر (الدولي، 1980-2017)

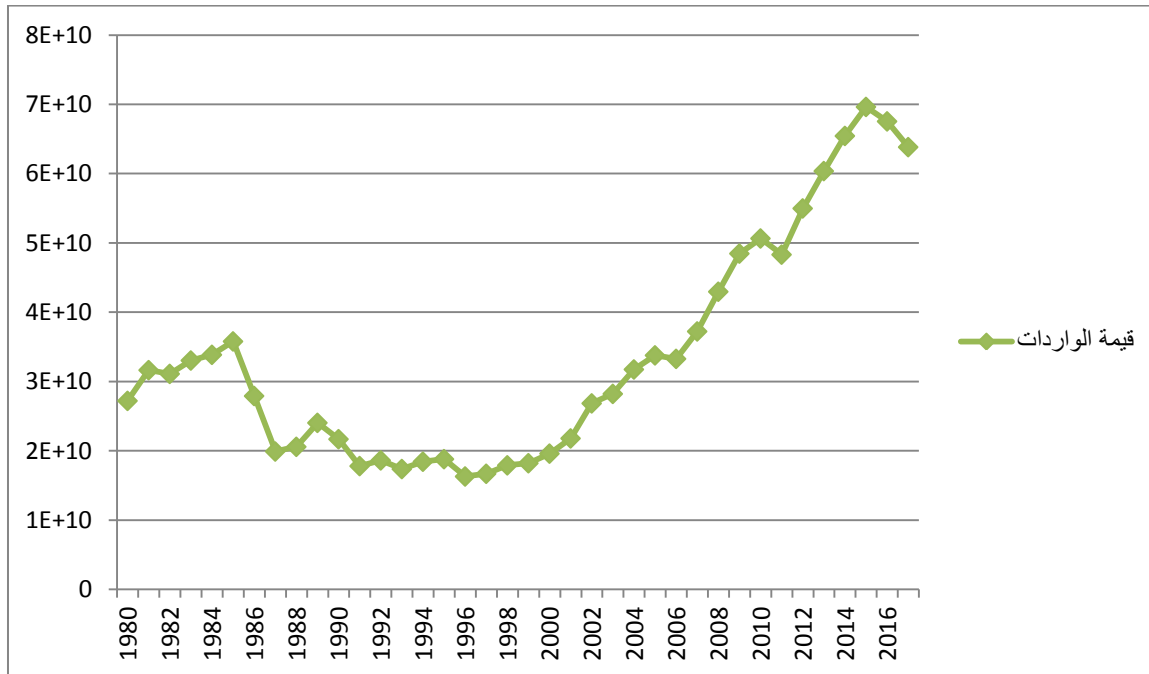
Source : <https://data.albankaldawli.org/> Date21/03/2020 Heure14 :20.

من خلال الجدول رقم 07 يمكن ملاحظة أن قيمة الواردات في تزايد مستمر لحصيلتها خلال فترة

الدراسة وهذا مايبينه المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 05: تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980 - 2017).

الوحدة: دولار أمريكي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 07 باستخدام Excel.

من خلال تحليلنا لقيم الجدول رقم 07 والشكل رقم 05 السابقين نلاحظ أن قيم الواردات الجزائرية تميزت بتذبذب تصاعدي مستمر مثلها مثل الصادرات وسبب ذلك راجع إلى اعتماد على حصيلة الصادرات في تغطيتها للواردات كما أن جزء آخر منها يعتمد على السياسة التنموية التي تعتمد عليها البلاد.

حيث نلاحظ أن أدنى قيمة مسجلة للواردات سنة 1996 بما يقارب 16304 مليون دولار وأعلى قيمة مسجلة سنة 2015 بما قيمته 69644 مليون دولار، ولقد سجلت سنة 1986 انخفاض في حصيلة الواردات بما قيمته 27921 مليون دولار مقارنة بسنة 1985 بنسبة انخفاض 22% من إجمالي الواردات.

لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 21687 مليون دولار مع بداية تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر، في حين سجلت فترة ما بين 1991 إلى غاية 1998 تذبذبا في حصيلة الواردات نتيجة لعودة كبح الواردات.

فيما سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994-1995 ما قيمته 18436 مليون دولار، 18805 مليون دولار على التوالي، وهي حصيلة مرتفعة مقارنة بسنتي 1996-1997 والسبب في ذلك راجع إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية وبالأخص العمليات الاستيرادية التي تم إعادة وضع قيود عليها، ونتيجة هبوط الواردات الغذائية في أعقاب ارتفاع الانتاج الزراعي المحلي الاستثنائي، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة التي تعتمد بشكل على الواردات.

عرفت الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2014 تطور تصاعدي لفاتورة الاستيراد حيث انتقلت من ما قيمته 21797 مليون دولار سنة 2001 إلى 65454 مليون دولار سنة 2014 وذلك راجع إلى الارتفاع المستمر لعائدات البترول، كما أن الجزء آخر من الارتفاع يعود إلى برنامج الانعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة ولتسجل أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2015 ما قيمته 69644 مليون دولار.

ثم تعود الدولة إلى مراجعة هيكل سلع المستوردة لتكبح حجم الواردات وذلك في ظل تدهور أسعار البترول ودخول بعض قطاعات منتجة في تلبية الطلب المحلي، لتسجل سنة 2017 ما قيمته 63839 مليون دولار

ومن خلال ما عرفه العالم من تراجع لأسعار البترول ونقص طلب العالمي للمحروقات تعيد الدولة دراسة فاتورة الاستيراد ومحاولة تقليلها حيث دخلت بعض القطاعات حيز الانتاج جاء هذا نتيجة لبرامج الموضوعية للتنمية وتغطية الطلب المحلي.

الفرع الثاني: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

1. التركيب السلعي للواردات:

يتضح من خلال الجدول رقم 08 التركيب السلعي للواردات الجزائرية من سنة 1980 الى 2017

الجدول رقم 08: التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري

سنة/سلع	المواد الغذائية	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات نقل وقطع غيار	السلع الاستهلاكية	مواد مختلفة	إجمالي الواردات
1980	7 782	13 680	854	11 324	4 176	2 697	6	40 519
	19,20	33,76	2,10	27,94	10,30	6,65	0,01	100%
1981	8 399	17 469	847	11 831	7 034	3 193	7	48 780
	17,21	35,81	1,73	24,25	14,41	6,54	0,01	100%
1982	8 745	17 256	317	11 983	7 314	3 759	10	49 384
	17,70	34,94	0,64	24,26	14,81	7,61	0,02	100%
1983	9 209	17 693	881	12 854	5 062	3 959	124	49 782
	18,49	35,54	1,76	25,82	10,16	7,95	0,25	100%
1984	7 833	21 627	894	12 029	5 626	3 203	45	51 257
	15,28	42,19	1,74	23,46	10,97	6,24	0,08	100%
1985	9 728	18 517	712	12 492	5 250	2 714	78	49 491
	19,65	37,41	1,43	25,24	10,60	5,48	0,15	100%
1986	7 261	16 798	619	10 970	4 842	2 854	50	43 394
	16,73	38,71	1,42	25,28	11,15	6,57	0,11	100%
1987	7 096	13 730	643	7 631	3 136	1 821	96	34 153
	20,77	40,20	1,88	22,34	9,18	5,33	0,28	100%
1988	9 296	17 774	668	10 043	3 272	2 327	47	43 427
	21,40	40,92	1,53	23,12	7,53	5,35	0,10	100%
1989	19 965	25 197	707	15 786	4 075	4 191	151	70 072
	28,49	35,95	1,09	22,52	5,81	5,98	0,21	100%
1990	16 907	26 867	840	26 415	11 707	3 980	302	87 018
	19,42	30,87	0,96	30,35	13,45	4,57	0,34	100%

139 241	7	5 572	9 888	38 966	3 393	50 555	30 860	1991
100%	0,005	4	7,10	27,98	2,43	36,30	22,16	
188 547	217	5 567	11 492	34 178	2 380	84 017	50 696	1992
100%	0,11	2,95	6,1	18,12	1,26	44,56	26,88	
205 035	310	3 535	12 156	40 445	2 679	98 353	47 555	1993
100%	0,15	1,72	5,92	19,72	1,30	47,96	23,2	
340 142	1 005	4 881	24 224	49 552	1 762	165 203	93 515	1994
100%	0,30	1,43	7,12	14,56	0,52	48,56	27,5	
513 193	405	13 002	34 397	90 345	5 138	236 944	132 962	1995
100%	0,08	2,53	6,70	17,60	1	46,17	25,91	
498 326	833	32 227	55 012	108 154	5 533	157 639	138 928	1996
100%	0,16	6,46	11,04	21,70	1,11	31,63	27,88	
501 579,9	613,7	36 750	51 207	119 061,2	7 378,6	145 210,4	141 358,6	1997
100%	0,12	7,32	10,21	23,73	1,47	28,95	28,18	
552 358,6	4,9	46 908,9	61 766,4	127 980,9	6 869,4	163 414,8	145 413,2	1998
100%	0	8,49	11,18	23,17	1,24	29,58	26,32	
610 673,0	67,9	56 041,3	68 344,1	152 676,4	9 870,2	178 186,6	145 486,6	1999
100%	0,01	9,17	11,20	25	1,61	29,17	23,82	
690 425,7	95,5	57 500,5	90 502,5	163 997,0	9 427,5	201 889,6	167 013,1	2000
100%	0,01	8,32	13,10	23,75	1,36	29,24	24,19	
764 862,4	58,3	64 855,6	82 050,5	193 536,0	10 271,4	244 098,4	169 992,2	2001
100%	0,007	8,48	10,72	25,30	1,34	31,91	22,22	
957 039,8	287,6	83 848,9	113 528,5	247 390,0	10 889,9	296 614,3	204 480,6	2002
100%	0,03	8,76	11,86	2,58	1,13	31	21,36	
1 047 441,4	0	96 486,6	124 662,2	294 531,5	7 408,1	321 280,7	203 072,3	2003
100%	0	9,21	11,90	28,12	0,70	30,67	19,38	
1 314	0	122	185	373 431,1	10	376 591,3	245	2004

399,8		664,2	491,6		891,9		329,7	
100%	0	0,05	14,11	28,41	0,82	28,65	18,66	
1 493	0	139	273	400 059,3	12	424 523,9	243	2005
644,8		723,3	901		336,4		101,0	
100%	0	9,35	18,33	26,78	0,82	28,42	16,27	
1 558	0	138	219	397 666,6	13	538 536,1	251	2006
540,8		280	425,2		321,9		311,0	
100%	0	8,87	14,07	25,51	0,85	34,55	16,12	
1 916	0	161	315	427 576,8	13	685 381,4	314	2007
829,1		277,9	412,7		171,3		009,1	
100%	0	8,41	16,45	22,30	0,68	35,75	16,38	
2 572	0	198	413	538 753,0	16	940 763,5	464	2008
033,4		336,2	538,6		154,5		487,7	
100%	0	7,71	16,07	20,92	0,62	36,57	18,06	
2 854	0	214	483	706 197,0	13	1 045	391	2009
805,3		738,4	912,3		656,2	013,5	287,8	
100%	0	7,52	16,95	24,73	0,47	36,60	13,70	
3 011	16,9	240	489	747 567,1	37 460	1 103 483	392	2010
807,6		768,6	988,2				523,9	
100%	0	8	16,26	24,82	1,24	36,63	13,03	
3 442	0	267	517	812 556,1	49	1 085	709	2011
501,6		185,4	969,7		433,7	795,5	561,2	
100%	0	7,76	15,04	23,60	1,43	31,54	20,61	
3 907	647,2	360	709	683 118,5	384	1 148 440	621	2012
071,9		111,8	403,5		293		057,9	
100%	0,01	9,21	18,15	17,48	9,83	29,4	15,9	
4 368	3	471	778	847 061,7	348	1 262	656	2013
548,4	104,1	701,9	995,4		147,8	604,8	932,7	
100%	0,07	10,80	17,83	19,4	7,97	28,90	15,03	
4 719	945,6	444	767	1 070	231	1 449	754	2014
708,3		599,1	985,9	495,7	946,1	551,4	184,6	
100%	0,02	9,42	16,27	22,68	4,91	30,71	15,98	
5 193	3	493	715	1 283	238	1 669	789	2015
459,7	831,9	830,1	782,5	065,8	684,2	026,5	238,6	

100%	0,07	9,50	13,78	24,70	4,60	32,13	15,20	
5 154	5	556	597	1 304	176	1 734	779	2016
776,8	273,2	408,7	887,9	621,4	521,7	306,9	757,2	
100%	0,10	10,80	11,6	25,30	3,42	33,64	15,12	
5 111	5	506	570	1 274	221	1 692	842	2017
297,6	292,7	327,7	136,8	017,7	034	355,7	133,1	
100%	0,10	9,90	11,15	24,92	4,32	33,11	16,47	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نشرات الديوان الوطني للإحصائيات (لإحصائيات، 2017-1980)

Source : <http://www.ons.dz/> Date23/03/2020 Heure19:31

من خلال الجدول رقم 08 يتبين لنا أن التركيب السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2017-1980 يتحدد في المجموعات السلعية التالية:

أ. التموين الصناعي يحتل المرتبة الأولى من حيث الواردات سلع المستوردة بنسبة 35% خلال الفترة 2017-1980 من اجمالي الواردات، يث انتقلت من 13680 مليون دينار سنة 1980 بنسبة 33,76% الى 1692355,7 مليون دينار سنة 2017 بنسبة 33,11% من اجمالي الواردات. لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2016 بماقيمته 1734306,9 مليون دينار بنسبة 33,64% من اجمالي الواردات، وقد عرفت هذه السلعة معدلات نمو مرتفعة وذلك نتيجة زيادة النشاط الصناعي وبرامج التنمية الاقتصادية.

ب. الآلات والسلع التجهيز تأتي في المرتبة الثانية من حيث الواردات حيث سجلت هذه المجموعة نسبة 23% خلال الفترة 2017-1980 من اجمالي الواردات. حيث انتقلت هذه السلعة من 1274017,7 مليون دينار بنسبة 25,3% من اجمالي الواردات، عرفت هذه المجموعة تطورا ملحوظا وذلك راجع الى تنمية المشاريع الصناعية.

ت. المواد الغذائية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث سلع المستوردة حيث بلغت نسبة الاستيراد 20% خلال فترة الدراسة 2017-1980 ، حيث عرفت هذه السلعة تزايد مستمر لتسجل سنة 1980 ما قيمته 7782 مليون دينار بنسبة 19,2% من اجمالي الواردات، لتبلغ أرقام قياسية سنة 2017 ماقيمته 842133,1 مليون دينار بنسبة 16,47% وهذا يدل على ضعف هيكل الانتاج صناعي وزراعي للبلاد برغم من البرامج التنمية والإنعاش الاقتصادي.

ث. معدات النقل وقطع الغيار تأتي هذه المجموعة السلعية في المرتبة الرابعة من حيث الاستيراد مسجلة نسبة 12% للفترة الممتدة 2017-1980 من اجمالي الاستيراد، سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013

بما قيمته 778995,4 مليون دينار بنسبة 17,83% من إجمالي الواردات، جاء هذا التزايد نتيجة اتساع الحظيرة الوطنية للسيارات وزيادة على ذلك طلب للإنشاء هياكل صناعية جديدة.

ج. لتأتي في الأخير السلع الاستهلاكية والوقود ومواد التشحيم والمواد المختلفة بنسب متفاوتة بـ 7% و 2% و 0,1% على التوالي.

وملاحظ أن الجزائر منذ سنة 1980 في تزايد مستمر لفاتورة الاستيراد خاصة فيما يتعلق بالتموين الصناعي والآلات و السلع التجهيز وتليها المواد الغذائية، حيث أصبح اقتصاد مستورد ومستهلك دون وجود لطاقة الانتاجية تغطي هذه الواردات.

2. التوزيع الجغرافي للواردات:

يتضح من خلال الجدول رقم 09 أدناه أن أكبر حصة للاستيراد لمجموعة الدول هي دول الإتحاد الأوروبي بنسبة 56,37% خلال الفترة 1980-2017 من إجمالي الواردات.

وملاحظ أنه يزداد استيراد الجزائر من الدول الإتحاد الأوروبي بتزايد مستمر، حيث تم استيراد سنة 2015 ما قيمته 2560375,6 مليون دينار بنسبة 49,3% من إجمالي الواردات.

أ. سجلت أرقام قياسية بالنسبة للإستيراد من الإتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة حيث بلغ 2280382,2 مليون دينار بنسبة 52,2% و 2392892,1 مليون دينار بنسبة 50,7% و 2560375,6 مليون دينار بنسبة 49,3% و 2458828,5 مليون دينار بنسبة 47,7% وذلك لسنوات 2013 و 2014 و 2015 و 2016 على التوالي، إنطلاقا من هذه المعطيات يشكل الطرف الأوروبي الممون الأول للجزائر اذ يستحوذ على ثلثي حجم التجارة الخارجية وذلك راجع لضخامة السوق الأوروبية وإتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والذي بموجبه تقوم الجزائر بفتح أسواقها أمام السلع القادمة من دول الإتحاد الأوروبي.

ب. دول آسيا إحتلت المركز الثاني من حيث الواردات، بلغت نسبة إجمالي الواردات خلال الفترة 1980-2017 نسبة 13,22% مسجلة قيمة مرتفعة لسنوات الثلاثة الأخيرة حيث بلغت ما قيمته 1251623,7 مليون دينار بنسبة 24,10% و 1335087,1 مليون دينار بنسبة 25,9% و 1426052 مليون دينار بنسبة 27,9% على التوالي من إجمالي الواردات، لتشهد دول آسيا إرتفاع تصاعدي للاستيراد الجزائر وذلك جاء بعد الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و صين ولتغير الشركاء التقليديين كفرنسا حيث أن الجزائر صادراتها مقيمة بالدولار الامريكي في حين تقوم بالاستيراد من أوروبا باليورو لتدفع فروقات تقلبات أسعار الصرف.

ت. لتأتي في المرتبة الثالثة دول أمريكا الشمالية كشريك تقليدي حيث بلغت نسبة الواردات خلال الفترة 1980-2017 بـ 10,59%، وسجلت أعلى قيمة لها 332381,4 مليون دينار بنسبة 6,4% من إجمالي الواردات لتعرف هذه المجموعة ارتفاع لحجم الواردات خلال فترة الدراسة.

ث. لتأتي في المرتبة الرابعة مجموعة الدول الأوروبية الأخرى منها تركيا، سويسرا حيث سجلت هذه المجموعة نسبة 10,13% من إجمالي الواردات للفترة 1980-2017، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2015 بمائيمته 379122,5 مليون دينار بنسبة 7,3% من إجمالي الواردات.

ج. أما منطقة أمريكا اللاتينية فإن الجزائر تستورد أساسا من البرازيل والمكسيك والارجنتين ففي سنة 2017 استوردت مائيمته 368013,4 مليون دينار بنسبة 7,2% من إجمالي الواردات، حيث عرفت هذه المجموعة الدول نسبة 4,92% من إجمالي الواردات للفترة 1980-2017.

ح. بالنسبة لدول المغربية سجلت قيمة صفرية قبل بداية تحرير التجارة الخارجية، وأثناء تحرير تجارة الخارجية مع بداية التسعينيات سجلت مائيمته 3115,3 مليون دينار بنسبة 2,24%، تعتبر هذه القيم ضعيفة وذلك راجع الى ضعف منافسة المنتج المغربي، حيث سجلت هذه المجموعة نسبة 0,93% من إجمالي الواردات خلال الفترة 1980-2017،

خ. لتأتي الدول العربية بقيم ضعيفة حيث سجلت خلال الفترة 1980-2017 نسبة 2,22% من إجمالي الواردات، أما دول افريقيا و باقي دول العالم سجلت نسبة 0,93% و 0,83% علي التوالي.

نلاحظ أنه رغم التعدد والتنوع للتوزيع الجغرافي للواردات إلا أنه تركز على منطقة واحدة وهي دول الإتحاد الأوروبي، حيث تقلبات أسعار الصرف تخلف ضرر للاقتصاد الوطني بدفع فرق ارتفاع اليورو عن الدولار الامريكي علما أنه صادرات الجزائر بالدولار.

الجدول رقم 09: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنة	الاتحاد الاوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	دول افريقيا	دول آسيا	باقي دول العالم	إجمالي الواردات
1980	26755	4602	4088	1452	0	483	868	2 211	60	40519
	66,03	11,36	10,09	3,58	0,00	1,19	2,14	5,46	0,15	100%
1981	29835	6024	5613	2443	0	632	796	3 386	51	48780
	61,16	12,35	11,51	5,01	0,00	1,30	1,63	6,94	0,10	100%
1982	28950	6907	5719	2143	0	421	577	4 640	27	49 384
	58,62	13,99	11,58	4,34	0,00	0,85	1,17	9,40	0,05	100%
1983	29821	7 461	4 835	2 060	0	496	552	4 441	116	49782
	59,90	14,99	9,71	4,14	0,00	1,00	1,11	8,92	0,23	100%
1984	30830	6 696	4 879	2 364	0	581	403	5 272	232	51 257
	60,15	13,06	9,52	4,61	0,00	1,13	0,79	10,29	0,45	100%
1985	31694	5 346	5 255	2 054	0	672	207	3 663	601	49 491
	64,04	10,80	10,62	4,15	0,00	1,36	0,42	7,40	1,21	100%
1986	26641	6 405	4 302	4 302	0	765	336	2 662	509	43 394
	61,39	14,76	9,91	9,91	0,00	1,76	0,77	6,13	1,17	100%
1987	20483	4 836	3 045	1 739	0	858	384	2 476	332	34 153
	59,97	14,16	8,92	5,09	0,00	2,51	1,12	7,25	0,97	100%

43 427	398	2 489	382	732	0	1 593	5 728	7 141	24964	1988
100%	0,92	5,73	0,88	1,69	0,00	3,67	13,19	16,44	57,48	
70 072	350	4 695	561	1 682	0	2 663	10 861	9 600	39660	1989
100%	0,50	6,70	0,80	2,40	0,00	3,80	15,50	13,70	56,60	
87 018	992	5 421	417	1 728	0	2 447	12 871	12 132	51010	1990
100%	1,14	6,23	0,48	1,99	0,00	2,81	14,79	13,94	58,62	
139 241,3	2 622,4	9 839,2	1 255,1	712,3	3 115,3	3 908,2	17 898,5	14 429,4	85 460,9	1991
100%	1,88	7,07	0,90	0,51	2,24	2,81	12,85	10,36	61,38	
188 547,1	2 113,6	16 284,1	481,6	2 198,4	4 857,3	4 041,5	24 700,4	14 598,3	119 271,9	1992
100%	1,12	8,64	0,26	1,17	2,58	2,14	13,10	7,74	63,26	
205 034,6	2 998,3	20 828,1	997,5	1 913,1	4 965,4	3 728,9	36 376,8	13 641,7	119 584,8	1993
100%	1,46	10,16	0,49	0,93	2,42	1,82	17,74	6,65	58,32	
340 142,4	3 063,8	29 265,9	1 722,5	4 534,0	9 345,7	7 833,7	62 079,5	32 256,6	190 040,7	1994
100%	0,90	8,60	0,51	1,33	2,75	2,30	18,25	9,48	55,87	
513 192,5	5 223,6	44 889,6	2 139,2	6 339,6	9 454,5	17 561,5	88 984,1	34 149,2	304 451,2	1995
100%	1,02	8,75	0,42	1,24	1,84	3,42	17,34	6,65	59,32	
498 325,5	3 898,1	40 461,1	4 175,5	7 201,6	6 808,6	19 532,6	70 422,0	34 346,4	311 479,6	1996
100%	0,78	8,12	0,84	1,45	1,37	3,92	14,13	6,89	62,51	
501 579,9	3 537,1	46 317,7	6 939,1	19 494,6	1 386,9	10 961,8	81 407,0	47 051,5	284 484,1	1997
100%	0,71	9,23	1,38	3,89	0,28	2,19	16,23	9,38	56,72	
552 358,6	4 689,8	49 344,0	9 068,0	15 555,1	1 412,6	10 894,9	88 987,4	54 533,3	316 989,9	1998

100%	0,85	8,93	1,64	2,82	0,26	1,97	16,11	9,87	57,39	
610 673,0	6 399,1	75 171,0	9 068,0	11 257,5	2 383,1	23 209,8	77 002,9	62 798,9	343 382,9	1999
100%	1,05	12,31	1,48	1,84	0,39	3,80	12,61	10,28	56,23	
690 425,7	4 787,3	65 757,9	8 954,4	10 575,4	3 726,0	19 394,0	105 026,2	76 611,1	395 593,4	2000
100%	0,69	9,52	1,30	1,53	0,54	2,81	15,21	11,10	57,30	
764 862,4	7 088,2	60 102,3	6625	13 761,2	5 505,6	30 210,5	99 169,8	89 340,1	453 059,3	2001
100%	0,93	7,86	0,87	1,80	0,72	3,95	12,97	11,68	59,23	
957 039,8	10 133,1	104 887,0	6 935,5	29 106,7	10 126,5	38 733,5	119 411,2	108 666,3	529 040,0	2002
100%	1,06	10,96	0,72	3,04	1,06	4,05	12,48	11,35	55,28	
1 047 441,4	6 109,2	123 298,8	9 684,8	32 406,4	9 302,6	56 325,4	78 130,2	130 914,9	601 269,1	2003
100%	0,58	11,77	0,92	3,09	0,89	5,38	7,46	12,50	57,40	
1 314 399,8	9 741,4	189 951,5	10 339,0	37 066,3	12 345,7	90 369,7	97 765,2	147 742,2	719 078,8	2004
100%	0,74	14,45	0,79	2,82	0,94	6,88	7,44	11,24	54,71	
1 493 644,8	12 628,9	242 240,6	11 082,0	30 933,7	15 898,9	98 947,9	115 982,0	180 628,6	785 302,3	2005
100%	0,85	16,22	0,74	2,07	1,06	6,62	7,77	12,09	52,58	
1 558 540,8	18 907,5	273 830,9	10 781,0	35 762,2	17 105,2	101 777,9	122 975,6	130 113,3	847 287,2	2006
100%	1,21	17,57	0,69	2,29	1,10	6,53	7,89	8,35	54,36	
1 916 829,1	16 369,6	375 667,2	16 127,3	43 053,2	19 687,0	126 395,8	181 290,9	143 053,9	995 184,1	2007
100%	0,85	19,60	0,84	2,25	1,03	6,59	9,46	7,46	51,92	
2 572 033,4	21 912,8	545 067,8	25 832,5	45 771,9	25 750,6	179 792,7	206 637,4	162 113,8	1 359 153,8	2008
100%	0,85	21,19	1,00	1,78	1,00	6,99	8,03	6,30	52,84	

2 854 805,3	18 891,1	637 861,4	25 391,9	79 131,2	34 761,7	151 069,1	176 130,1	234 558,7	1 497 010,2	2009
100%	0,66	22,34	0,89	2,77	1,22	5,29	6,17	8,22	52,44	
3 011 807,6	16 776,0	730 613,7	29 490,1	93 974,8	40 464,0	192 318,7	179 974,5	207 890,1	1 520 305,7	2010
100%	0,56	24,26	0,98	3,12	1,34	6,39	5,98	6,90	50,48	
3 442 501,6	29 736,5	725 758,1	42 097,1	128 279,4	50 315,8	306 638,6	176 626,6	189 512,5	1 793 536,8	2011
100%	0,86	21,08	1,22	3,73	1,46	8,91	5,13	5,51	52,10	
3 907 071,9	23442,78	816578,02	58606,07	121119,22	62513,15	293030,39	175818,23	312565,7	2043398,6	2012
100%	0,60	20,90	1,50	3,10	1,60	7,50	4,50	8,00	52,30	
4 368 548,4	30580,2	926132,2	48054,0	192216,1	83002,4	283955,6	218427,4	305798,3	2280382,2	2013
100%	0,70	21,20	1,10	4,40	1,90	6,50	5,00	7,00	52,20	
4 719 708,3	37758,1	1094972,3	37757,6	155750,3	61356,2	339818,9	269023,3	330379,5	2392892,1	2014
100%	0,80	23,20	0,80	3,30	1,30	7,20	5,70	7,00	50,70	
5 193 459,7	51907,9	1251623,7	36354,2	192158	67514,9	321994,5	332381,4	379122,5	2560375,6	2015
100%	1,00	24,10	0,70	3,70	1,30	6,20	6,40	7,30	49,30	
5 154 776,8	46393,4	1335087,1	25773,8	211345,8	77321,6	340215,2	309286,6	350524,8	2458828,5	2016
100%	0,90	25,90	0,50	4,10	1,50	6,60	6,00	6,80	47,70	
5 111 297,6	61336,0	1426052,0	20445,1	168672,8	66446,8	368013,4	270898,7	475350,6	2254082,2	2017
100%	1,20	27,90	0,40	3,30	1,30	7,20	5,30	9,30	44,10	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات (لإحصائيات، 2017-1980)

Source : <http://www.ons.dz/> Date23/03/2020 Heure19:31

الفرع الثالث: تحليل تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

سنتطرق في هذا العنصر الى نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2017

الجدول رقم 10: تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: %

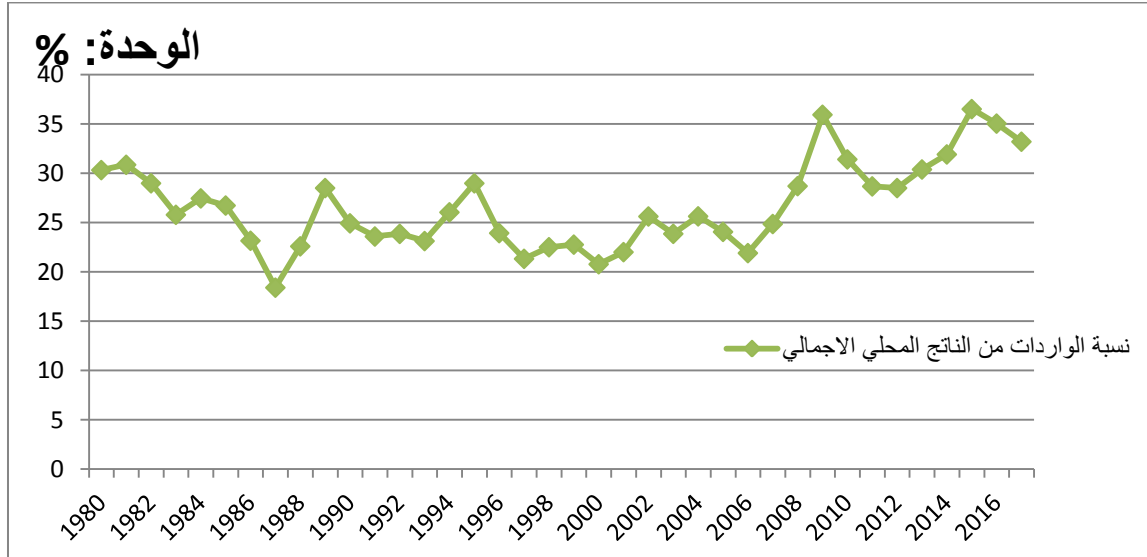
الواردات (% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)	السنة	الواردات (% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)	السنة
22,778	1999	30,338	1980
20,789	2000	30,877	1981
22,017	2001	28,998	1982
25,631	2002	25,802	1983
23,874	2003	27,466	1984
25,647	2004	26,742	1985
24,072	2005	23,171	1986
21,918	2006	18,412	1987
24,870	2007	22,603	1988
28,711	2008	28,514	1989
35,951	2009	24,937	1990
31,422	2010	23,599	1991
28,685	2011	23,869	1992
28,514	2012	23,138	1993
30,400	2013	26,053	1994
31,926	2014	28,996	1995
36,523	2015	23,944	1996
35,053	2016	21,337	1997
33,217	2017	22,516	1998

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي على الجزائر (الدولي، 1980-2017)

Source : <https://data.albankaldawli.org/> Date25/03/2020 Heure08:49.

يبين لنا الجدول رقم 10 أن الاقتصاد الوطني مفتحا على العالم الخارجي، حيث يقول بعض الاقتصاديين أن أي دولة تصل 20% نسبة واردتها الى الناتج المحلي الاجمالي تعتبر مفتحة اقتصاديا وهذا مايبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 06: تطور الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 10 باستخدام برنامج EXCEL

فمن خلال الجدول رقم 10 والشكل رقم 06 السابقين يمكن الوصول الى التحليل التالي:

نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تعكس فائض الطلب الداخلي من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية والتي يتم تغطيتها بواسطة الواردات، حيث بلغت هذه النسبة خلال فترة 1980-2017 متوسط 26,66% وهي نسبة عالية تبرز الدور الكبير الذي تلعبه الواردات في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية لتمويل مخططات التنمية.

حيث بلغت أعلى نسبة مسجلة سنة 2015 بنسبة 36,52% والذي يفسر بارتفاع الإستيراد وانخفاض صادرات المحروقات والتي تشكل النسبة الأكبر من سلع مصدرة، بينما سجلت واردات الى الناتج المحلي الاجمالي ادني انخفاض بنسبة 18,41% سنة 1987، حيث انخفضت الواردات نتيجة أزمة البترول 1986.

فملاحظ من الجدول أن النسب قبل وبعد التحرير التجارة الخارجية كانت مرتفعة حيث سجلت نسبة 30,87% لسنة 1981 و 28,99% لسنة 1995، وهذا له دلالتان الأولى ارتفاع هذه النسبة يدل أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مفتوح علي العالم الخارجي، والثانية تدل على استمرار الطلب المحلي في الاعتماد على الواردات في تغطية الكثير من الجوانب اي زيادة التبعية والاعتماد على الخارج.

أما الفترة من 2000-2017 سجلت ارتفاع تصاعدي متذبذب حيث سجلت أعلى نسبة 36,52% سنة 2015 وذلك راجع الى زيادة طلب على الاستيراد على السلع الاستثمارية لتمويل مخططات التنمية.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري:

سنتطرق في هذا العنصر سنبيين لتطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980-2017، كما يبيئه الجدول رقم 11 .

الجدول رقم 11: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2017)

الوحدة: دولار أمريكي

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	رصيد الميزان التجاري %
1980	29436655692,4816	27214009135,8124	2222646556,67	1,081672882
1981	29524965342,6095	31649891062,8974	-2124925720,29	0,932861516
1982	32536510917,1396	31111843779,1969	1424667137,94	1,045791794
1983	34553775954,6583	33040779286,0028	1512996668,66	1,045791797
1984	36523341369,0056	33866797645,4661	2656543723,54	1,078440948
1985	37472947350,0013	35797205081,0139	1675742268,99	1,046812098
1986	37360529659,6519	27921821048,6565	9438708611,00	1,338040581
1987	39602159035,1299	19908256643,6103	19693902391,52	1,989232897
1988	39760567120,4208	20585137765,2282	19175429355,19	1,931518145
1989	42941413347,1861	24043442487,5696	18897970859,62	1,785992724
1990	44401421498,9644	21687184393,7339	22714237105,23	2,047357587
1991	44001812146,6903	17805178090,8148	26196634055,88	2,471293009
1992	45717879162,7396	18624216638,0335	27093662524,71	2,454754476
1993	44849242599,9677	17376393728,7456	27472848871,22	2,581044335
1994	43324367297,867	18436353642,8517	24888013655,02	2,349942301
1995	46053801196,522	18805081766,1019	27248719430,42	2,449008293
1996	49507837150,7367	16304004904,6563	33203832246,08	3,036544545
1997	52626832693,1451	16695301500,3799	35931531192,77	3,152194208

2,987680545	35607426380,37	17914058911,1555	53521485291,5212	1998
3,114274901	38517609320,12	18217881366,4833	56735490686,6006	1999
3,079543211	40764121740,21	19602440350,336	60366562090,5431	2000
2,697369683	36999117806,62	21797913669,5736	58797031476,1889	2001
2,309841733	35175838566,46	26855029640,9147	62030868207,3793	2002
2,362587881	38458547170,33	28224636152,6014	66683183322,9328	2003
2,167280616	37064329517,59	31752715671,6765	68817045189,2667	2004
2,157096027	39092361380,77	33784889474,6638	72877250855,4334	2005
2,143956356	38068712454,93	33278116132,5438	71346828587,4695	2006
1,896797848	33395148349,28	37238211952,3167	70633360301,5948	2007
1,604224177	25965263061,38	42972896592,9734	68938159654,356	2008
1,278543914	13501978172,39	48473427356,8741	61975405529,2663	2009
1,223486999	11320673941,33	50654731587,9332	61975405529,2663	2010
1,24785414	11977455645,09	48324613934,8883	60302069579,9761	2011
1,054864396	3017180278,03	54993410657,903	58010590935,937	2012
0,905953666	-5678777649,79	60382764902,3775	54703987252,5886	2013
0,837422116	-10641521927,08	65454917154,1773	54813395227,0938	2014
0,791773166	-14501756253,59	69644031852,0446	55142275598,4563	2015
0,887275703	-7615057320,96	67554710896,4833	59939653575,522	2016
0,889153535	-7076349861,16	63839201797,1767	56762851936,0193	2017

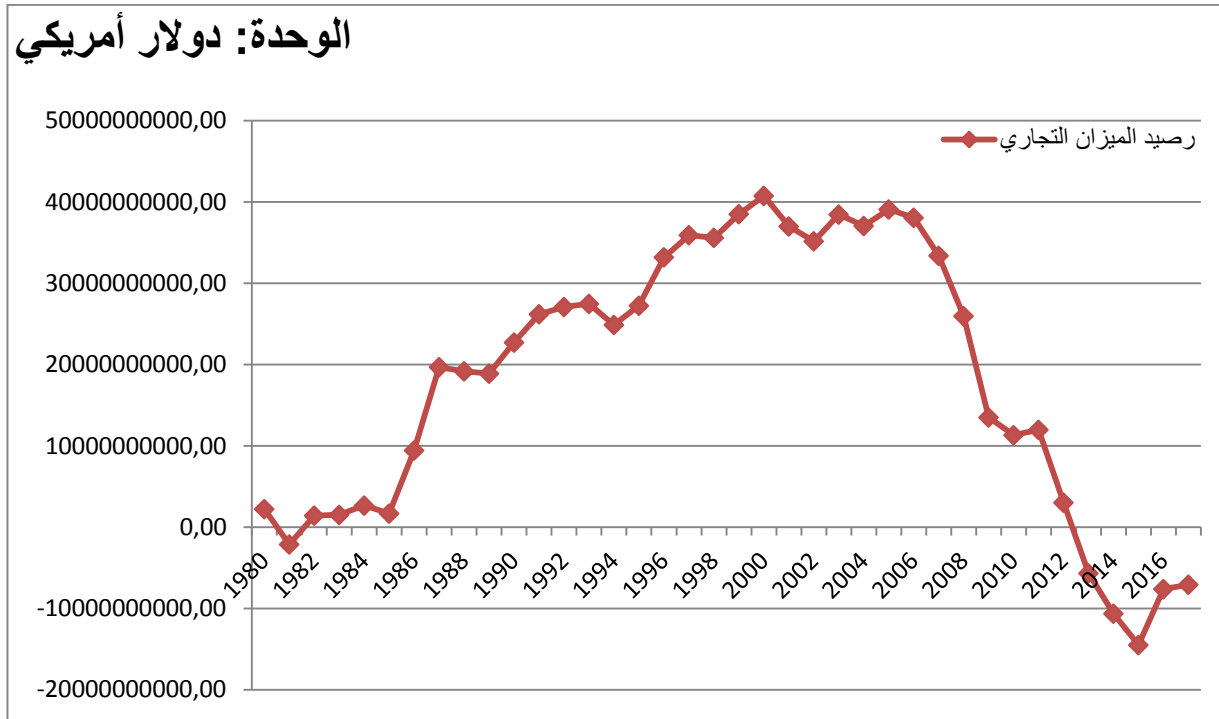
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي على الجزائر (الدولي، 1980-2017)

Source : <https://data.albankaldawli.org/> Date21/03/2020 Heure14 :20.

من خلال الجدول رقم 11 يتبين لنا ان رصيد الميزان التجاري يتميز بتقلبات مستمرة، وهي نتيجة ارتفاع

فاتورة الواردات والصادرات التي تتعرض حصيلتها لتقلبات أسعار البترول وهذا مايبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 07: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2017).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 11 باستخدام برنامج EXCEL

من خلال الجدول رقم 11 والشكل رقم 07 السابقين نلاحظ ان رصيد الميزان التجاري سجل عجزا سنة 1982 ماقيمته 2124 مليون دولار، حيث بلغت نسبة رصيد الميزان التجاري 0,93% وذلك راجع لزيادة حجم الواردات اذ بلغت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي لهذه السنة نسبة 30,87%، نتيجة زيادة الاستيراد لمخطط استراتيجية التنمية والتوجيهات العامة (1990-1980) لإعادة اصلاح شامل للمؤسسات وتحسين المتواصل لسير الاقتصادي والاجتماعي ولتلبية حاجات السوق من سلع والخدمات.

ليسجل رصيد الميزان التجاري شكل تصاعدي متذبذب للفترة (1990-1980)، حيث سجل سنة 1986 ضعف وذلك راجع لازمة البترول العالمية ليسجل ماقيمته 9438 مليون دولار بنسبة 1,33%، ليسجل ارتفاع في سنة 1987 بنسبة نمو مقدرة 108% نتيجة الاجراءات التي قامت بها الدولة برفع معدلات الاقتراض وفرض قيود على الواردات، كما يبين الجدول انخفاض الواردات لسنة 1987 و 1988 مقارنة بسنوات السابقة.

لتسجل رصيد سنة 1990 ماقيمته 22714 مليون دولار بنسبة 2,04%، حيث عرفت الفترة 1990-1993 ارتفاع لحصيلة الرصيد ليسجل سنة 1993 ماقيمته 27472 مليون دولار بنسبة 2,58% وهذا نتيجة التحرير لتجارة الخارجية وتراجع احتكار الدولة لها مع زيادة مساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد والتصدير.

ليسجل الرصيد ميزان التجاري انخفاض سنة 1994 بمائيمته 24888 مليون دولار بنسبة 2,34%، وذلك راجع الي انخفاض أسعار البترول بسبب خروج العراق من غزوها للكوييت ودخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة، وسبب عجز المؤسسات الوطنية عن الاستيراد وامتتاع البنوك عن تقديم القروض اللازمة، وتخفيض قيمة الدينار الي 50% سنة 1994.

بعد ذلك عاد الميزان التجاري الي الانتعاش حيث شهد ارتفاع تصاعدي لرصيده مسجلا سنة 2000 مائيمته 40764 مليون دولار بنسبة 3,07%، وكان هذا نتيجة تقديم قرض من صندوق النقد الدولي مائيمته 116928 مليون دولار وحدة حقوق السحب خاصة مدته ثلاث سنوات ساعد على انتعاش الميزان التجاري، زيادة على ذلك شهدت الفترة ارتفاع لأسعار البترول وتحسن قيمة الدولار وزيادة عائدات من صادرات المحروقات.

سجل رصيد الميزان التجاري لفترة 2001-2008 أرقام قياسية، ليحقق فائض بما قيمته 38458 مليون دولار، 37064 مليون دولار، 39092 مليون دولار، بنسبة 2,36%، 2,16%، 2,15% لسنوات 2003 و2004 و2005 على التوالي، وذلك راجع للارتفاع أسعار البترول بالدرجة الأولى وتنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال الاستيراد وتصدير، وكذلك تطوير نظام الجمارك وتحديثه.

لتشهد سنة 2009 تراجع كبير لرصيد ميزان التجاري بنسبة تراجع 48% لسنة 2008 مسجلة مائيمته 13501 مليون دولار أمريكي، وسبب ذلك راجع الي تدعيات الأزمة العالمية وانخفاض طلب على البترول.

أما الفترة الممتدة 2010-2017 شهدت تراجع ملحوظ لرصيد، حيث سجلت رصييدا سالبا لخمسة سنوات الأخيرة من فترة الدراسة 2013-2017، مسجلة نسبة رصيد 0,90% و 0,53% و 0,79% و 0,88% و 0,88%، وعليه نستخلص أنه منذ بداية 2000 ارتفعت قيمة الواردات بشكل كبير وسبب في ذلك مايقابلها من تسهيلات جمركية وتخفيضات التعريفية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يكمن في المورد المالي الذي عرفته البلاد خلال هذه المرحلة بارتفاع الأسعار البترول ومحاولة استغلاله في اطار سياسة الانعاش الاقتصادي ودعم النمو، الا انها لم ترقى لما هو مأمول ولم تؤثر على انخفاض الواردات بسبب ضعف الهيكل الانتاجي، مما تطلب تغطية ذلك بأسواق الاجنبية وزيادة على ذلك أزمة 2008 و2014 التي لها أثر على صادرات، حيث سجل سعر البرميل 53,07 دولار سنة 2015 مقارنة بسنوات الخمسة الأولى التي بلغ فيها معدلات أكثر من 100 دولار للبرميل.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لمحددات الميزان التجاري الجزائري باستعمال منهجية الانحدار

الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

نعتمد في هذه الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للإجابة على الإشكالية المطروحة حول محددات الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة بين (1980-2017).

المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

قدم بيساران وآخرون سنة (2001) أسلوبا جديدا يعرف؛ بأسلوب -اختبار الحدود- والذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها (كما في التكامل المشترك)، ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وهذا الأخير يعد أكثر مرونة ومناسب للاستخدام حتى عندما تكون جميع المتغيرات عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين. إن هذا النهج يوظف حتى عندما تكون العينات صغيرة، ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ماتظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية ودرجة سكونها الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل، كما أن طريقة (ARDL) تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرائق الأخرى، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) يستوجب القيام بالخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تتمثل في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وذلك باستعمال اختبارات مختلفة لتحديد هذه الفترة، هي؛ اختبار أكاي (AIC)، اختبار هانان-كيونن (HQ)، واختبار شوارتز (SC).

الخطوة الثانية: تتمثل في تقدير نموذج متجه لتصحيح الخطأ بواسطة طريقة أ ل (OLS).

الخطوة الثالثة: تتمثل في اختبار المعنوية الإجمالية لمعاملات المتغيرات المبطة بواسطة اختبار (F).

الخطوة الرابعة: يتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة بقيمة (F) الجدولية والمحسوبة، وهناك قيمتين جدوليتين لإحصاء (F) لأنه يمتلك توزيع غير قياسي، قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمتها الأصلية

وقيمة الحد الأعلى، وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمتها، ويكون الاستنتاج وفق الحالات الآتية:

* إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة (F) الجدولية، فسوف يتم رفض الفرضية الصفرية مما يعني ذلك "وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات".

* إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة (F) الجدولية، فيتم قبول الفرضية الصفرية "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات".

* أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى لقيم (F) الجدولية، فإن النتيجة "عدم إمكانية تحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه" (حسين بتال و عبد الكريم مطر، 2017، الصفحات 105-106).

المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي وبيانات الدراسة:

الفرع الأول: متغيرات الدراسة:

من أجل تفسير محددات الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) يعتمد النموذج المقترح على رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع و على خمس متغيرات مستقلة (النمو الاقتصادي ، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ، وفرة الموارد الطبيعية ، الانفاق الحكومي ، الاستثمار الأجنبي المباشر)، حيث نوضح هاته المتغيرات كالاتي:

1. **رصيد الميزان التجاري (TB):** يقاس بقسمة الصادرات على الواردات ، وتم قياسه بهذا الشكل لتجنب

القيم السالبة في حالة العجز، حيث إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فتعبر عن وجود فائض أما إذا كانت محصورة بين الواحد والصفر فتعني وجود عجز في الميزان التجاري.

2. **النمو الاقتصادي:** يقاس هذا المؤشر بتطور قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث رمزنا له بالرمز (PER) . ونتوقع علاقة طردية بين هذا المؤشر والمتغير التابع

3. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER):** يعرف هذا المؤشر على أنه سعر الصرف الفعلي الاسمي

(مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدة عملات أجنبية) مقسوماً على معامل انكماش الأسعار

أو مؤشر التكاليف، يعكس الانخفاض في مؤشر REER انخفاض تكلفة إنتاج السلع المحلية وزيادة

القدرة التنافسية التصديرية، أما الزيادة في REER فهي تدل على أن الصادرات أصبحت أكثر تكلفة

والواردات أصبحت أرخص، لذلك تشير الزيادة إلى فقدان القدرة التنافسية التجارية، ونتوقع علاقة طردية بين هذا المؤشر و المتغير التابع.

4. **وفرة الموارد الطبيعية:** إعتدنا في دراستنا لتبيان هذه الوفرة على تطور صادرات المحروقات كنسبة من الصادرات الكلية ورمزنا لها بالرمز (HYD)، أما عن العلاقة المتوقعة بين هذا المؤشر والمتغير التابع فهي ايجابية، فكلما زادت وفرة الموارد الطبيعية أثر بالإيجاب على الميزان التجاري.

5. **الإنفاق الحكومي (G):** ونتوقع علاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع، فزيادة الإنفاق الحكومي خاصة في القطاعات غير المنتجة ستؤدي إلى تأثير سلبي على الميزان التجاري.

6. **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** بما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحسين التجارة خاصة إذا كانت دوافع الشركات متعددة الجنسيات هو التصدير فننتوقع علاقة إيجابية، كما يمكن أن تكون هذه العلاقة سلبية بسبب ارتفاع استيراد السلع الوسيطة وكان الهدف هو تغطية الحاجات المحلية، إلا أنه في هذه الدراسة نفترض علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري.

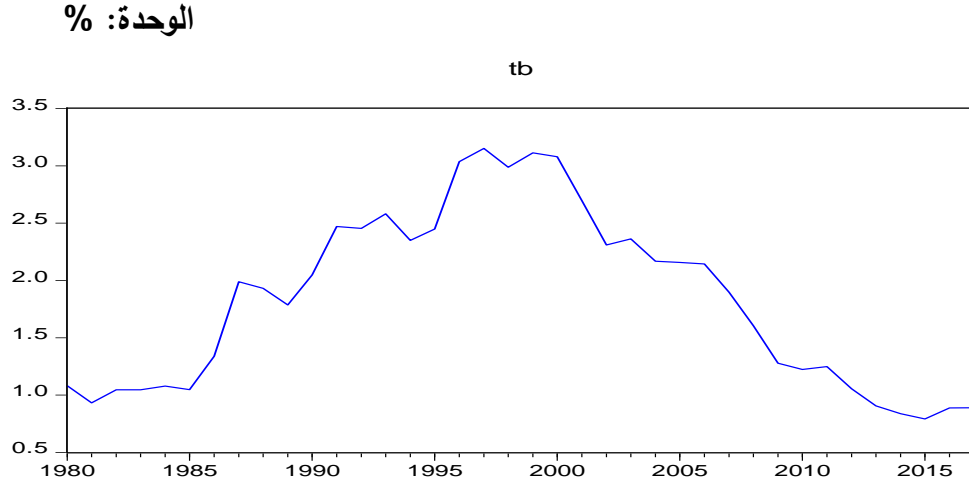
الفرع الثاني: مصادر البيانات وتحليلها:

تستخدم دراستنا هاته بيانات السلاسل الزمنية مشاهدات سنوية للفترة من عام 1980 الى 2017، أما عن مصادر هذه البيانات أو الإحصائيات فتم الحصول عليها من إحصائيات و بيانات البنك الدولي (ملحق 01) ، حيث تطورت هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة كآآتي:

1. **رصيد ميزان التجاري (TB):** ومن الشكل أدناه رقم (08) نلاحظ أنه خلال الفترة 1980 إلى 1998

سجل رصيد الميزان التجاري الجزائري في بدايتها عجزا طفيفا الى توازن في نهايتها، ومن عام 1985 إلى نهاية هذه الفترة لاحظنا تسجيل فائضا في الميزان التجاري و ارتفاعه المستمر على الرغم من وجود أزمات عديدة مر بها الاقتصاد الجزائري خاصة الأزمة النفطية لسنة 1986 والأزمة السياسية والأمنية في التسعينيات، وهذا راجع أساسا إلى قيام الجزائر بإصلاحات جديدة من أجل استعادة التوازنات الداخلية والخارجية برعاية كلا من صندوق النقد والبنك الدوليين، أما خلال الفترة 1999-2017 حقق رصيد الميزان التجاري الجزائري فائضا مستمرا و بوتيرة منخفضة مقارنة بالفترة السابقة نتيجة لارتفاع أسعار النفط والارتفاع المتسارع لفاتورة الواردات ، ليسجل عجزا في نهاية الفترة بسبب أثر ارتفاع فاتورة الواردات في ظل انخفاض اسعار النفط بعد عام 2014.

الشكل رقم 08. تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.



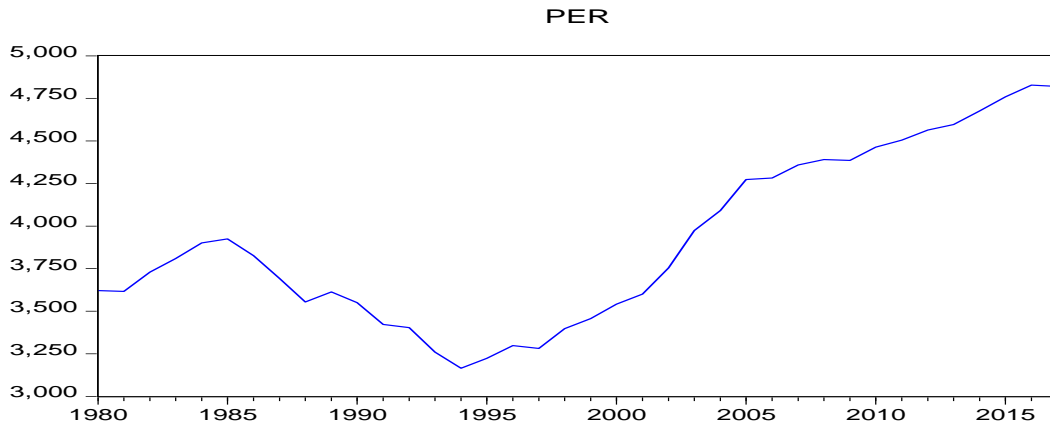
المصدر: مخرجات برمجية 10 Eveiws

2. النمو الاقتصادي (PER): من خلال الشكل رقم (09) نلاحظ تطور هذا المؤشر عبر مرحلتين، فالمرحلة من 1980 إلى 1994 كان هناك انخفاض مستمر في نصيب الفرد بسبب ما مرت به الجزائر من تداعيات نتيجة لانخفاض أسعار النفط و الاضطرابات الحاصلة ، أما خلال الفترة 1995- 2017 شهد ارتفاعا ملحوظا نتيجة للإصلاحات المعتمدة و برامج التنمية التي قامت بها الجزائر بدءا من عام 2001 لمواكبة طفرة أسعار النفط، هاته الاخيرة كان لها الأثر الواضح على الرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 09: تطور النمو الاقتصادي (نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي) خلال

الفترة 1980-2017

الوحدة: الدولار



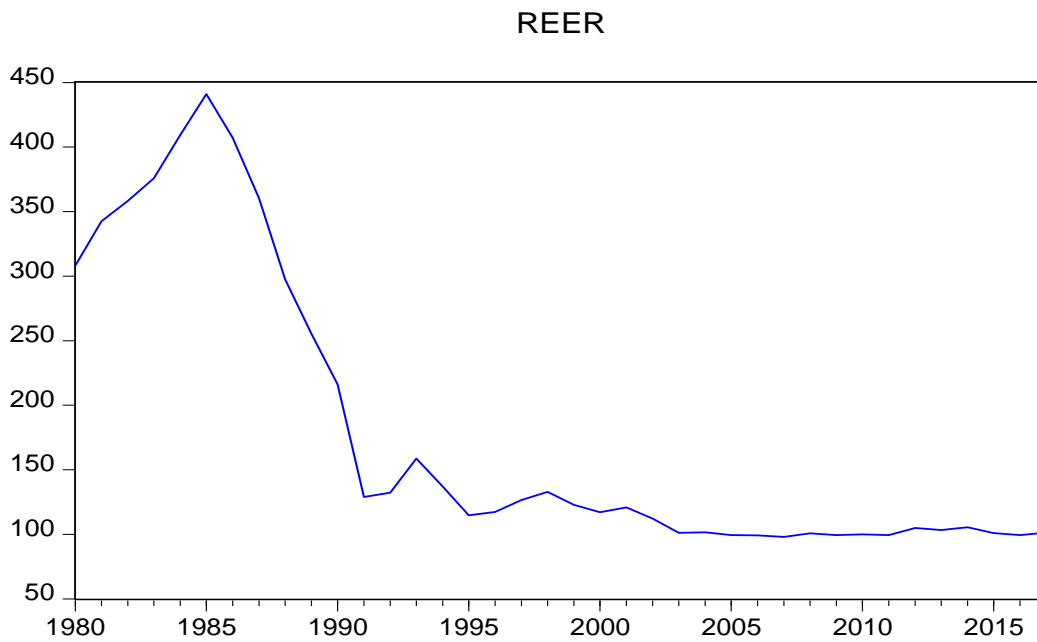
المصدر: مخرجات برمجية 10 Eveiws

3. سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER): من خلال الشكل رقم (10) نلاحظ أن هناك مرحلتين لتطور هذا المؤشر، حيث تمثلت الأولى في الفترة 1980 إلى 1991 والتي بالرغم أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي كان فيها مرتفعا خاصة في سنة 1985 إلا أنه لا يمكن الأخذ بالعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والقيمة الحقيقية لسعر الدينار بسبب تبني الجزائر لنظام سعر الصرف الثابت، ولهذا لم تكن سياسة سعر الصرف فعالة في تلك الفترة، ثم انخفض هذا السعر واستمر في الانخفاض حتى سنة 1991.

من سنة 1991 إلى 2017 استقر سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر منخفضا بحدود 100 نقطة نتيجة لأهداف السياسة النقدية خلال هاته الفترة، مما يدعم نظريا تنافسية الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 10: تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

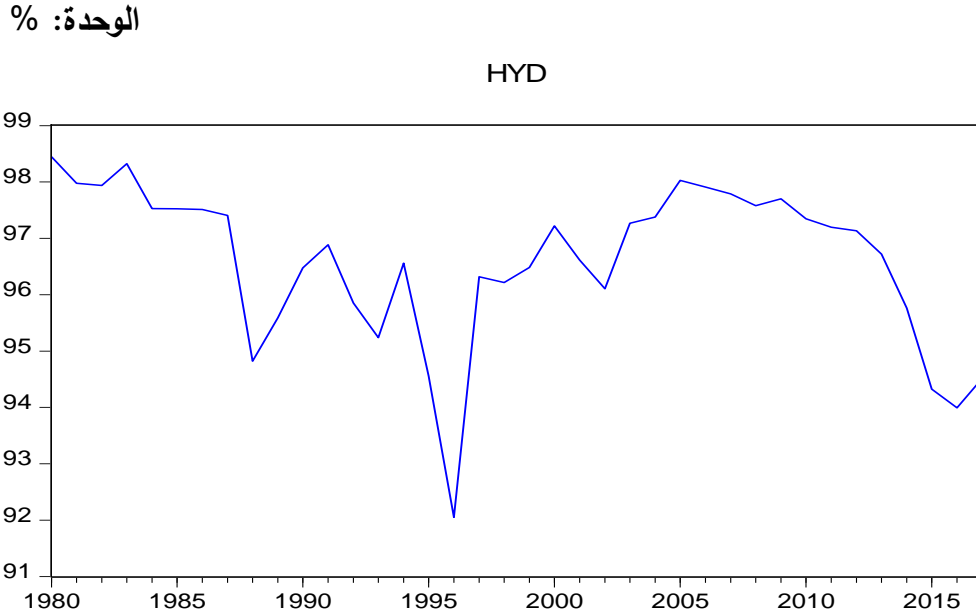
الوحدة: نقطة



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

4. وفرة الموارد الطبيعية (HYD): ومن الشكل رقم (11) نلاحظ النسبة المرتفعة لنسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية الكلية، حيث فاقت 92% خلال فترة الدراسة وهذا نتيجة لاعتماد الاقتصاد الجزائري كلية على صادرات المحروقات وضعف الصادرات خارج هذا القطاع.

الشكل رقم 11: تطور صادرات المحروقات كنسبة من الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

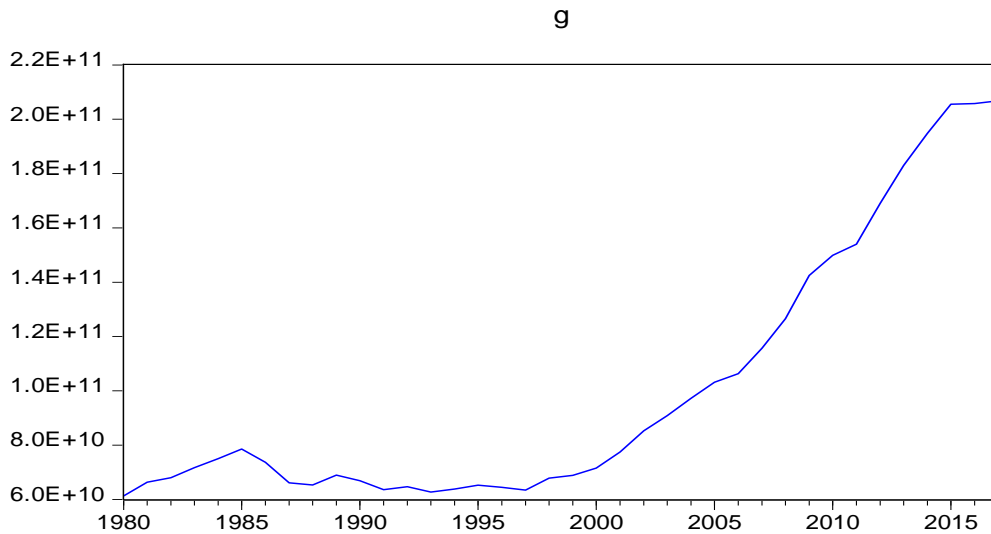


المصدر: مخرجات برمجية 10 Eveiws

5. الإنفاق الحكومي (G): من خلال الشكل (12) نلاحظ الارتفاع المستمر للإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة خاصة في الفترة الأخيرة، وهذا بسبب تبني الجزائر لمخططات تنموية ضخمة بالاعتماد على فوائدها المالية النفطية الذاتية بدءا من عام 2001.

الشكل رقم 12: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: دولار

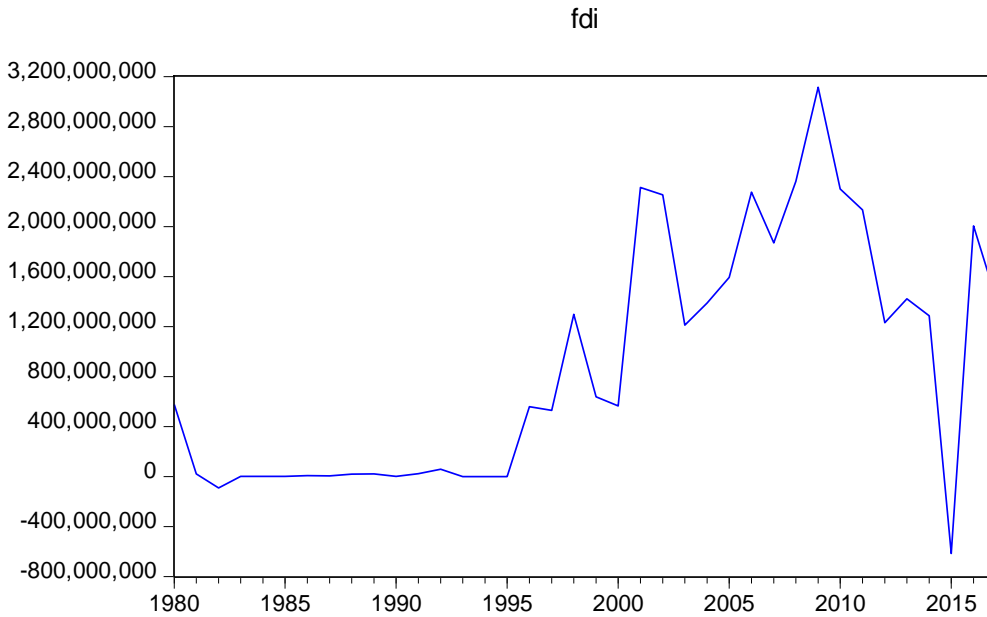


المصدر: مخرجات برمجية 10 Eveiws

6. الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): نلاحظ من الشكل رقم (13) محدودية وتذبذب صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا بسبب ضعف مؤشرات جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 13: تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1980-2017

الوحدة: دولار



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

المطلب الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها:

بعد أن تم ضبط وتوصيف متغيرات الدراسة، في الآتي سنقوم بتقدير وتحليل محددات الميزان التجاري للفترة (1980-2017) وفق منهجية (ARDL).

الفرع الأول: اختبار الاستقرار:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

الجدول رقم 12: اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

Table 12: Unit root tests for stability

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE

(ADF)

NullHypothesis: the variable has a unit root

At Level

	FDI	G	HYD	PER	REER	TB
With Constant	-2.3750	0.6735	-2.6583	-0.6859	-1.8089	-0.7603
t-Statistic						
Prob.	0.1555	0.9898	0.0909	0.8371	0.3702	0.8185
	n0	n0	*	n0	n0	n0
With Constant	-3.6347	-1.1825	-2.7019	-1.4238	-1.6787	-0.9886
& Trend						
Prob.	0.0403	0.8992	0.2417	0.8366	0.7394	0.9335
	**	n0	n0	n0	n0	n0
Without	-0.8191	1.5645	-0.5982	1.0766	-3.6578	-0.4138
t-Statistic						
Constant &						
Trend						
Prob.	0.3541	0.9687	0.4514	0.9234	0.0006	0.5274
	n0	n0	n0	n0	***	n0
<u>At First Difference</u>						
	d(FDI)	d(G)	d(HYD)	d(PER)	d(REER)	d(TB)
With Constant	-6.2817	-2.5669	-6.3651	-3.1996	-3.5540	-4.3296
t-Statistic						
Prob.	0.0000	0.1091	0.0000	0.0282	0.0130	0.0016
	***	n0	***	**	**	***
With Constant	-6.2196	-3.4334	-6.2794	-3.3340	-5.2614	-4.9246
& Trend						
Prob.	0.0001	0.0627	0.0000	0.0770	0.0009	0.0017
	***	*	***	*	***	***
Without	-6.3461	-2.1286	-6.3216	-2.9818	-2.9983	-4.3942
t-Statistic						
Constant &						
Trend						
Prob.	0.0000	0.0337	0.0000	0.0040	0.0040	0.0001
	***	**	***	***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

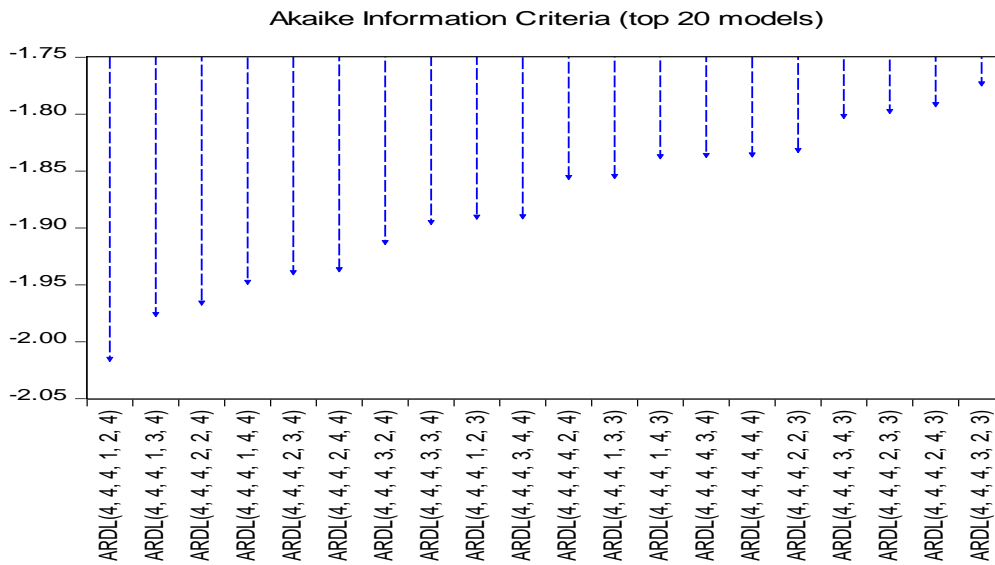
نستنتج من الجدول رقم (12) أن سلسلة رصيد ميزان التجاري (TB) غير مستقرة عند المستوى الأول I(0) (أي وجود جذر الوحدة) حسب اختبار ADF، لأن القيم الاحتمالية أكبر من 0.1 وفي كل الحالات (حد ثابت، حد ثابت واتجاه عام، بدون حد ثابت واتجاه عام)، وتصبح سلسلة (TB) مستقرة عند أحد الفرق الأول لها، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة (بسكون السلاسل الزمنية) شأنها شأن السلاسل الزمنية لكل من الإنفاق الحكومي (G) والنمو الاقتصادي (PER)، بينما تظهر باقي السلاسل للمتغيرات الأخرى الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ووفرة الموارد الطبيعية (FDI)

REER, HYD) وحسب اختبار ADF مستقرة عند المستوى الأصلي من البيانات $I(0)$ وعند أخذ الفرق الأول $I(1)$ (أي عدم وجود جذر. وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ فالطريقة الملائمة لدراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل هي مقارنة ARDL.

2. اختبار الفجوات الملائمة للنموذج:

من بين الطرق الأكثر استعمالا لاختبار الفجوة الملائمة هو استعمال دوال المعلومات، ومن بين هذه الدوال هي دالة SIC و AIC، ووفقا لهذه الحالة ومن خلال الشكل رقم (14)، فإن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو من الرتبة (4,4,4,1,4,2) حسب اختبار فترات الإبطاء المثلى وبالاعتماد على معيار AIC "معيار التخلف الزمني Akaike*"، وهذا يعني أن للمتغير التابع (TB) أربع درجات تأخير، ومثلها للمتغيرات (سعر الصرف الفعلي الحقيقي، النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي) أما المتغير وفترة الموارد الطبيعية له درجة تأخير واحدة أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فله درجتى تأخير.

الشكل رقم 14: اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة.



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

*قيم معيار أكايك -Akaike-؛ من بين أفضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج المستخدم.

ومنه فالنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta TB_t = c + \sum_{i=1}^4 \beta_{1i} \Delta TB_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \beta_{2i} \Delta REER_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \beta_{3i} \Delta PER_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \beta_{4i} \Delta HYD_{t-1} + \sum_{i=1}^2 \beta_{5i} \Delta G_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \beta_{6i} \Delta FDI_{t-1} + \alpha_1 TB_{t-1} + \alpha_2 REER + \alpha_3 PER_{t-1} + \alpha_4 HYD_{t-1} + \alpha_5 G_{t-1} + \alpha_6 FDI_{t-1} \varepsilon_t \dots \dots \dots (1).$$

حيث أن Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى،

C: الحد الثابت، t: اتجاه الزمن، ε_t : حد الخطأ العشوائي، ($\beta_6, \beta_5, \beta_2, \beta_1, \beta_4, \beta_3$): معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)، ($\alpha_6, \alpha_5, \alpha_4, \alpha_3, \alpha_2, \alpha_1$): معاملات العلاقة طويلة الأجل.

وفرضيات الدراسة القياسية:

$$H0: \alpha_1 = , \alpha_2 = , \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

$$H1: \alpha_1 \neq , \alpha_2 \neq , \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

3. إختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL:

بعد تحديد الرتبة $ARDL(4,4,4,1,4,2)$ يمكننا الآن استخراج معادلة التوازن طويل الأجل والاستجابة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما يظهر في الجدولين (13،14)، وللتحقق من فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة)، نتجه نحو إجراء (اختبار الحدود) كما في الجدول (14)، حيث تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول إلى نفي فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، لأن القيمة المحتسبة لاختبار (F) والبالغة (8.130258) أكبر من القيمة العليا 4.15 وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة (بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

كما تشير معلمات الأجل الطويل حسب نتائج الجزء العلوي من الجدول (12) إلى وجود تأثير معنوي لكل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي والنمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية والإنفاق الحكومي على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة عند مستوى احتمال 1% بالنسبة لثلاث المتغيرات الأولى أما ووفرة الموارد الطبيعية فكان عند مستوى 10% إذ أن زيادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري الجزائري بمقدار يفوق 0.44% في الأجل الطويل، وهو ما يتوافق مع فرضية الدراسة بالرغم من كون الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تمثل نسبة صغيرة جدا من الصادرات الكلية، كما أن صادرات قطاع المحروقات لا تتعلق بتنافسية

السعر لاقتصاد البلاد، بل تخضع لمنطق الأوبك من حيث الحصص الإنتاجية للنفط و للتعاقدات طويلة الأجل للغاز الطبيعي، كما أن سعرها يتحدد في الأسواق العالمية. أما الزيادة في النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بأكثر من 0.10% وهي منافية لفرضية الدراسة والدراسات السابقة، ولكن متوافقة مع واقع الاقتصاد الجزائري بسبب أن الزيادة في نصيب الفرد ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤثر بدوره على زيادة فاتورة الواردات بسبب عدم إمكانية الاقتصاد الجزائري مواجهة أو تغطية هذا الطلب.

كما كان تأثير وفرة الموارد الطبيعية سلبيا أي إذا زادت صادرات المحروقات بوحدة واحدة انخفض رصيد الميزان التجاري في فترة الدراسة بمقدار 7.29%، وهي منافية للفرضية المطروحة ولكن متلائمة مع واقع الاقتصاد الجزائري، ذلك انه بارتفاع صادرات المحروقات ارتفع حجم إجمالي الصادرات الجزائرية وأدت هذه الإيرادات المحققة إلى تضخيم فاتورة الواردات بمعدل يفوق زيادة الصادرات و بالتالي كانت العلاقة عكسية.

أما تأثير الانفاق الحكومي على رصيد الميزان التجاري الجزائري فكان سلبيا كذلك، حيث أنه إذا ارتفع الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة انخفض رصيد الميزان التجاري بمقدار $0.0847E-12\%$ ، و بالتالي فالعلاقة منافية للفرضية المطروحة ولكنها متوافقة والواقع الاقتصادي الجزائري، لان الزيادة في الانفاق الحكومي خلال العقود الأخيرة حفز الطلب الاستهلاكي ككل مما شجع على الاستيراد لتغطية هذا الطلب، فكانت العلاقة عكسية بينهما ولم يكن هناك تأثير معنوي للاستثمار الاجنبي المباشر على رصيد الميزان التجاري، وهو مقبول اقتصاديا لضعف اهميته في الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم 13: اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL

Table 13. Cointegration Test according to ARDL method

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REER	-0.004481	0.000455	-9.851105	0.0000
PER	-0.001011	0.000205	-4.926325	0.0008
HYD	-0.072970	0.038603	-1.890273	0.0913
G	-8.47E-12	2.61E-12	-3.238659	0.0102
FDI	6.46E-11	6.65E-11	0.972172	0.3564
C	14.28036	3.682761	3.877623	0.0037

$$EC = TB - (-0.0045*REER - 0.0010*PER - 0.0730*HYD - 0.0000*G + 0.0000*FDI + 14.2804)$$

F-Bounds Test		NullHypothesis: No levelsrelationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.130258	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
		FiniteSample: n=35		
ActualSample Size	34	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
FiniteSample: n=30				
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eveiws

يدل اختبار (ARDL) على وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل، والتعبير عن هذه العلاقة إلى جانب العلاقة قصيرة الأجل يبينها لنا الجدول رقم (14) نموذج تصحيح الخطأ، إذ يتضح من الجدول أن معامل تصحيح الخطأ قيمته سالبة ومعنوية بلغت (-1.233422) وبمستوى معنوية أقل بكثير من 1%، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأجل القصير، كما يتبين لنا من خلال النتائج أن القيمة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ تكشف لنا سرعة عودة متغير رصيد الميزان التجاري نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل في كل فترة زمنية لسنة اختلال التوازن من الفترة (t-1) تقدر بـ (-1.23) والذي يعد معامل تعديل (تكيف) عالي نسبياً، بمعنى آخر أنه عندما ينحرف رصيد ميزان التجاري الجزائري خلال المدة قصيرة الأجل في الفترة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل

الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (123%) من هذا الاختلال في المدة (t) إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل بعد أقل من سنة واحدة.

إن تشير نتائج الاستجابة قصيرة الأجل، بوجود استجابة قصيرة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (المفسرة) إلى المتغير التابع، وهذا يتوافق مع الواقع فالكثير من الظواهر لا تستجيب أنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد جد كافي لتفسير النموذج بأكثر من 96%.

الجدول رقم 14: نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

Table 14: ARDL error correction model

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(TB)
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 1, 4, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 19/04/2020 Time: 11:13
 Sample: 1980 2017
 Included observations: 34

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	0.173504	0.096759	1.793164	0.1065
D(TB(-2))	0.426059	0.112935	3.772619	0.0044
D(TB(-3))	0.915793	0.127106	7.204972	0.0001
D(REER)	-0.006054	0.000899	-6.734045	0.0001
D(REER(-1))	-0.001765	0.000997	-1.771656	0.1102
D(REER(-2))	-0.003820	0.001224	-3.120871	0.0123
D(REER(-3))	0.009731	0.001174	8.287482	0.0000
D(PER)	-0.001180	0.000274	-4.299748	0.0020
D(PER(-1))	6.46E-05	0.000349	0.184932	0.8574
D(PER(-2))	0.002564	0.000336	7.635338	0.0000
D(PER(-3))	0.001525	0.000357	4.269949	0.0021
D(HYD)	0.038565	0.016497	2.337755	0.0442
D(G)	-1.40E-11	4.09E-12	-3.417596	0.0077
D(G(-1))	-8.20E-13	5.60E-12	-0.146397	0.8868
D(G(-2))	2.56E-11	5.94E-12	4.315027	0.0019
D(G(-3))	1.62E-11	5.46E-12	2.975406	0.0156
D(FDI)	-1.28E-11	1.92E-11	-0.669569	0.5199
D(FDI(-1))	-1.17E-10	2.20E-11	-5.301438	0.0005

CointEq(-1)*	-1.233422	0.126644	-9.739251	0.0000
R-squared	0.968475	Meandependent var	-0.004607	
Adjusted R-squared	0.930646	S.D. dependent var	0.242100	
S.E. of regression	0.063758	Akaike info criterion	-2.368123	
Sumsquaredresid	0.060975	Schwarz criterion	-1.515156	
Log likelihood	59.25808	Hannan-Quinn criter.	-2.077237	
Durbin-Watson stat	3.093650			

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

الفرع الثاني: تشخيص البواقي:

1. اختلاف التباين:

تؤثر مشكلة اختلاف التباين للأخطاء على كفاءة المعلمات، أي يصبح ليس لها تباين أقل من كل المعلمات المقدرّة المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة بهذا النموذج، وأهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة هي اختبار ثبات التباين (ARCH)، ويظهر من خلال الجدول رقم (14) أن النموذج خال من مشكلة اختلاف التباين، وما يؤكد ذلك قيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر (0.3710) في الجدول (15) على التوالي، والتي تتعدى مستوى المعنوية 5% مما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، وبالتالي فإن المعلمات المقدرّة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول رقم 15: اختبار اختلاف التباين

Table15 : Contrast variation test

Heteroskedasticity Test: ARCH

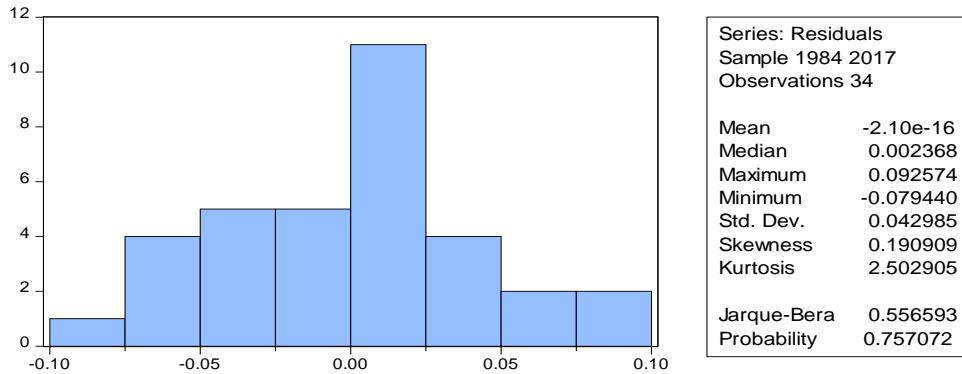
F-statistic	0.824228	Prob. F(1,31)	0.3710
Obs*R-squared	0.854680	Prob. Chi-Square(1)	0.3552

المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

2. اختبار التوزيع بالبقايا:

من خلال الشكل رقم (11) وباستخدام اختبار (Jarque-Bera) تأكد لنا أن البقاي تتوزع توزيعا طبيعيا، وما يؤكد ذلك هو احتمالية (Jarque-Bera) والتي تساوي 0.757072 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

الشكل رقم 15: اختبار توزيع البقاي



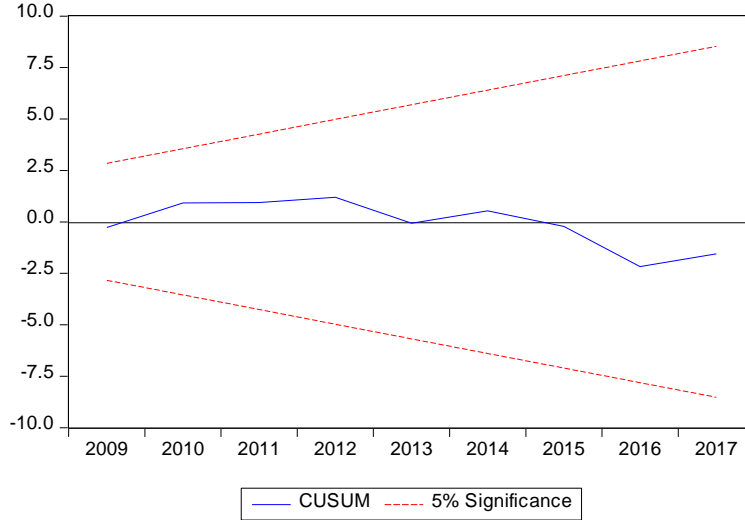
المصدر: مخرجات برمجية 10 Eviews

3. إختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: المجموع التراكمي للبقاي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البقاي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل، وإذا استخدمنا أي من الاختبارين سوف يعطي رسم بياني يوضح تجميع الأخطاء، فمن خلال الشكلين رقم (16 و 17) نلاحظ أن القيم التجميعية أو المجموع التراكمي للبقاي المعاودة (CUSUM) هو عبارة عن خط وسطي (داخل حدود الثقة) بمعنى أن المقدرات ثابتة عبر الزمن (أي لا تختلف) عند مستوى معنوية 5%، أي لا يوجد لدينا أكثر من معادلة مما يؤكد أن (المتغيرات مستقرة عبر الفترة الزمنية محل الدراسة) كما أن المجموع التراكمي لمربعات البقاي المعاودة (CUSUM of Squares) هو أيضا عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة (حدود الثقة)، لكن الخطين متوازيين (أي غير متباعدين) كما في الاختبار الأول، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجلين الطويل والقصير.

الشكل رقم 16: اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي.

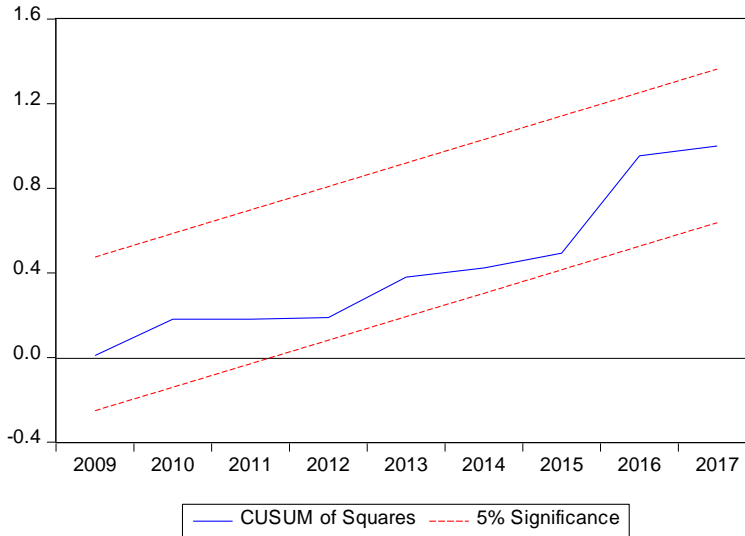
Figure 16: Cumulative total residual residue test



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eveiws

الشكل رقم 17: اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي.

Figure 17: Cumulative total cumulative test for residual squares



المصدر: مخرجات برمجية 10 Eveiws

إن؛ مما سبق ومن خلال التقييم الاقتصادي للنموذج المقترح، يمكننا القول أنه مقبول اقتصاديا كون أن المتغيرات المستقلة هي متغيرات تفسيرية (توضيحية) للمتغير التابع، عدا الاستثمار الأجنبي الذي لم نسجل له أي تأثير خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر هيكل التجارة الخارجية للجزائر ضعيفا نسبيا، حيث خضع لعملية انفتاح اقتصادي كبير مع بداية التسعينات أخذت بالتوجه نحو سياسة التحرير التجاري كتوجه جديد بما يتماشى والنهج الاقتصادي الجديد المبني على اقتصاد السوق بما يحقق الحرية الاقتصادية وتجارية.

وعليه فقد سمحت لنا الدراسة التحليلية لهيكل الميزان التجاري للفترة (1980-2017) من وجود خلل ناجم أساسا عن تلك السياسات التنموية الاقتصادية والتجارية واعتماد على المورد المالي الوحيد لنشاط الاقتصاد الوطني وهو مداخل البترول، الأمر الذي يبرز هشاشة الاقتصاد الوطني أمام هزات والأزمات الاقتصادية الخارجية.

وعليه حاولنا في دراسة قياسية تحديد المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) باستعمال منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL ، والذي من خلاله تم توصل إلى أن هناك أثر لمتغيرات اقتصادية ذو دلالة احصائية لكل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، النمو الاقتصادي، وفرة الموارد الطبيعية، الانفاق الحكومي على رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، وتعتبر هذه المتغيرات محدده، ماعدا الاستثمار الاجنبي وقد ظهرت النتائج مع واقع الاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

تناولنا في دراستنا هذه محددات الميزان التجاري الجزائري بشكل خاص، حيث أنه كل دولة تختلف في محددات الميزان التجاري وذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد، وتطرفنا لتطور وتركيبية هيكل الميزان التجاري لما لهذا القطاع من الأهمية البالغة في التنمية الاقتصادية كونه يعتبر أهم مؤشر لسلامة الاقتصاد وصورة للعلاقات الاقتصادية، التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بالإضافة إلى عناصر الانتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة، وعليه اقترن نجاحها بصحة وضعية الميزان التجاري، لهذا انصبت دراستنا على معرفة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري، وتحديد هذه المتغيرات لبذل المزيد من الجهود واتخاذ التدابير الجديدة لزيادة النمو الاقتصادي والتي سوف تأتي من خلال زيادة الصادرات وتقليل من حجم الواردات، وبالتالي تقليل العجز التجاري في هذه الدولة .

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نعرضها على النحو التالي:

- إن ضعف هيكل الاقتصاد الوطني مع مطلع الثمانيات استوجب على الجزائر إعادة النظر في سياستها التجارية من الاحتكار إلى التحرير، حيث تبنت الجزائر سياسة اصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية والتفتح على العالم الخارجي معلنة عن بداية مرحلة جديدة، وهي دخول إلى اقتصاد السوق وبالتالي كسر ذلك الاحتكار الذي تمت ممارسته على قطاع التجارة الخارجية مع صدور قانون النقد والقرض عام 1990، لتعرف الجزائر بعد ذلك تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية إلى غاية 1994، حيث تزيد التجارة الخارجية من القدرة الانتاجية للدولة عن طريق الاضافة إلى رأس المال الثابت، مما يزيد من القدرة على الانتاج في فترات اللاحقة، فكلما زادت نسبة الصادرات الدول النامية كلما زادت مقدرة هذه الدول على الرفع من استثماراتها وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- تميزت الصادرات الجزائرية بالأحادية في الانتاج والتصدير معا، حيث شكلت نسبة صادرات البترول 98% من اجمالي صادرات الجزائر، وهو ما يجعل وضعية ميزانها التجاري عرضة لتقلبات أسعار البترول وطلب العالمي، حيث كشفت لنا الصدمات البترولية التي شهدها العالم مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وتأثره بما يحدث في العالم الخارجي والذي عرف اختلالات عديدة وهذا كون أن هيكل الصادرات الجزائرية يتكون أساسا من مادة شبه واحدة وهي المحروقات التي تعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة التي تستخدم في استيراد معظم السلع اللازمة لمشاريع التنمية في الاقتصاد الجزائري.

- إن فقدان الميزة التنافسية للسلع الجزائرية ما يخلق تدهور مساهمة القطاعات في إجمالي الصادرات بسبب ضعف مردودية الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي ما أدى الي ارتفاع فاتورة الاستيراد المواد الغذائية ومواد التجهيز .
- انحصر التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين من زبائن وموردين على القارة الأوروبية وشمال أمريكا وأسيا، حيث نجد الاتحاد الأوروبي يعتبر الزبون بنسبة استحواذ 50% من إجمالي الصادرات، أما الموردون فالجزائر اتجهت في السنوات الأخيرة إلى دول آسيا
- إن موضعية الميزان التجاري مازالت تسجل عجزا بالرغم من الاصلاحات التي مست التجارة الخارجية قبل وبعد التحرير التجاري، فقد ظلت الصادرات خارج المحروقات تشكل جانب هامشي في النمو الاقتصادي، وهذا ما يظهر فشل الاصلاحات المتخذة لعدم توفير شروط تحققها.
- اقتصرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الي الجزائر على قطاع المحروقات، وهذا نتيجة عدم توفر المناخ الاستثماري، حيث العجز في الميزان التجاري يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد، اذ أن المستثمر يتخوف من أن تتخذ الدولة اجراءات كمنع تحويل الأرباح او فرض رسوم جمركية عالية.
- لا يوجد أي تأثير للصادرات خارج المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات خارج المحروقات، وهذا ما يعني أن استراتيجية برامج تنمية للاقتصاد الوطني تحتاج الي المزيد من التفعيل.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية لكل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي ،النمو الاقتصادي، وفرة الموارد الطبيعية، والإنفاق الحكومي على رصيد الميزان التجاري للجزائر في الفترة (1980-2017)، أي أنها هي محدداته في الجزائر، مع الإشارة إلى عدم معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم التأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- اتضح أيضا أن متغيرات الدراسة المؤثرة لها دلالة إحصائية في أزمنتها السابقة والحالية.
- أيضا اتضح من خلال اختبار استقرار النموذج، أن هناك استقرار في الأمدين الطويل والقصير، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر تطور رصيد الميزان التجاري في الأجل الطويل والقصير .
- من معامل التحديد تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر أكثر من 96% من التغيرات في رصيد الميزان التجاري في فترة الدراسة.

- المحدد الرئيسي للميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة هو وفرة الموارد الطبيعية، وهو ما يتوافق مع الواقع باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي.
- وفي الأخير يمكن القول (بالمقارنة مع الدراسات السابقة) أن محددات الميزان التجاري الجزائري تختلف عن كثير من الدول النامية و المتقدمة لاختلاف طبيعة اقتصادها ، وأن تأثير هذه المحددات على الميزان التجاري كانت مختلفة كذلك.

نتائج اختبار صحة فرضيات الدراسة:

يمكن إجمال أهم نتائج اختبار الفرضيات التي تستند إليها الدراسة في النقاط التالية:

- الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين الميزان التجاري ووفرة الموارد الطبيعية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).
- توجد علاقة بين الميزان التجاري ووفرة الموارد الطبيعية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، حيث تعتبر وفرة الموارد الطبيعية هي المحدد الرئيسي للميزان التجاري باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي وهو ما ينفى صحة الفرضية.
- الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين الميزان التجاري والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).
- توجد علاقة بين الميزان التجاري والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، حيث أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق الحكومي على رصيد الميزان التجاري في أزمنتها السابقة والحالية، وتم التأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك، وأن هناك استقرار في الأمدن الطويل والقصير ما يفسر تطور رصيد الميزان التجاري، حيث أن الإنفاق الحكومي له أثر 96% من التغيرات في رصيد الميزان التجاري في فترة الدراسة وهو أحد محددات الميزان التجاري ما ينفى صحة الفرضية.
- الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).
- توجد علاقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، حيث أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الحقيقي على رصيد الميزان التجاري في أزمنتها السابقة والحالية، وتم التأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل من خلال وجود تكامل

- مشارك، وأن هناك استقرار في الأمدين الطويل والقصير ما يفسر تطور رصيد الميزان التجاري، حيث أن سعر الصرف الحقيقي له أثر 96% من التغيرات في رصيد الميزان التجاري في فترة الدراسة وهو أحد محددات الميزان التجاري ما ينفي صحة الفرضية.
- الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة بين الميزان التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).
- توجد علاقة بين الميزان التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، حيث أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الإقتصادي على رصيد الميزان التجاري في أزمنتها السابقة والحالية، وتم التأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك، وأن هناك استقرار في الأمدين الطويل والقصير ما يفسر تطور رصيد الميزان التجاري، حيث أن النمو الإقتصادي له أثر 96% من التغيرات في رصيد الميزان التجاري في فترة الدراسة وهو أحد محددات الميزان التجاري ما ينفي صحة الفرضية.
- الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة بين الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).
- لا توجد علاقة بين الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، حيث تبين عدم معنوية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري ما يتوافق مع الاقتصاد الجزائري ما يثبت صحة الفرضية.

المقترحات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها نقترح النقاط التالية:

- تنويع الصادرات خارج المحروقات ولن يكون ذلك إلا باعادة هيكلة القطاع الانتاجي.
- السعي الجاد لدعم القطاعات الانتاجية المحلية وخاصة أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية، لتتمكن من سد حاجيات السوق المحلية والعمل على ترشيد الاستيراد بالصورة الملائمة لكي تتحقق أهداف التنمية المرجوة في الجزائر ولكي نستطيع انجاح البرامج التنموية المسطرة.
- ضرورة فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بزيادة التحفيزات وتحسين البيئة المؤسسية والمناخ الاستثماري.

- فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة الموجه نحو الأسواق الخارجية وتصدير منتجاتها وذلك بزيادة قدراتها الانتاجية وتحسين منتجاتها لكي تستطيع المنافسة في هذه الأسواق، وهذا بتوفير الدعم الضروري لها من موارد مالية وتسهيلات جمركية ونظام معلومات دقيق يوفر لها المعلومات المتعلقة بالتصدير.
 - السعي إلى تشكيل تكتلات اقتصادية مع الخارج والاستفادة من الشركات الاجنبية لمواجهة التكتلات الأخرى المسيطرة على السوق العالمي.
 - الاستفادة من الموارد الطبيعية المتنوعة، بما يخلق للسلع الميزة التنافسية سواء مايتعلق الأمر بالثروات الباطنية والطبيعية، وخاصة ما يتعلق الامر بمستقبل الفلاحة باعتباره ثروة غير زائلة.
 - تنمية الصادرات خارج المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
 - إعطاء أهمية بالغة لزيادة حركية رؤوس الأموال على الصعيد العالمي وإعادة تنظيم النظام المالي الوطني.
 - ضرورة تكييف الموارد البشرية الموجودة مع المتغيرات المعرفية والتكنولوجية الحاصلة على المستوى العالمي.
- وأما هاته التوصيات التي نرى أنها قد ترفع من الانتاج الوطني وتساهم في زيادة مساهمة الصادرات خارج المحروقات، زيادة على ذلك يكون لدينا قاعدة إنتاجية وطنية تقلل من حجم الاستيراد، وهذا ما يعطي فائض للميزان التجاري.

آفاق البحث:

- في الأخير يمكن أن تتجلى أمام الباحث بعض المواضيع التي لم تتوسع فيها هذه الدراسة لتكون مواضيعا للباحثين في المستقبل:
- محددات ميزان المدفوعات الجزائري.
 - السياسة التجارية وعلاج الإختلالات في الميزان التجاري.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم محمد البطاينة. (2015). أثر محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الاردن 1995-2009. مجلة العربية للادارة، 35(1)، الصفحات 119-136.
2. أحمد الأشقر. (2002). الاقتصاد الكلي. عمان: دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.
3. أحمد حسين بتال، و سراب عبد الكريم مطر. (2017). أثر التضخم على عوائد اسهم قطاعات سوق العراق للأوراق المالية: تحليل نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزعة للمدة 2005-2015. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 25(2)، الصفحات 96-117.
4. البنك الدولي. (1980-2017). الإحصائيات السنوية للبنك الدولي. الجزائر.
5. الجبوري سوسن كريم، و الغالبي عبد الحسين جليل. (2009). أثر مقاييس عرض النقد علي بعض المتغيرات لاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2(12)، الصفحات 7-36.
6. الديوان الوطني للإحصائيات. (1980-2017). الجزائر بالأرقام. الجزائر.
7. السيد محمد أحمد السيريتي. (2016). التجارة الخارجية. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
8. المومن عبد الكريم، و عبد الرحمان عبد القادر. (2017). تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري بالجزائر دراسة قياسية 1990-2016. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية، 16(36)، الصفحات 252-266.
9. بسام الحجار. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية (ط1). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
10. بن يوسف نوة. (ديسمبر، 2014). أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر 1990-2012. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، 8(2)، الصفحات 25-49.

- 11.ثومي صالح. (2004). مبادئ التحليل الاقتصادي. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 12.داود حسام علي. (2011). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 13.رضوان بن عروس، و موراد تهتان. (2017). الانفتاح التجاري وأثره علي ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2013. مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، 2(2)، الصفحات 238-253.
- 14.زبير طيوج. (2013-2014). أثر تحرير تجارة الخارجية علي الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1980-2013 (مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- 15.سمية بونوة، و منير نوري. (2018). النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية علي حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14(2)، الصفحات 123-136.
- 16.سمير فخري نعمة. (2011). العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 17.شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، محمد عبد الرزاق الحنيطي، و عبدالله يوسف سعادة. (2012). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية (ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 18.صالح أويابة، و عبد الرزاق خليل. (جوان، 2018). أثر تغيرات سعر الصرف و التضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2016. مجلة الدراسات العدد الاقتصادية، 9(2)، الصفحات 161-180.
- 19.عادل أحمد حشيش، و مجدي محمود شهاب. (2003). أساسيات الاقتصاد الدولي،. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 20.عبد الجليل هجيرة. (2011-2012). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر (مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابي بكر بالقائد.

21. عبد الحفيظ يحيوي. (2015). علاقة الميزانية العامة للدولة بالميزان التجاري في الجزائر دراسة حالة 2008-2013. مجلة دفاتر اقتصادية، 6(1)، الصفحات 219-234.
22. عبد الحميد بخاري، و محمد الأمين الشريبي. (2017). أثر التحرير التجاري الدولي علي ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية 2000-2013. مجلة الباحث، 16(16)، الصفحات 273-283.
23. عبد الرحمن يسري أحمد، و إيمان محب زكي. (2007). اقتصاديات دولية. الأسكندرية: الدار الجامعية.
24. عبد المجيد عبود. (نوفمبر، 2017). أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة الميزان المدفوعات دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي 1990-2015. مجلة الاقتصاد المال والاعمال، 1(4)، الصفحات 175-197.
25. عدنان تايه النعيمي. (2012). إدارة العملات الأجنبية (ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
26. عرفات تقي الدين الحسني. (1999). التمويل الدولي. الأردن: دار مجدولوي.
27. عمر صخري. (2000). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
28. فليح حسن خلف. (2004). التمويل الدولي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
29. فليح حسن خلف. (2011). العلاقات الاقتصادية الدولية. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
30. محمد سيد عابد. (1999). التجارة الدولية. مصر: مكتبة الاشعاع.
31. محمود حامد محمود. (2017). قصاديات التجارة الخارجية (ط1). القاهرة: دار حميثرا للنشر.
32. مخطار علالي. (2017). الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 4(2)، الصفحات 360-379.

33. مليكي سمير بهاء الدين، عبد الجليل هجيرة، و نادية أحمدوش. (ديسمبر، 2012). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. مجلة Les Cahier du MECAS ، 8(1)، الصفحات 128-138.
34. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، و ياسر المومن. (2008). التمويل الدولي. عمان: صفاء للتوزيع والنشر.
35. ميلود وعيل، و سعدية حديوش. (2017). دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر 2000-2016. مجلة التنمية الاقتصادية، 2(3)، الصفحات 316-329.
36. نسيم ناصر. (2013-2014). دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005-2012، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي. كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. coulombet Jean Longatte, F., & Vanhov, P. (2013). **ECONOMIE (manuel et applications)**. paris: DUNOD.
2. Guillochon, B., & Kawech, A. (2009). **Economie internationale (commerce et macroéconomie)**. paris: DUNOD.
3. Metay, Y., & Rudelle, C. (2006). **Economie-droit Tle STG (Séquence Bac)**. paris: Bréal.
4. Alhanom, E. (2016). **DETERMINANTS OF TRADE BALANCE IN JORDAN**. *NG-Journal of Social Development*, 5(2), pp. 24-34.
5. Ali, S. A. (2017). **The Determinants of Sudan's Trade Balance: An Empirical Investigation 1970-2014**. *International Journal of Information Technology and Business Management*, 56(1), pp. 1-19.

6. Ari, A., & Cergibozan, R. (2017, may 6-8). **Determinants of the trade balance in the Turkish economy.** KnE Social Sciences, pp. 160–169.
7. Duasa, j. (2007). **Determinants of Malaysian trade balance: An ARDL bound testing approach.** Global Economic Review, 36(1), pp. 89-102.
8. Ray, S. (2012). **An Analysis of Determinants of Balance of Trade in India.** Research Journal of Finance and Accounting, 3(1), pp. 73-83.
9. Saqib, N. (2013). **The Effect of Exchange Rate Fluctuation on Trade Balance: Empirical Evidence from Saudi Arab Economy.** Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, 3(5), pp. 1-10.
10. Shawna, M., & Shen, Y. (2013). **Analysis of the determinants of trade balance: Case study of Tanzania.** International Journal of Business and Economics Research, 2, pp. 134-141.
11. Waliullah, Khan Kakar, M., Kakar, R., & Khan, W. (2010). **The Determinants of Pakistan's Trade Balance: An ARDL Cointegration Approach.** The Lahore Journal of Economics, 15(1), pp. 1-26.

الملاحق

الملحق رقم 01: البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية

سعر الصرف الحقيقي REER	وفرة الموارد الطبيعية % HYD	الانفاق الحكومي بالدولار G	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار PER	الاستثمار الأجنبي المباشر (بالدولار) FDI	رصيد ميزان التجاري % TB	السنة Année
308,2465764	98,44517506	61339703977	3620,703537	576509573,6	1,081672882	1980
342,4712503	97,97747844	66358246534	3616,016313	21476693,05	0,932861516	1981
358,2695688	97,93673256	67975344837	3729,257178	-90925466,05	1,045791794	1982
375,7600209	98,32378913	71677068190	3809,803763	692131,9251	1,045791797	1983
409,354956	97,52970356	74994511045	3900,85048	1276607,989	1,078440948	1984
440,9983849	97,5224561	78542169745	3924,709271	608064,6184	1,046812098	1985
407,1846218	97,51086256	73687138153	3825,904018	7421776,667	1,338040581	1986
360,2173314	97,40477223	66083455629	3691,647555	4910165,876	1,989232897	1987
297,5251617	94,82183061	65334693079	3554,62274	19258584,71	1,931518145	1988
255,2624689	95,59007134	68976501128	3613,146593	19835523,35	1,785992724	1989
216,120754	96,47399161	66913773684	3550,032672	496553,4269	2,047357587	1990
128,9008552	96,88382454	63556990714	3422,638618	23138656,29	2,471293009	1991
132,2067819	95,85411919	64691606933	3403,903452	57822164,18	2,454754476	1992

158,5888322	95,24022967	62734538003	3259,84368	0	2,581044335	1993
136,9489875	96,55741649	63828020651	3164,898577	0	2,349942301	1994
114,8043537	94,55674562	65232111580	3223,55756	0	2,449008293	1995
117,2798687	92,05111797	64416937267	3297,863375	557898777,1	3,036544545	1996
126,6331579	96,31965408	63389727428	3281,102139	529206968,4	3,152194208	1997
132,8876669	96,21682815	67868797396	3397,410198	1297383125	2,987680545	1998
122,8786715	96,4844317	68829474687	3457,137046	637633303,4	3,114274901	1999
117,1223979	97,22213604	71571668376	3541,072037	564510091,5	3,079543211	2000
120,8510827	96,61197473	77420720715	3600,437254	2312749635	2,697369683	2001
112,1060451	96,10536774	85292715887	3754,516275	2253936830	2,309841733	2002
101,1269913	97,26684634	90823877664	3974,175032	1210432467	2,362587881	2003
101,5760501	97,37868561	97258967902	4091,144235	1388191185	2,167280616	2004
99,37215056	98,02786435	1,03172E+11	4273,312751	1593469205	2,157096027	2005
99,14458334	97,90890757	1,06273E+11	4282,328231	2275513288	2,143956356	2006
97,98561783	97,78888216	1,15702E+11	4359,375748	1868558012	1,896797848	2007
100,6410527	97,578776	1,2657E+11	4390,499633	2361712802	1,604224177	2008
99,42141738	97,70154455	1,42475E+11	4386,038896	3114156273	1,278543914	2009
100	97,34599821	1,49887E+11	4463,394675	2300369124	1,223486999	2010

99,44268451	97,19690097	1,53971E+11	4504,920098	2132241541	1,24785414	2011
104,8732747	97,13549124	1,6901E+11	4564,435017	1230606281	1,054864396	2012
103,3600757	96,72200034	1,82992E+11	4596,219627	1421332026	0,905953666	2013
105,5111615	95,76423179	1,94855E+11	4675,885024	1284960891	0,837422116	2014
101,0245109	94,32585987	2,05553E+11	4759,595242	-614885303,7	0,791773166	2015
99,34205277	93,99212825	2,05785E+11	4827,724251	2005602012	0,887275703	2016
101,2934195	94,51674062	2,06826E+11	4820,434064	1427576087	0,889153535	2017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي على الجزائر (الدولي، 1980-2017)

Source : <https://data.albankaldawli.org/> Date08/04/2020 Heure23 :45.